جخة الاسلام أبي صامد الغزالي

المقصالات في الأسنى منتبط المالم المنتبط المالم المنتبط المالم المنتبط المنتبط

محودنيجو

قَلْهُ وَخَارَجَ أَحَادِيْتُهُ وَعَالَقَ عَلَيْهُ

ججة الاسلام بي صامد الغزالي

المقصال بني شيخ شيخ الله العرب الله المعادلة

> وًّا اُوكَنَدَجَ أَخَادِيْكُ وَكَنَّا فَا عَلَيْهُ محمود ببجو

بسم الله الوحمن الرحيم القدمة

ولد الغزالي في منتصف القرن الخامس الهجري، وهو عصر مليء بالعجائب، ملىء بمثات من الشيع والفرق والمذاهب الدينية والفلسفية والكلامية.

في هذا الجو الذي كانت المذاهب والنحل والشيع تتقاتل وتتطاحن حيث ضعف سلطان الدين، وسادت المذاهب الفلسفية، والفرق الدينية، وحاول العلماء أن يتصدوا لهذه التيارات ولكنهم لم يلبثوا أن فشلوا، وكان من أكبر أسباب فشلهم ما كانوا فيه من تفرق، وما كان بين جماعاتهم من خصومة ولدد.

فقد كان لكل منهم عصبية وأنصار وكان هؤلاء الأنصار يتطاحنون ويتمزقون، فالحرب لم تكن خافية بين الأشعرية والمعتزلة، وبين الباطنية والسنة.

في هذا الجو الغريب التأثر، وبين تلك المعارك الطاحنة نشأ الغزالي الشائر، فكانت نشأته على هامش بركان، وكانت معارفه حارة لأنها ولدت بين اللهب.

درس الغزالي كل ما في عصره من خير وشر، فقد اندفع في زحام الفكر . جباراً متوغلاً غير هياب ولا متحفظ كما قال عن نفسه في كتابه «المنقذ من الصلال» وسرعان ما أصبح شيخاً يشار إليه بالبنان، وأكسب الطلاب على دروسه وأخذت شهرته تطبق الآفاق، وهنا تعرض لأزمة نفسية أبعدته عن هذا الجو فاعتزل الناس مستغرقاً في تأمل الفرق الإسلامية، واستقر في نفسه أنه ينبغي تخليص الأمة من الدقائق التي يخوض فيها المتكلمون، ومن خلافات الفقهاء وما يتحادلون فيه من فروع لا طائل منها، فشاهد أن الإسلام قد انتقل من القلوب إلى العقول، فانقلب إلى ملاحات منطقية لفظية، ومجادلات فقهية جامدة، فأخذ يحمل عليهم حملات عنيفة مبيناً أن ما هم فيه من جدال ليس من الدين في شيء، وأن من شأنه أن يزعزع العقيدة العامة ويحدث بلبلة في العقول، وأعلن حرباً شعواء على الفلاسفة في كتابه العقيدة العامة ويحدث بلبلة في العقول، وأعلن حرباً شعواء على الفلاسفة في كتابه

حقوق الطبع محفوظة الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

مطبت الضياح دمشيق مساقت ، ۱۵۱۲۱۱ عدد النسيخ (۱۰۰۱)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتفرّد بكبرياته وعظمت، المتوحّد بتعاليه وصمديّته(١)، الـذي قـصُّ أجنحة العقول دون حمى عزّته، و لم يجعل السبيل إلى معرفتــه إلاّ بـالعجز عــن معرفتــه''، وقصّر ألسنة الفصحاء عن الثناء على جمال حضرته، إلاّ بما أثني به علمي نفسه وأحصى من اسمه وصفته، والصلاة والسلام على محمّد خير خليقته، وعلى آله وأصحابه وعترته.

فقد سألني أخ في ا لله عزّ وحلّ يتعيّن في الدِّين إحابته؛ شرح معاني أسمـــاء ا لله الحسنى. وتواردت عليّ أسئلته تترى^(٢)، فلم أزل أقدّم فيه رجُّلاً وأؤخّر أخرى، تــردّداً بين الانقياد لاقتضائه، قضاء لحقّ إخائه، وبين الاستعفاء عن التماسه، أخذاً بسبيل الحذر، وعدولاً عن ركوب منن الخطر، واستقصاراً لقوّة البشر، عن درك هذا الوطر.

وكيف لا! وللبصير عن خوض مثل هذه الغمرة صارفان:

أحدهما: أنَّ هذا الأمر في نفسه عزيز المرام، صعب المنال، غامض المدرك؛ فإنَّه في العلوِّ في الذروة العليا والمقصد الأقصى، الذي تتحيّر الألباب فيه، وتنخفض أبصار العقول دون مباديه (١) فضلاً عن أقاصيه (٥). ومن أين للقوى البشريّة أن تسلك في صفات الربوبيَّة سبيل البحث والفحص والتفتيش! وأنَّى تَطيق نورَ الشمس أبصارُ الحفافيش! «تهافت الفلاسفة» وهَدَّتُه تأملاته في عزلته إلى أنه لابد من الوصل بين التصوف والسنة كي ينموَ الشعور الديني ويصبح تجربة نفسية قلبية، وحتى تكون محبةُ الله هي الدافعُ الأساسي لكل ما يصدر عن المسلم من قول وفعل، وألَّف على هـذا الهـدي كتابه (راحياء علوم الدين).

وقد بني الغزالي أركان التصوف السيني بعيداً عن الاتحاد والحلول، وقـد بـدا حليًّا هجومُه العنيف على هذا النوع من التصوف في كتابه هذا ﴿الْقَصِـدُ الْأَسْنَى فِي شرح أسماء الله الحسني، إذ يفند فيه فكرتبي الاتحاد والحلول، ففنَّد بذلك مزاعم الذين حاولوا أن ينسبوا إليه مثل هذه الأفكار كالدكتور أبي العلا عفيفي في مقدمة تحقيقه لكتاب «مشكاة الأنوار» للإمام الغزالي.

فالغزالي لا يمت إلى التصوف الفلسفي بأية صلة ويهاجم عقائدهم المبنية على فكرتى الاتحاد والحلول.

وقد حرصتُ على نشر هذا الكتاب القيِّم لما فيه من فوائد جمَّة، ولما فيه من تفتيد لمزاعم القائلين بأن الغزالي قال بالاتحاد أو الحلول، فكتابه هذا خير شاهد على بطلان تلك المزاعم والدعاوى الجائرة.

كانت قوة الغزالي التي حلَّدته كـ(حجـة للإسـلام)، أنـه اسـتطاع أن يكـوُّن تَرَسانة فكرية تقف في وحه التيارات المتدفقة من المحاورات الفلسفية، والمناظرات الجدلية والمنازعات الفقهية، وأن يجعل القوة الإسلامية المناهضة لتلك الزوبعــة تـــــركز فيه وتتمثل في تعاليمه وصيحاته المستمدة من الكتاب والسنة.

انصرف الغزالي لتكوين هذه الترسانة الفكرية التي حافظت على عقيدة الأمة عندما لم يحالفه الحظ لتكوين ترسانة عسكرية تذود عن حياض الأمة ومقدساتها.

فرحم الله الغزالي في الأولين ورحمه في الأخرين. وصلَّى الله على سيِّدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم تسليماً.

دمشق ۲ شوال ۱٤۱۹

1999 /1 / 44

⁽١) الصمد: السيد الذي يصمد إليه في الأمر . وصمد قصد معتمداً عليه قصده.

⁽٢) العجز عن درك الإدراك إدراك، والبحث عن سر ذات السر إشراك، وقال الصديق رضي الله عنه: (يما من غاية معرفته القصور عن معرفته) وقال: (سبحان من غاية معرفته عجز الإدراك عن معرفته).

⁽٣) ننزى: تتوالى وتتابع.

⁽٤) مباديه: أواثله.

⁽٥) أقاصيه: نهاياته.

صدر الكتاب

نرى أن نقسم الكلام في الكتاب إلى ثلاثة فنون:

الفنّ الأوّل: في السوابق والمقدّمات.

الفنّ الثاني: في المقاصد والغايات.

الفنّ الثالث: في اللواحق والتكميلات.

وفصول الفنّ الأوّل تلتفت إلى المقاصد التضات التمهيد والتوطشة، وفصول الفنّ الثالث تنعطف الفنّ الثالث تنعطف عليها انعطاف التّمّة والتكملة. ولُباب المطلب ما تنطوي عليه الواسطة.

أمّا الفنّ الأول: فيشتمل على بيان حقيقة القول في الاسم والمسمّى والتسمية، وكشف ما وقع فيه من الغلط لأكثر الفرق؛ وبيان أنّ ما يتقارب معناه من أسماء الله تعالى، كالعظيم والجليل والكبير، هل يجوز أن يُحمل على معنى واحد فتكون هذه الأسماء متزادفة، أم لا بدّ وأن تختلف معانيها؟ وبيان أنّ الاسم الواحد الذي له معنيان، هل هو مشترك بالإضافة إلى المعنين، يحمل عليهما حمل العموم على مسمّياته أم يتعيّن حمله على أحدهما؟ وبيان أنّ للعبد حظاً من معنى كلّ اسم من أسماء الله تعالى.

الفنّ الثاني: يشتمل على بيان معاني أسماء الله تعالى التسعة والتسعين؛ وبيان أنّ جملتها كيف ترجع إلى ذات وسبع صفات عند أهمل السنّة؛ وبيان أنّها كيف ترجع، على مذهب المعتزلة والفلاسفة، إلى ذات واحدة لا كثرة فيها.

الفنّ الثالث: يشتمل على بيان أنّ أسماء الله تعالى تزيد على تسعة وتسعين نصاً وتوقيفاً؛ وبيان فائدة الإحصاء والتخصيص مشة إلا واحداً، وبيان الرخصة في جواز وصف الله سبحانه وتعالى بكلّ ما هو متصف به بمعناه من صفات المدح

والثاني: أنّ الإفصاح عن كُنهِ الحقّ فيه يكاد يخالف ما سبق إليه الجماهير، وفطام الخلق عن العادات ومألوفات المذاهب عسير؛ وجناب الحقّ يجلّ عن أن يكون مَشْرَعاً لكلّ وارد، أو يتطلّع آليه إلاّ واحد بعد واحد، ومهما عظم المطلوب قلّ المساعد(1). ومن خالط الخلق حدير بأن يتحامى، لكن من أبصر الحقّ عسير عليه أن يتعامى. ومن لم يعرف الله عزّ وجل فالسكوت عليه حتم، ومن عرفه فالصمت له حرّم، ولذلك قيل: من عرف الله تعالى كلّ لسانه.

رب و المست ين الله المعداد الأعدار صدق الاقتضاء مع شدة الإصرار، فأسأل الله، الكن غير في وجه هذه الأعدار صدق الاقتضاء مع شدة الإصرار، فأسأل الله، عز وجل، أن يسهل الصواب، ويجزل الثواب، بمنه ولطف وسعة حوده، إنه الكريم الجواد، الرؤوف بالعباد.

وحيد من الخلان في كل بلدة

انظر ديوانه ج١ ص٣٩٣ بشرح البرقوقي.

إذا عظم المطلوب قل المساعد

⁽١) هذا عجز بيت قاله المتنبي:

الفن الأول في السّوابق والمقدّمات وفيه فصول أربعة

- الفصل الأول: في بيان معنى الاسم والمسمَّى والتسمية
- الفصل الثاني: في بيان الأسامي المتقاربة في المعاني، وأنها هل يجوز أن تكون
 مترادفة أم لابد أن تختلف مفهوماتها.
- الفصل الرابع: في بيان أن كمال العبد وسعادته في التخلق بـــاخلاق الله تعـــالى
 والتحلى بمعانى صفاته وأسمائه بقدر ما يتصور في حقه.

وبكل ما لا يوهم معناه نقصاً وإن لم يرد نص في هذا كله ولا إذن ولا توقيف، إذ لم يرد فيه منع؛ فأما ما أشعر معناه بنقص، فلا يقال في حق الله تعالى البتة، إلا أن يرد فيه إذن، فيقال من حيث الإذن ويؤوّل على ما يجب في حق الله تعالى، وأنه قسد يمنع في حق الله تعالى إطلاق لفظ، فإذا قرن به قرينة حاز إطلاقه، وأنه يُدعى سبحانه وتعالى بأسمائه الحسنى كما أمر (1)، حتى إذا حاوزنا الأسماء إلى أن ندعوه بصفاته دُعي بأوصاف المذح والجلال فقط، ولا يُدعى بكل ما يجوز أن يوصف ويخبر به عنه من الأوصاف والأفعال إلا أن يكون فيه مدح وإحلال على ما ذكرناه، ونذكره بعد في موضعه مفسرًا إن شاء الله تعالى.

 ⁽١) ﴿ وَ اللَّهِ الْأَسْسَاءُ الْحَسْنَى صَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِيسَ يُلْحِلُونَ فِي أَسْسَالِهِ سَيُحْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ فِي أَسْسَالِهِ سَيُحْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

الفصل الأول

في بيان معنى الاسم والمسمّى والتسمية

قد كثر الخائضون في الاسم والمسمّى وتشعّبت بهم الطرق، وزاغ (١) عن الحق آكثر الفرق. فين قائل: إنّ الاسم هو المسمّى ولكنّه غير التسمية. و من قائل: إنّ الاسم غير المسمّى ولكنّه هو التسمية. ومن ثالث، معروف بالحذق (١) في صناعة الجدل والكلام، يزعم أنّ الاسم قد يكون هو المسمّى كقولنا عن الله تعالى: إنّه ذات وموجود. وقد يكون غير المسمّى، كقولنا: إنّه خالق ورازق، فإنهما يدلان على الخلق والرزق، وهما غيره. وقد يكون بحيث لا يقال: إنّه المسمّى ولا هو غيره؛ كقولنا: إنه عالم وقادر، فإنّهما يدلان على العلم والقدرة، وصفات الله لا يقال إنّها هي الله عيره.

والخلاف يرجع إلى أمرين:

أحدهما: أنّ الاسم هل هو التسمية أم لا؟

والثاني: أنَّ الاسم هل هو المسمَّى أم لا؟

والحق أن الاسم غير التسمية وغير المستى، وأن هذه ثلاثة أسماء متباينة غير مترادفة. ولا سبيل إلى كشف الحق فيه إلا ببيان معنى كل واحد من هذه الألفاظ الثلاثة مفرداً، ثم بيان معنى قولنا: هو هدو، ومعنى قولنا: هو غيره. فهذا منهاج الكشف للحقائق، ومن عدل عن هذا المنهج لم ينجح أصلاً (٢).

والمسك المحافل والمحافظ والمحافظ والمحافظ والمحافظ والمحافظ والمحافظ والمحافظ والمحافظ والمحافظ والمحافظة المحافظة المح

الموصوف. فلا بدّ أن تتقدم عليه المعرفة بالموصوف وحدّه على سبيل التصوّر لحده وحقيقته، ثمّ المعرفة بالصفة وحدّها على سبيل التصوّر لحدّها وحقيقتها، ثمّ النظر في نسبة تلك الصفة إلى الموصوف، أنّها موجودة لـه أو منفية عنه. فمن أراد مشلاً أن يعلم أنّ الملك قديم أو حادث، فلا بدّ أن يعرف أولاً معنى لفظ الملك، ثمّ معنى القديم والحادث، ثمّ ينظر في إثبات أحد الوصفين للملك أو نفيه عنه. فلذلـك لابد من معرفة معنى الاسم ومعنى المسمّى ومعنى التسمية، ومعرفة معنى الهوية والغيرية (۱) حتّى يتصوّر أن يعرف بعد ذلك أنّه هو أو غيره.

فنقول في بيان حدّ الاسم وحقيقته: إنّ للأشياء وحوداً في الأعيان ووجوداً في الأذهان ووجوداً في النسان^(٢).

> أمّا الوجود في الأعيان: فهو الوجود الأصليّ الحقيقيّ. والوجود في الأذهان: هو الوجود العلميّ الصوريّ. والوجود في اللسان: هو الوجود اللفظيّ الدليليّ.

فإنّ السماء، مثلاً، لها وحود في عينها ونفسها، ثمّ لها وحود في أذهاننا ونفوسنا لأنّ صورة السماء تنطبع في أبصارنا ثمّ في خيالنا؛ حتى لو عدمت السماء، مثلاً، وبقينا، لكانت صورة السماء حاضرةً في خيالنا. وهذه الصورة هي التي يعبّر عنها بالعلم؛ وهو مثال المعلوم، فإنّه محالةٍ للمعلوم ومواز له، وهي كالصورة المنطبعة في المرآة، فإنها محاكية للصورة الخارجة المقابلة لها. فإذن العلم إنما هو مثال المعلوم في الذهن.

وأما الوجود في اللسان: فهو اللفظ المركب من أصوات قطّعت أربع تقطيعات، يعبر عن القطعة الأولى بالسين، وعن الثانية بالميم، وعن الثالثة بالألف، وعن

⁽١) زاغ عن الحق: مال عنه وْحَارِ،

⁽٢) الحَذَق: تعلم المشيء ومهر فيه.

⁽٣) الذي ياهب إليه أهل الحق أن الاسم هو للسمَّى نفسه أو صفة متعلقة به، وأنه غير التسمية. (التمهيد) ص٢٥٨ للباقلاني.

⁽١) الموية: هو هو، الغيرية: هو غيره.

 ⁽٢) كذا قال في فيصل التفرقة، وجعل مراتب الوجود خمسة: الوجود الذاتي والحسي والخيالي والعقلي والشبهي. انظره
 ص ٧٧-٣١.

الرابعة بالهمزة، وهو قولنا: سماء، فالقول دليل على منا هنو في الذهن، ومنا في الذهن صورة في صورة لما في الوجود مطابقة لمنه. ولنو لم يكن وجنود في الأعينان لم ينطبع صورة في الأذهان، ولو لم ينطبع صورة في الأذهان لم يشعر بها إنسان، ولو لم يشعر بها الإنسان لم يعبّر عنها باللسان. فإذاً، اللفظ والعلم والمعلوم ثلاثة أمنور متباينة، لكنّها متطابقة متوازية، وربّما تلتبس على البليد، فلا يميّز البعض منها عن البعض.

وكيف لا تكون هذه الوجودات متمايزة، ويلحق كل واحد منها خواص لا تلحق الأخرى. فإن الإنسان، مثلاً، من حيث أنه موجود في الأعيان، يلحقه انه نائم ويقظان، وحي وميت، وقائم وماش وقاعد، وغير ذلك. ومن حيث أنه موجود في الأذهان، يلحقه انه مبتدأ وخبر، وعام وخاص، وجزئي وكلّي وقضية، وغير ذلك. ومن حيث أنه موجود في اللسان، يلحقه أنه عربي وعجمي وتركي وزنجي، وكثير ومن حيث أنه موجود في اللسان، يلحقه أنه عربي وعجمي وتركي وزنجي، وكثير الحروف وقليلها، وأنه اسم وفعل وحرف، وغير ذلك. وهذا الوجود يجوز أن يختلف بالأعصار ويتفاوت في عادة أهل الأمصار. فأمّا الوجود اللذي في الأعيان والأذهان فلا يختلف بالأعصار والأمم البتة.

فإذا عرفت هذا، فدع عنك الآن الوجود الذي في الأعيان والأذهان، وانظـر في الوجود اللفظيّ، فإنّ غرضنا يتعلق به. فنقول:

الألفاظ عبارة عن الحروف المقطّعة الموضوعة بالاعتيار الإنساني للدلالة على الألفاظ عبارة عن الحروف المقطّعة الموضوع أوّلاً، وإلى ما هو موضوع ثانياً.

أمَّا الموضوع أوَّلاً: فكقولك: سماء وشحر وإنسان وغير ذلك.

وأمّا الموضوع ثانياً: فكقولك: اسم وفعل وحرف وأمر ونهي ومضارع. وإنّما قلنا: إنّه موضوع وضعاً ثانياً لأنّ الألفاظ الموضوعة للدلالة على الأشياء منقسمة إلى ما يدلّ على معنى في غيره فيسمّى حرفاً، وإلى ما يدلّ على معنى في نفسه ينقسم إلى ما يدلّ على زمان وجود ذلك المعنى،

ويسمّى فعلاً كقولك: ضرب يضرب، وإلى ما لا يدلُّ على الزمان، ويسمّى اسماً، كقولك: سماء وأرض.

فأوّلاً وضعت الألفاظ دلالات على الأعيان، ثم بعد ذلك وضع الاسم والفعل والحرف دلالات على أقسام الألفاظ، لأنّ الألفاظ بعد وضعها أيضاً صارت موجودات في الأعيان وارتسمت صورها في الأذهان، فاستحقت أيضاً أن يُدلّ عليها بحركات اللسان.

ويتصور الألفاظ أن تكون موضوعة وضعاً ثالثاً ورابعاً، حتى إذا قُسم الاسم إلى أقسام، وعرف كلّ قسم باسم، كان ذلك الاسم في الدرجة الثالثة، كما يُقال، مثلاً: الاسم ينقسم إلى نكرة وإلى معرفة، وغير ذلك. والغرض من هذا كلّه أن تعرف أنّ الاسم يرجع إلى لفظ موضوع وضعا ثانياً.

فإذا قيل لنا: ما حدُّ الاسم؟

قلنا: إنَّه اللفظ الموضوع للدلالة، وربَّما نضيف إلى ذلك ما يميَّزه عن الحرف الفعل.

وليس تحرير الحدّ من غرضنا الآن، إنّما الغرض أنّ المراد بالاسم المعنى الـذي هو في الرتبة الثالثة، وهو الذي في اللسان دون الذي في الأعيان والأذهان.

فإذا عرفت أنّ الاسم إنّما يُعنى به اللفظ الموضوع للدلالة، فاعلم أنّ كلّ موضوع للدلالة فله واضع ووضع وموضوع له، يقال للموضوع له: مسمّى، وهو المدلول عليه من حيث أنه يدل عليه. ويقال للواضع: المسمّى، ويقال للوضع: التسمية. يقال: سمّى فلان ولده إذا وضع لفظاً يدلّ عليه، ويُسمّى وضعه تسمية. وقد يطلق لفظ التسمية على ذكر الاسم الموضوع، كالذي ينادي شخصاً ويقول: يازيد! فيقال: سمّّاه. فإن قال: يا أبا بكرا يقال: كنّاه. وكان لفظ التسمية مشتركاً بين وضع الاسم وبين ذكر الاسم، وإن كان الأشبه أنّه أحق بالوضع منه بالذكر.

ويجري الاسم والتسمية والمسمّى بحرى الحركة والتحريك والمحرّك والمحرّك، وهذه أربعة أسام متباينة تدلّ على معان مختلفة . فالحركة تدلّ على النقلة من مكان إلى مكان، والتحريك يدلّ على إيجاد هذه الحركة، والحرّك يدلّ على فاعل الحركة، والمحرّك يدلّ على الشيء الذي فيه الحركة مع كونه صادراً من فاعل، لا كالمتحرّك، الذي لا يدلّ إلا على المحلّ الذي فيه الحركة ولا يدلّ على الفاعل.

فإذا ظهر الآن مفهومات هذه الألفاظ، فليُنظر هـل يحـوز أن يقـال فيهـا: إنَّ بعضها هو البعض، أو يقال: إنّه غيره؟

ولا يُفهم هذا إلاّ بمعرفة معنى الغيرية والهوية.

وقولنا: هو هو، يطلق على ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل يضاهي قول القائل: الخمر همي الْعُقَار، والليث هو الأسد. وهذا يجري في كلّ شيء هو واحد في نفسه وله اسمان مترادفان لا يختلف مفهومهما البتّة، ولا يتفاوتان بزيادة ولا نقصان، وإنّما تختلف حروفهما فقط. وأمثال هذه الأسماء تسمّى مترادفة.

الوجه الثاني يضاهي قول القائل: الصارم هو السيف، والمهنّد هو السيف، وهذا يفارق الأوّل. فإن هذه الأسامي مختلفة المفهومات وليست مترادفة، لأنّ الصارم يدلّ على السيف من حيث هو قاطع، والمهنّد يدلّ على السيف من حيث نسبته إلى الهند. والسيف يدلّ دلالة مطلقة من غير إشارة إلى غير ذلك. وإنّما المترادفة هي التي تختلف حروفهما فقط ولا تفاوت بزيادة ولا نقصان. فليس هذا المجنس متداخلاً، إذ السيف داخل في مفهوم الألفاظ الثلاثة وإن كان بعضها يشير معه إلى زيادة.

الوجه الثالث، أن يقول القائل: الثلج أبيض بارد. فالأبيض والبارد واحد، والأبيض هو البارد، فهذا أبعد الوجوه. ويرجع ذلك إلى وحدة الموضوع الموصوف بالوصفين، معناه أنّ عيناً واحدةً موصوفة بالبياض والبرودة.

وعلى الجملة، فقولنا: هو هو، يدلّ على كثرة لها وحدة من وحه. فإنّــه إذا لم يكن وحدة لم يكن هو هــو، لم يكن كثرة لم يكن هو هــو، فإنّه إشارة إلى شيئين.

فلنرجع إلى غرضنا، فنقول: مَن ظن آن الاسم هو المسمّى، على قياس الأسماء المترادفة، كما يقال: الخمر هي العُقَار، فقد أخطأ حداً، لأن مفهوم المسمّى غير مفهوم الاسم، إذ بيّنا أنّ الاسم لفظ دالّ والمسمّى مدلول، وقد يكون غير لفظ، ولأنّ الاسم عربيّ وعجميّ وتركيّ، أي موضوع العرب والعجم والمترك، والمسمّى قد لا يكون كذلك. والاسم إذا سئل عنه، قيل: ما هو؟ والمسمّى إذا سئل عنه، ربما قبل: من هو؟ كما إذا حضر شخص فيقال: ما اسمه؟ فيقال: زيد، وإذا سئل عنه، قيل: من هو؟ كما إذا حضر شخص فيقال: ما اسمه؟ فيقال: اسم قبيح ومسمّى حسن. قبل: من هو؟ وإذا سمّى التركي الجميل باسم الهنود، قبل: اسم قبيح ومسمّى حسن. وإذا سمّى باسم كثير الحروف، ثقيل المخارج، قيل: اسم ثقيل ومسمّى خفيف. والاسم قد يكون محازاً، والاسم قد يكون محازاً، والاسم قد يكون محازاً، والاسم قد يمر المسمّى، ولو تأملت التفاؤل. والمسمّى لا يتبدّل، وهذا كله يعرّفك أنّ الاسم غير المسمّى، ولو تأملت وحدت فروقاً كثيرة غير ذلك، ولكنّ البصير يكفيه اليسير، والبليد لا يزيده التكثير إلاّ تحيّراً.

وأمّا الوجه الثاني، وهو أن يقال: الاسم هو المسمّى، على معنى أنّ المسمّى مشتق من الاسم ويدخل فيه كما يدخل السيف في مفهوم الصارم، فهذا إن قيل به فيلزم عليه أن يكون التسمية والمسمّى والاسم والمسمّى كله واحداً، لأنّ الكلّ مشتق من الاسم ويدلّ عليه. وهذا مجازفة في الكلام. وهو كقول القائل: الحركة والتحريك والحرّك والحرّك واحد، إذ الكلّ مشتقّ من الحركة، وهو خطاً. فيان الحركة تدلّ على النقلة من غير دلالة على المحلّ والفاعل والفعل، والمحرّك يدلّ على فاعل الحركة، والمحرّك يدلّ على فاعل الحركة، والمحرّك يدلّ على غلّ الحركة مع كونه مفعولاً، بخلاف المتحرّك، فإنّه يدلّ على فعل في فاعل على على الحركة ولا يدلّ على كونه مفعولاً، والتحريك يدلّ على فعل

الحركة من غير دلالة على الفاعل والمحلّ. فهذه حقائق متباينة وإن كانت الحركة غير خوارجة عن جميعها.

ولكن للحركة حقيقة في نفسها تعقل وحدها، ثم تعقل نسبتها إلى فاعل. وهذه الإضافة غير المضاف، إذ الإضافة تعقل بين شيين والمضاف قبد يعقل وحده، وقد يعقل نسبته إلى المحل وهو غير نسبته إلى الفاعل، كيف ونسبة الحركة إلى المحل واحتياحها إليه ضروري، ونسبتها إلى الفاعل نظري؟ أعني به الحكم بوجود النسبتين دون التصور. فكذلك الاسم له دلالة، وله مدلول وهو المسمّى، ووضعه فعل مختار وهو التسمية، ثمّ ليست هذه المداخلة من قبيل دخول السيف في مفهوم الصارم والمهند؛ لأنّ الصارم سيف بصفة، وكذا المهند، فالسيف داخل فيه؛ وليس المسمّى اسماً بصفة، ولا التسمية اسماً بصفة، فلا يصح فيه هذا التأويل.

وأما الوجه الثالث الذي يرجع إلى اتحاد المحلّ مع تعدّد الصفة، فهو أيضاً، مع بعده، غير حار في الاسم والمسمّى ولا في الاسم والتسمية، حتّى يقال: إنّ شيئاً واحداً موضوع لأن يسمّى اسماً ويسمّى تسمية، كما كان في مثال الثلج، إذ هو معنى واحد موصوف بالبارد والأبيض. وإلاّ هو كقول القائل: الصدّيق، رضي الله عنه، هو ابن أبي قُحافة، لأنّ تأويله أنّ الشخص الذي وصف بأنّه صدّيق هو الذي نسب بالولادة إلى أبي قحافة. فيكون معنى الهدو هو اتحاد الموضوع مع القطع بتباين الصفتين. فإنّ مفهوم الصدّيق، رضى الله عنه، غير مفهوم بنوّة أبي قحافة.

ببين المستى وفي الاسم فالتأويلات التي تطلق عليها هو هو غير حارية في الاسم والمستى وفي الاسم والتسمية البتّة، لا حقيقتها ولا بحازها. والحقيقة من جملتها ما يرجع إلى ترادف الاسماء، كقولنا: الليث هو الأسد، بشرط أن لا يكون في اللغة فرق بين مفهوم اللفظين. فإن كان بينهما فرق، فليطلب له مثال آخر. وهذا يرجع إلى اتحاد الحقيقة وكثرة الاسم. ولابد في قولنا: هو هو، من كثرة من وجه ووحدة من وجه. وأحق الوجوه أن تكون الوحدة في المعنى والكثرة في بحرّد اللفظ.

وهذا القدر كاف في الكشف عن هذا الخلاف الطويل الذيل، القليل النيل. فقد ظهر لك أنَّ الاسم والتسمية والمسمّى ألفاظ متباينة المفهوم، مختلفة المقصود، وإنّما يصحّ على الواحد منها أن يقال: هو غير الثاني، لا أنّه هو، لأنّ الغير في مقابلة الهو هو.

وأمّا المذهب الثالث المقسّم الاسم إلى ما هو المسمّى وإلى ما هو غيره وإلى ما لا هو هو ولا هو غيره، فأبعد المذاهب عن السداد وأجمعها لقبول الاضطراب، إلا أن يؤوّل ويقال: ما أراد بالاسم الذي قسّمه إلى ثلاثة أقسام الاسم نفسه، بل أراد به مفهوم الاسم ومدلوله، ومفهوم الاسم غير الاسم، فإنّ مفهوم الاسم هو المدلول، والمدلول غير الدليل. وهذا الانقسام الذي ذكره متطرّق إلى مفهوم الاسم. فالصواب أن يقال: مفهوم الاسم قد يكون ذات المسمّى وحقيقته وماهيته، وهي أسماء الأنواع التي ليست مشتقّة، كقولك: إنسان وعلم وبياض، وما هو مشتق، فلا يدل على حقيقة المسمّى، بل يترك الحقيقة مبهمة ويدل على صفة له، كقولك: عالم وكاتب.

ثم المشتق ينقسم وماهيته، وهي أسماء الأنواع، إلى ما ليست مشتقة كقولك إنسان وعلم وبياض، وما هـو مشتق إلى مـا يـدلّ على وصـف حـال في المسمّى، كالعالم والأبيض، وإلى ما يدلّ على إضافة له إلى غير مفارق، كالخالق والكاتب.

وحد القسم الأول كل اسم يقال في حواب: ما هو؟ فإنه إذا أشير إلى شخص آدمي وقيل: ما هو؟ ليس كقول: من هو؟، فجواب أن يقال: إنسان. فلو قيل: حيوان، لم يكن قد ذكر تمام الماهية، لأنه ليس تتقوم ماهيته بمحرد الحيوانية، لأنه هو هو بأنه حيوان عاقل لا بأنه حيوان فقط. ولفظ الإنسان اسم للحيوان العاقل. فلو قيل بدل الإنسان: أبيض أو طويل أو عالم أو كاتب، لم يكن حواباً، لأن مفهوم الأبيض شيء مبهم له وصف البياض، ما يُدرى ما ذلك الشيء، ومفهوم العالم شيء مبهم له وصف العلم، ومفهوم الكاتب شيء مبهم له فعل الكتابة. نَعَم، بجوز أن يُفهم أنّ الكاتب إنسان، ولكن من أمور خارجة وأدلة زائدة على مفهوم

اللفظ. وكذلك إذا أشير إلى لون وقيل: ما هو؟ فحوابه أنّه بياض. فلو ذكر اسماً مشتقاً فقال: مشرق أو مفرق لضوء البصر، لم يكن حواباً، لأنّ المطلوب بقولنا: ما هو؟، حقيقةُ الذات وماهيّتها التي بها هي ما هي. والمشرّق شيء مبهم لـه الإشراق، والمفرق شيء مبهم له التفريق

فهذا التقسيم في مدلول الأسامي ومفهومها صحيح. ويجوز أن يعبّر عن هذا بانّ الاسم قد يدلّ على الذات، وقد يدلّ على غير الذات، ويكون ذلك على سبيل المساهلة في الإطلاق. فإنَّ قولنا: يدلّ على غير الذات، إن لم يفسّر بأنّا أردنا به غير الماهيّة المقولة في حواب: ما هو؟، لم يصحّ. فإن العالِم يدلّ على ذات له العلم، فقد دلّ على الذات أيضاً. ففرق بين أن يقول: عالم، وبين أن يقول: علم، لأنّ العالم يدلّ على ذات له العلم، ولفظ العلم لا يدلّ إلاّ على العلم.

فقوله: الأسم قد يكون ذات المسمى، فيه خللان، ويحتاج فيه إلى إصلاحين: أحدهما: أن يبدل الاسم بمفهوم الاسم.

والآخر: أن يبدل المذات بماهيّة المذات. فيقال: مفهوم الاسم قد يكون حقيقة الذات وماهيّتها، وقد يكون غير الحقيقة.

حقيقة الذات وماهيبها، وعد يعوى عير المسمّى، إن أراد به لفظ الخالق، فاللفظ أبداً وأمّا قوله: إنّ الخالق هو غير المسمّى، إن أراد به لفظ الخالق، فاللفظ، وإن أراد به أنّ مفهوم اللفظ غير المسمّى، فهو محال، لأنّ الخالق اسم، وكلّ اسم مفهومه مسمّاه. فإن لم يفهم المسمّى منه فليس اسماً له. والخالق ليس اسماً للكتابة، ولا والخالق ليس اسماً للكتابة، ولا الملسمّى اسماً للتسمية. بل الخالق اسم ذات من حيث يصدر عنه الخلق. فالمفهوم مسن الخالق هو الذات أيضاً لكن لا حقيقة الذات نقط، بل المفهوم هو الذات من حيث له صفة إضافية، كما إذا قلنا: أب، لم يكن المفهوم منه ذات الأب، بل المفهوم ذات الأب من حيث إضافته إلى الابن.

والأوصاف تنقسم إلى إضافية وغير إضافية، والموصوف بجميعها الدوات. فإن قال قائل: الخالق، وصف وكل وصف فهو إثبات، وليس في مضمون هذا اللفظ إثبات سوى الخلق، والخلق غير الخالق، وليس للحالق وصف حقيقي من الخلق، فلذلك قيل إنه يرجع إلى غير المسمّى: فنقول: قول القائل: الاسم يُفهم غير المسمّى، متناقض، كقول القائل: الدليل يُعرّف غير المدلول. فيإنَّ المسمّى عبارة عن مفهوم الاسم، فكيف يكون المفهوم غير المسمّى والمسمّى غير المفهوم ؟ الاسم، فكيف يكون المفهوم غير المسمّى والمسمّى غير المفهوم ؟ السمّى عبارة عن مفهوم السمّى غير المفهوم ؟ السمّى عبارة عن مفهوم المسمّى عبارة عن مفهوم المسمّى عبارة عن مفهوم المسمّى عبر المفهوم ؟ المسمّى عبر المفهوم إلى المفهوم عبر المسمّى والمسمّى غير المفهوم إلى المفهوم عبر المسمّى عبر المفهوم عبر المسمّى والمسمّى عبر المفهوم عبر المسمّى والمسمّى عبر المفهوم عبر المسمّى عبر المفهوم عبر المسمّى عبر المفهوم عبر المسمّى عبر المفهوم عبر المفهوم عبر المسمّى عبر المفهوم عبر المفهوم عبر المسمّى عبر المفهوم عبر المسمّى عبر المفهوم عبر المفهوم عبر المفهوم عبر المسمّى عبر المفهوم عبر المسمّى عبر المفهوم عبر المسمّى عبر المفهوم عبر المفهوم عبر المسمّى عبر المفهوم عبر المسمّى عبر المفهوم عبر المفهوم عبر المسمّى عبر المفهوم عبر ال

وأمّا قوله: إنّ الخالق لا وصف له من الخلق، والكاتب لا وصف له من الكتابة، فليس كذلك. والدليل على أنّ له وصفاً منه أنّه يوصف به مرة وينفى عنه أخرى. والإضافة وصف للمضاف ينفي ويثبت، كالبياض الذي ليس بمضاف. فمن عرف زيداً وبكراً ثمّ عرف أنّ زيداً أب لبكر فقد عرف شيئاً لا محالة. وهذا الشيء إمّا وصف أو موصوف، وليس هو ذات الموصوف بل هو وصف، وليس وصفاً قائماً بنفسه بل هو وصف لزيد. فالإضافات من قبيل الأوصاف للمضافات، إلاّ أنّ مضمونها لا يعقل إلاّ بالقياس بين شيئين، وذلك لا يخرجها عن كونها أوصافاً.

ولو قال القائل: ليس الله، عزّ وحلّ، موصوفاً بكونه خالقاً، كَفَرَ، كما لو قال: ليس موصوفاً بكونه عالماً، كَفَرَ. ولكن إنّما وقع هذا القائل في هذا الخبط لأنّ الإضافة عند المتكلّمين غير معدودة في جملة الأعراض، مع أنّهم إذا قيل لهم: ما معنى العرض؟، قالوا: إنّه الموجود في محلّ لا يقوم بنفسه، وإذا قيل لهم: هل الإضافة تقوم بنفسها؟ قالوا: لا. وإذا قبل لهم: هل الإضافة موجودة أم لا؟ قالوا: تعم. إذ لا يمكنهم أن يقولوا: الأبوّة معدومة، إذ لو كانت الأبوّة معدومة لم يكن في العالم أب. وإذا قبل لهم: الأبوّة تقوم بنفسها، قالوا: لا. فيضطرّون إلى الاعتراف بأنّها موجودة في محل وأنّها لا تقوم بنفسها، بل تقوم في محلّ. ويعترفون بأنّ العرض عبدارة عن موجود في محلّ ثمّ يعودون وينكرون أنّه عرض.

وأمّا قوله: إنّ من الاسم ما لا يقال إنّه المسمّى ولا يقال هـو غيره (1)، فهـو أيضاً خطا، لأنّه سيفسّر ذلك بالعالِم، وهذا إذا اعتـذر فيه بأنّ الشرع لم يأذن في إطلاق ذلك في حق الله، عزّ وحلّ، فربّما قيل: ليس التصريح بالحقّ والصدق موقوفاً علـى إذن خاصّ، وربّما سومح الآن فيه ورُدَّ النظر معه إلى الإنسان إذا وصف بالعلم، أفتقول: إنّ العلم ليس غير الإنسان، وقد كان الإنسان موجوداً و لم يكن العلم، وحدّ العلم غير حدّ الإنسان، لا محالة؟ فإن قال: العلم غير الإنسان، ولكن إذا قلنا عن شخص واحد إنّه عالم وإنّه إنسان، لم يكن العالم هو الإنسان ولا هو غير الإنسان، المن الكاتب هو غير الإنسان، الأنّ الإنسان هو الموصوف به، قلنا: ويلزم هذا من الكاتب والنجّار، فإنّ الموصوف به أيضاً هو الإنسان.

على أنّ الحق فيه التفصيل: وهو أن يقال: مفهوم لفظ الإنسان غير مفهوم لفظ الانسان غير مفهوم الفظ العالم، إذ مفهوم الإنسان حيوان ناطق بحاقل، ومفهوم العالم شيء مبهم له علم، فأحد اللفظين غير اللفظ الآخر، ومفهوم أحدهما غير مفهوم الآخر. فهو بهذا الوجه هو غير، لا يجوز أن يقال: هو هو، وبوجه آخر هو هو ولا يجوز أن يقال بذلك الوجه إلا: هو غيره. وذلك إذا نظرت إلى الذات الواحدة التي توصف بأنها إنسان وأنها عالمة، فإنّ المسمّى بالإنسان هو الموصوف بأنّه عالم، كما أنّ المسمّى بالثلج هو الموصوف بأنّه بارد وأبيض. فبهذا النوع من النظر والاعتبار هو هو، وبالاعتبار الأول هو غيره. ومحال في العقل أن يكون الاعتبار واحداً ويكون لا هو هو ولا

(١) قال ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية: ((وكذلك قولهم: الاسم عين المسمّى وغيره الوطائما غلط كثير من الساس في ذلك، وجهارا الصواب فيه: غالاسم براد به المسمى تارة، وبراد به اللفظ الدال عليه أحبرى، فبإدا قلت: قال الله كذا، أو سمع الله لمن حمل، ونحو ذلك - فهذا المراد به المسمّى نفسه، وإذا قلت: الله اسم عربي، والرحمن اسم عربي، والرحمن اسم عربي، والرحمن من أسماء الله تعالى ونحو ذلك، فالاسم ها هنا هو المراد ولا المسمّى ولا يقال غيره لما في لفظ الغير من الإجمال فإن أربد بالمغايرة أن المفظ غير المعنى فحق، وإن أربد أن الله سبحانه كان ولا اسم له حتى خلق لنفسه اسماء أوحتى سمّاه علقه بأسماء من صنعهم فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء الله تعالى.

غيره، كما يستحيل أن يكون هو هـو وغيره، لأنّ الغير والهـو هـو متقـابلان تقـابل النفي والإثبات، فليس بينهما واسطة.

ومن فهم هذا علم أنه إذا أثبت الله، عزّ وحلّ، وصف القدرة والعلم زائداً على الذات، فقد أثبت ما هو غير الذات، وأثبت للغبرية معنى وإن لم يطلقه لفظاً، توقفاً إلى ورود التوقيف. فكيف لا، وإذا ذكر حدد العلم دخل فيه علم الله، عزّ وحلّ، ولم يدخل فيه قدرته ولا ذاته. والخارج عن الحدّ كيف لا يكون غير الداخل في الحدّ، وكيف لا يجوز لحاد العلم، إذا لم يُدخل في حدّه القدرة، أن يعتذر ويقول: لا يضرّني خروج القدرة عن الحدّ لأني حددت العلم، والقدرة غير العلم، فلا يلزمني إدخالها في حدّ العلم. فكذلك الذات العالمة غير العلم، فلا يلزمني إدخالها في حدد العلم. فمن استنكر قول القائل: الداخل في الحدّ غير الخارج منه، وأحال إطلاق لفظ الغير هاهنا، كان من جملة من لم يفهم معنى لفظ الغير. وما عندي أنه لا يفهم. فإن معنى لفظ الغير عنه عقله ويكذّبه فيه سره. وليس الغرض من المحاحة البرهائية اقتناص الألسنة بل اقتناص العقول، لتعرف باطناً علم هو الحق، أفضح عنه باللسان أو لم يُفصح.

فإن قيل: إنّما اضطر القاتلين بأنّ الاسم هو المسمّى، إلى القول به: الحذر من أن يقولوا: الاسم هو اللفظ الدالّ بالاصطلاح، فيلزمهم القول بأنّ الله، عزّ وجلّ، لم يكن له اسم في الأزل إذ لم يكن لفظ ولا لافظ، فإنّ اللفظ حادث؛ فنقول: هذه ضرورة ضعيفة يهون دفعها، إذ يقال: معاني الأسماء كانت ثابتة في الأزل و لم تكن الأسماء، لأنّ الأسماء عربية وعجميّة، وكلّها حادثة. وهذا في كلّ اسم يرجع إلى معنى الذات أو صفة الذات، مثل القلّوس، فإنّه كان بصفة القسدس في الأزل، ومثل العالم، فإنّه كان عالماً في الأزل.

فإنَّا قد بيَّنا أنَّ الأشياء لها ثلاث مراتب في الوجود.

فإن قيل: فقد قال الله تعالى: ﴿ وَما تَعْبَدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلاّ أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤِكُم ﴾ (1) [سورة يوسف/ الآية: ٤٠]، ومعلوم أنهم ما كانوا يعبدون الألفاظ التي هي حروف مقطّعة، بل كانوا يعبدون المسميّات، فنقول: إن المستدلّ بهذا لا يفهم وجه دلالته ما لم يقلُ: إنّهم كانوا يعبدون المسميّات دون الأسماء، فيكون في كلامه التصريح بأنّ الأسماء غير المسميّات. إذ لو قال القائل :العرب كانت تعبد الأسماء دون المسميّات، كان متناقضاً، ولو قال: تعبد المسميّات دون الأسماء، كان مفهوماً غير متناقض. فلو كانت الأسماء هي المسمّيات لكنان القول الأخير كالأوّل.

ثمّ يقال: معناه أنّ اسم الآلهة التي أطلقوها على الأصنام كان اسماً بلا مسمّى، لأنّ المسمّى هو المعنى الثابت في الأعيان من حيث دُلّ عليه باللفظ، و لم تكن الأصنام آلهة ثابتة في الأعيان ولا معلومة في الأذهان، بل كانت أساميها موجودة في اللسان، فكانت أسامي بلا معان. ومن سُمّى باسم الحكيم و لم يكس حكيماً، وفرح به، قبل: فرح بالاسم، إذ ليس وراء الاسم معنى. وهذا هو الدليل على أنّ الاسم غير المسمّى، لأنّه أضاف الاسم إلى التسمية، وأضاف التسمية إليهم وحعلها فعلاً لهم، فقال: ﴿ أَسْماءً سَمَّيْتُمُوها ﴾ [سورة يوسف/ الآية: ، ٤]، يعني أسماء حصلت بتسميتهم وفعلهم، وأشخاص الأصنام لم تكن هي الحادثة بتسميتهم.

(١) وذهب الباقلاني في تفسير هذه الآية إلى: فأعرر أنهم يعبدون أسماء، وهم إنما عبدوا الأشخاص دون المكلام والقول الذي هو النسمية فيدل ذلك على أن الاسم الذي ذكره هو نفس المسمى (التمهيد) ص ٧٦٠.

أحدها في الأعيان، وهذا الوجود موصوف بالقدم فيما يتعلق بذات ا لله، عزّ وحلّ، وصفاته.

والثاني في الأذهان، وهذا الوجود حادث إذ كانت الأذهان حادثة.

والثالث في اللسان، وهي الأسماء، وهذا الوحود أيضاً حادث بحلوث

اللسان.

نَعَمْ، نريد بالثابت في الأذهان المعلوم، وهي أيضاً إذا أضيفت إلى ذات الله، عزّ وحلّ، موجود وعالم في الأزل، وكان يعلم أنّـه عزّ وحلّ، موجود وعالم في الأزل، وكان يعلم أنّـه موجود وعالم. فكان وجوده ثابتاً في نفسه وفي علمه أيضاً، وكانت الأسماء التي سيلهمها عياده ويخلقها في أذهانهم وألسنتهم أيضاً معلومة عنده. فبهذا التأويل يجوز أن يقال: كانت الأسماء له في الأزل.

أمّا الأسامي التي ترجع إلى الفعل كالخالق والمصوّر والوهّاب فقد قبال قوم: يوصف بأنّه عالق في الأزل، وقال آخرون: لا يوصف. وهذا خلاف لا أصل له، فإنّ الخالق يطلق لمعنين: أحدهما ثبابت في الأزل قطعناً، والآخر منفي قطعناً، ولا وجه للخلاف فيهما، إذ السيف يسمّى قاطعاً وهو في الغمد ويسمّى قاطعاً حالة حزّ الرقبة، فهو في الغمد قاطع بالقوّة وعند الحزّ قاطع بالفعل، والماء في الكوز مرو ولكن بالقوّة. وفي المعدة مرو بالفعل. ومعنى كون الماء في الكوز مرويّاً أنّه بالصفة التي بها يحصل الإرواء عند مصادفة المعدة، وهي صفة المائية. والسيف في الغمد قاطع، أي هو بالصفة التي بها يحصل القطع إذا لاقى الحلّ، وهي الحلّ، وهي الحدّة، وهي الحدّة، وهي الحدّة، وهي الحدّة، وهو بالصفة التي بها يحصل القطع إذا لاقى الحلّ، وهي الحلّ، وهي الحدّة، وهذه بي الحدّة، وهي الحدّة وهي الحدّة، وهي الحدّة وهي

فالبارئ، سبحانه وتعالى، في الأزل عالق بالمعنى الذي به يقال الماء الـذي في الكوز مرو، وهو أنّه بالصفة التي بها يصح الفعل والخلق. وهو بالمعنى الثاني غير الخالق، أي الحلق غير صادر منه. وكذلك هو في الأزل على المعنى الـذي به يسمّى عالمًا وقدّوساً وغير ذلك. وكذلك يكون في الأبد، سمّاه غيره بدلـك الاسم أو لم

فإن قيل: فقد قال الله تعالى: ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبُّكَ الْأَعْلَى ﴾ (١) [سورة الأعلى / الآية: ١]، والذات هي المسبّحة دون الاسم، قلنا: الاسم هاهنا زيادة على سبيل الصفة، وعادة العرب بمثله حارية. وهو كقوله، عنز وحلّ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيَّ ﴾ [سورة الشورى / الآية: ١١]. ولا يجوز أن يُستدل فيقال: فيه إثبات المشل، إذ قال: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [سورة الشورى / الآية: ١١]، كما يقال: ليس كولده أحد، إذ فيه إثبات الولد، بل الكاف فيه زيادة.

ولا يبعد أن يُكنّى عن المسمّى بالاسم، إحلالاً للمسمّى، كما يكنّى عن الشريف بالجناب والحضرة والمحلس، فيقال: السلام على حضرته المباركة ومجلسه الشريف. والمراد به السلام عليه، ولكن يكنّى عنه بما يتعلّق به نوعاً من التعلّق، إحلالاً. وكذلك الاسم وإن كان غير المسمّى فهو متعلّق بالمسمّى ومطابق له، وهذا لا ينبغي أن يلتس على البصير في أصل الوضع.

كيف، وقد استدل القاتلون بأن الاسم غير المسمّى بقوله عز وجلّ: ﴿و للهِ الْاسْمَاءُ الْحُسنَى ﴾ [سورة الأعراف / الآية: ١٨٠]، وبقوله ﷺ: ﴿إِنَّ للله تعالى تسعة وتسعين اسماً، مئة إلا واحداً، من أحصاها دخل الجنة (()). وقالوا: لو كان هو المسمّى لكان المسمّى لكان المسمّى تسعاً وتسعين، وهو محال، لأنّ المسمّى واحد. فانبطر أولتك إلى الاعتراف ها هنا بأنّ الاسم غير المسمّى، وقالوا: يجوز أن يسرد بمعنى التسمية لا يمعنى المسمّى، كما سلّم الآخرون بأنّ الاسم قد يرد بمعنى المسمّى، وإن كان هو

غير المسمّى في الأصل. وعليه نَزّلوا قولَه تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبُّكَ الأعْلَى﴾، [سورة الأعلى / الآية: ١] ولم يحسن كلّ واحد من الفريقين في الاستدلال والحواب جميعًا.

أمّا قوله: ﴿ سُمَّ رَبُّكَ الْأَعْلَى ﴾ [سورة الأعلى / الآية: ١]، فقد ذكرنا ما فيه وعليه. وأمّا هذا الاستدلال، فحوابهم عنه، بأنّ الاسم والمسمّى واحد، وإنَّما أريد بالاسم ها هنا التسمية فقط؛ خطأ من وجهين:

أحدهما: أنّ مَن يقول: الاسم هو المسمّى، لا يعجز عن أن يقول: المسمّى ها هنا تسعة وتسعون، لأنّ المراد بالمسمّى مفهوم الاسم عند هذا القائل. ومفهوم العليم غير مفهوم القدير والقدّوس والخالق وغير ذلك، بل لكلّ اسم مفهوم ومعنى على حياله، وإن كان الكلّ يرجع إلى وصف ذات واحدة، فكأنّ هذا القائل يقول: الاسم هو المعنى. ويمكن أن يقول: لله تعمل المعانى الحسنى، فإنّ المسمّيات هي المعانى، وفيها كثرة لا محالة.

والثاني: أنّ قوله: المراد بالاسم ها هنا التسمية، خطأ. فإنّا قد بيّنا أنّ التسمية هو ذكر الاسم أو وصفه. والتسمية تتعدّد وتكثر بكثرة المسمّين وإن كان الاسم واحداً، كما أنّ الذكر والعلم يكثر بكثرة الذاكرين والعالمين وإن كان المذكور والمعلوم واحداً. فكثرة التسمية لا تفتقر إلى كثرة الأسماء، لأنّ ذلك يرجع إلى أفعال المسمّين. فما أريد بالأسماء ها هنا التسميات، بل أريد الأسماء. والأسماء هي الألفاظ الموضوعة الدالة على المعاني المختلفة، فلا حاجة إلى هذا التعسّف في التأويل وسواء قبل الاسم هو المسمّى أو لم يقل.

فهذا القدر يكفيك في كشف هذه المسألة وإن كانت المسألة، لقلة حدواها، لا تستحق هذا الإطناب. ولكن قصدنا بالشرح تعليم طريق التعرّف لأمشال هذه المباحث، لتستعمل في مسائل أهم من هذه المسألة. فإنّ أكثر تطواف النظر في هذه المسألة حول الألفاظ دون المعانى. والله أعلم.

⁽١) أي سبّع ربك الأعلى، ولا حاجة بنا إلى حمل ذلك على أنه أريد به ﴿سبّع باسم ربك﴾ لأنـه قـد يجوز أن يسبح ياسم ربه الذي هو الله نفسه (التمهيد ٢٦١).

⁽٢) وتأويل ذلك أي له تسم وتسعون تسمية هي عبارات عن كون الباري تبارك وتعالى على أوصاف شتى منها ما يستحقه لنفسه، ومنها ما يستحقه لصفة تتعلق به، وأحماؤه العائدة إلى نفسه هي هو وما تعلق منها بصفة له فهمي أصماء له ، فمنها صفات ذات ومنها صفات أفعال وهذا هو تأويل قوله تعالى: ﴿و فَدْ الأسماء الحسنى﴾، أي تسميات.

المغفرة بالإضافة إلى كثرة الذنوب، حتَّى أنَّ من لا يغفر إلاَّ نوعاً واحداً من الذنسوب فلا يقال له: غفور.

والغفّار يشمر إلى كثرةٍ على سبيل التكرار، أي يغفر الذنوب مرّة بعد أخرى. حتّى أنّ من يغفر جميع الذنوب ولكن أوّل مرة، ولا يغفر للعائد إلى الذنسب مرّة بعد أخرى، لم يستحقّ اسم الغفّار.

وكذلك الغنيّ والملك، فإنّ الغنيّ هو الذي لا يحتاج إلى شيء، والملــك أيضــاً هو الذي لا يحتاج إلى شيء، ويحتاج إليه كلّ شيء. فيكون الملك مفيداً معنى الغِنـــى وزيادة.

وكذلك العليم والخبير، فإنّ العليم يدلّ على العلم فقط، والخبير يدلّ على علمه بالأمور الباطنة. وهذا القدر من التفاوت يُخرج الأسامي عن أن تكون مزادفة، وتكون من حنس السيف والمهنّد والصارم لا من حنس الأسد والليث. فإن عجزنا في بعض هذه الأسامي المتقاربة عن هذين المسلكين، فينبغي أن نعتقد تفاوتنا بين معنى اللفظين. وإن عجزنا عن التنصيص على خصوص ما به الافتراق، كالعظيم والكبير، متلاً، فإنّه يصعب علينا أن نذكر وجه الفرق بين معنينهما في حقّ الله تعلى، ولكنّا لا نشكّ في أصل الافتراق. ولذلك قال، عزّ مِنْ قائل:

(الكبرياء ردائي والعظمة إزاري)(١)، ففرّق بينهما فرقاً يدل على التفاوت. فإنّ كلّ واحد من الرداء والإزار زينة للاّبس، ولكنّ الرداء أشرف من الإزار.

ولذلك جعل مفتاح الصلاة: «الله أكبر)»، ولم يقُمْ عند ذوي البصائر النافذة (الله أعظم) مقامه. وكذلك العرب في استعمالها تفرق بين اللفظين إذ تستعمل (الكبير) حيث لا تستعمل (العظيم)، ولو كانا مترادفين لتواردا في كلّ مقام. تقول

(۱) رواه مسلم رقم (۲۲۲) بلفظ: ((العز إزاري، والكبرياء ردائي، قمن يسازعين علّبته)) وأبو داود رقم (۴۰۹) وابن ماحه رقم (٤١٧٤) والكبرياء كونه متكبراً في ذاته، استكبره غيره أم لا، والعظمة كونه يستعظمه غيره، فالكبريساء صفة ذاتية وهي أرفع من العظمة، لكونها إضافية، فشبهت بالرداء الذي هو أرفع من الإزار.

الفصل الثاني في بيان الأسامي المتقاربة في المعنى، وأنّها هل يجوز أن تكون مترادفة لا تدلّ إلاّ على معنى واحد، أو لابدّ أن تختلف مفهوماتها

فأقول: الخائضون في شرح هذه الأسامي لم يتعرضوا لهذا الأمر، ولم يستبعلوا أن يكون اسمان لا يدلان إلا على معنى واحد، كالكبير والعظيم، والقادر والمقتدر، والحالق والبارئ والمصوّر. وهذا تما أستَبْعِده غاية الاستبعاد مهما كان الاسمان من جملة التسعة والتسعين، لأنّ الاسم لا يراد لحروفه بعل لمعانيه. والأسامي المترادفة لا تختلف إلا حروفها. وإنّما فضيلة هذه الأسامي لما تحتها من المعاني، فإذا خلت عن المعنى لم يتن إلاّ الألفاظ. والمعنى إذا دُلَّ عليه بألف اسم لم يكن له فضل على المعنى الذي يُدَلُّ عليه باسم واحد. فيبعد أن يكمل هذا العدد المحصور بتكرير الألفاظ على معنى واحد، بل الأشبه أن يكون تحت كلّ لفظ خصوصُ معنى.

فإذا رأينا لفظين متقاربين فلا بدّ فيه من أحد أمرين:

أحدهما: أن تتبين أنّ أحدهما خارج عن التسعة والتسعين، مثل الأحد والواحد. فإنّ الرواية المشهورة عن أبي هريرة، رضي الله عنه، ورد فيها الواحد. وفي رواية أخرى ورد الأحد بدل الواحد. فيكون مكمّل العدد معنى التوحيد، إمّا بلفظ الواحد أو بلفظ الأحد. فأمّا أن يقومنا في تكميل العدد مقام اسمين والمعنى واحد، فهو بعيد عندي حدّاً.

الثاني: أن نتكلّف إظهار مزيّة لأحد اللفظين على الآخر، ببيان اشتماله على دلالة لا يدلّ عليها الآخر. مثاله، لو ورد الغافر والغفور والغفّار، لم يكن بعيـداً أن تعدّ هذه ثلاثة أسام. لأنّ الغافر يدلّ على أصل المغفرة فقط، والغفور يدلّ على كثرة

الفصل الثالث في الاسم الواحد الذي له معان مختلفة وهو مشترك بالإضافة إليها

كالمؤمن، مثلاً. فإنّه قد يراد به المصدق، وقد يشتق من الأمن، ويكون المراد إفادة الأمن والأمان. فهل يجوز أن يحمل على كلا المعنيين حمل العموم على مسميّاته، كما يحمل العليم على العلم بالغيب والشهادة والظاهر والباطن، وغير ذلك من المعلومات الكثيرة؟ وهذا إذا نظر إليه من حيث اللغة، فبعيد أن يحمل الاسم المشترك على جميع المسميّات حمل العموم، إذ العرب تطلق اسم الرحل وتريد به كل واحد من الرحال. وهذا هو العموم. ولا تطلق اسم العين وتريد به عين الشمس والدينار وعين الميزان والعين المنتوك. وهذا عوالمنظ المشترك. بل تطلق مثل ذلك لإرادة أحد معانيه، وتميّز ذلك بالقرينة. وقد حكى عن الشافعي، رضي الله عنه، في الأصول، أنّه قال: «الاسم المشترك يحمل على جميع مسميّاته إذا ورد مطلقاً، ما لم تدلّ قرينة على التخصيص». وهذا إن صحّ على جميع مسميّاته إذا ورد مطلق لفظ العين مبهم في اللغة لا يتعين به واحد من مسمياته إلا أن تدلّ قرينه على التعين.

فأمّا التعميم، فربما خالف وضع الشرع وضع اللسان. نَعَمْ، فيما تصرّف الشرع فيه من الألفاظ لا يبعد أن يكون من وضعه وتصرّفه إطلاق اللفظ لإرادة جميع المعاني. فيكون اسم المؤمن بالشرع محمولاً على المصدّق ومفيداً الأمن بوضع شرعيّ لا بوضع لغويّ. كما أن اسم الصلاة والصيام قد اختص بتصرّف الشرع ببعض أمور لا يقتضي وضع اللغة ذلك. فهذا غير بعيد لو كان عليه دليل، ولكن لم يدلّ دليل على أنّ الشرع قد غيّر الوضع فيه. والأغلب على ظنّي أنّه لم يغيّر، وأنّ من قال من

العرب: فلان أكبر سناً من فلان، ولا تقول: أعظم سناً. وكذلك الجليل غير الكبير والعظيم، فإنّ الجلال يشير إلى صفات الشرف، ولذلك لا يقال: فلان أحلّ سناً من فلان، ويقال: أكبر، ويقال: العرش أعظم من الإنسان، ولا يقال: أحلّ من الإنسان.

فهذه الأسامي، وإن كانت متقاربة المعاني، فليست متزادفة. وعلى الجملة، يعد الترادف المحض في الأسماء الداخلة في التسمعة والتسمين، لأنّ الأسمامي لا تراد لحروفها ومخارج أصواتها، بل لمفهوماتها ومعانيها ،فهذا أصل لابد من اعتقاده.

الفصل الرابع في بيان أنَّ كمال العبد وسعادته في التخلّق بأخلاق الله تعالى، والتحلي بمعانى صفاته وأسمائه بقدر ما يُتصوّر في حقَّه

اعلم أنّ من لم يكن له حظ من معاني أسماء الله، عزّ وحلّ، إلا بأن يسمع لفظه ويفهم في اللغة معنى تفسيره ووضعه، ويعتقد بالقلب وحود معناه في الله تعالى؛ فهو مبحوس الحظّ، نازل الدرحة، ليس يحسن به أن يتبحّح بما ناله. فإنّ سماع اللفظ لا يستدعي إلا سلامة حاسة السمع التي بها تدرك الأصوات. وهذه رتبة تشارك البهيمة فيها.

وأمّا فهم وضعه في اللغة فلا يستدعي إلاّ معرفة العربيّة، وهذه رتبة يشارك فيها الأديب اللغويّ بل الغبيّ اللغويّ البدويّ.

وأمّا اعتقاد ثبوت معناه الله، سبحانه وتعالى، من غير كشف، فلا يستدعي الآفهم معاني الألفاظ والتصديق بها، وهذه رتبة يشارك فيها العاميّ، بل الصبيّ، فإنّه بعد فهم الكلام، إذا ألقي إليه هذه المعاني تلقّاها وتلقّنها واعتقدها بقلبه وصمّم عليها. وهذه درجات أكثر العلماء، فضلاً عن غيرهم، ولا ينكر فضل هؤلاء بالإضافة إلى من لم يشاركهم في هذه الدرجات الثلاث، ولكنّه نقص ظاهر بالإضافة إلى ذروة الكمال. فإنّ حسنات الأبرار سيئات المقرّبين. بل حظوظ المقرّبين من معاني أسماء الله تعالى ثلاثة:

الحظ الأول: معرفة هذه المعاني على سبيل المكاشفة والمشاهدة، حتى يتضح لهم حقائقها بالبرهان الذي لا يجوز فيه الخطأ، وينكشف لهم اتصاف الله، عسر وحل، بها، انكشافاً يجري في الوضوح والبيان بحرى اليقين الحاصل للإنسان بصفاته الباطنة، التي

المصنّفين: إنّ الاسم الواحد من أسماء الله، عزّ وجلّ، إذا احتمل معاني و لم يدلّ العقـل على إحالة شيء منها، حُمل على الجميع بطريق العموم، فقد أبعد فيه.

نُعَمُّ، من المعاني ما يتقارب تقارباً يكاد يرجع الاحتلاف فيـــه إلى الإضافات، فيقرب شبهه من العموم. فالتعميم فيه أقرب ، كالسلام، فإنَّ يحتمل أن يكون المراد سلامته من العيب والنقص، ويحتمل أن يكون المراد سلامة الخلـق به ومنه. فهذا وأمثاله أشبه بالعموم. فإذا ثبت أنَّ الميل الأظهر إلى منع التعميم، فطلب التعيين لبعض المعاني لا يكون إلاّ بالاحتهاد ،فيكون الحامل للمجتهـد على تعيين بعض المعاني: إمَّا أنَّه ألَّيَق، كمفيد الأمان، فإنَّـه أليـق بـالمدح في حـقّ ا الله، عزَّ وحلَّ، من التصديق، فإنَّ التصديق أليق بغيره، إذ يجب على الكلِّ الإيمان به والتصديق بكلامه، فإنّ رتبة المصدَّق فوق رتبة المصدِّق؛ وإمّا أن يكون أحد المعنين لا يؤدِّي إلى الترادف بين اسمين، كحمل المهيمن على غير الرقيب، فإنَّه أولى من الرقيب، لأنّ الرقيب قد ورد، والترادف بعيد، كما ذكرناه؛ وإمّا أن يكون أحد المعنيين أظهر في التعارف وأسبق إلى الإفهام لشهرته، أو أدلُّ على الكمال والمدح. فهذا وما يجري بحراه ينبغي أن يُعوَّل عليه في بيان الأسمامي. ولا نذكر لكلِّ اسم إلاّ معنى واحداً نراه أقرب، ونضرب عمّا عــداه صفحـاً، إلاّ إذا رأيناه مقارباً في الدرجة لما ذكرناه. فأماً تكثير الأقاويل المختلفة فيـــه، مـع أنّــا لا نرى تعميم الألفاظ المشتركة، فلا نرى فيه فائدة.

يدركها بمشاهدة باطنِهِ، لا بإحساس ظاهر. وكم بـين هـذا وبـين الاعتقـاد المــأخوذ مـن الآباء والمعلّمين تقليداً، والتصميم عليه ، وإن كان مقروناً بأدلّة حدليّة كلاميّة!

الحظ الثاني من حظوظهم: استعظامهم ما ينكشف لهم من صفات الجلال على وجه ينبعث، من الاستعظام، يشوقهم إلى الاتصاف عما يمكنهم من تلك الصفات، ليقربوا بها من الحق قرباً بالصفة لا بالمكان، فيأخلوا من الاتصاف بها شبها بالمللائكة المقرين عند الله، عز وجلّ. ولن يتصوّر أن يمتلسئ القلب باستعظام صفة واستشرافها إلا ويتبعه شوق إلى تلك الصفة، وعشق لذلك الكمال والجلال، وحرص على التحلّي بذلك الوصف، إن كان ذلك ممكناً للمستعظم بكماله. فإن لم يكن بكماله، فينبعث الشوق إلى القدر الممكن منه، لا محالة.

ولا يخلو عن هذا الشوق أحد إلاَّ لأحد أمرين:

إمّا لضعف المعرفة واليقين بكون الوصف المعلوم من أوصاف الجلال الكمال.

وإمّا لكون القلب ممتلئاً بشوق آخر، مستغرقاً به. فالتلميذ إذا شاهد كمال أستاذه في العلم انبعث شوقه إلى التشبّه والاقتداء به، إلاّ إذا كان مملوءاً بالجوع مثلاً، فإنّ استغراق باطنه بشوق القوت ربما يمنع انبعاث شوق العلم. ولهذا ينبغي أن يكون الناظر في صفات الله تعالى خالياً عن إرادة ما سوى الله، عزّ وجلّ، فإنّ المعرفة بذر الشوق. ولكن مهما صادف قلباً خالياً عن حسيكة الشهوات، فإن لم يكن خالياً لم يكن البذر منجحاً.

الحظ الثالث: السعي في اكتساب الممكن من تلك الصفات والتخلّق بها والتحلّي بمحاسنها، وبه يصير العبد ربّانيّاً، أي قريباً من الربّ تعالى (١)، وبه يصير رفيقاً للملأ الأعلى من الملائكة، فإنّهم على بساط القرب. فعن ضرب إلى شبه من صفاتهم نال شيئاً من قربهم بقدر ما نال من أوصافهم المقرّبة لهم إلى الحقّ تعالى.

(١) بالصفة لا بالمكان.

فإن قلت: طلبُ القرب من الله، عزّ وحلّ، بالصفة أمرٌ غامض تكاد تشمئزٌ القلوب عن قبوله والتصديق به، فزده شرحاً تكسر به سورة إنكار المنكريين، فبإنّ هذا كالمنكر عند الأكثرين إن لم تكشف حقيقته.

فأقول: لا يخفى عليك ولا على من ترعرع قليلاً من درجة عوام العلماء أن الموجودات منقسمة إلى كاملة وناقصة، والكامل أشرف من الناقص. ومهما تفاوتت درجات الكمال واقتصر منتهى الكمال على واحد حتى لم يكن الكمال المطلق إلا له، ولم يكن للموجودات الأخر كمال مطلق، بل كانت لها كمالات متفاوتة بالإضافة، فأكملها أقرب، لا محالة، إلى الذي له الكمال المطلق، أعني قرباً بالرتبة والدرجة لا بالمكان.

ثم الموجودات منقسمة إلى حيّة وميتة. وتعلم أنّ الحيّ أشرف وأكمل من الميت، وأنّ درجات الأحياء ثلاثة: درجة الملائكة، ودرجة الإنس، ودرجة البهائم. ودرجة البهائم أسفل في نفس الحياة التي بها شرفها، لأنّ الحيّ هو الدرّاك الفعّال، وفي إدراك البهيمة نقص، وفي فعلها نقص.

أمّا إدراكها، فنقصانه أنّه مقصور على الحواسّ، وإدراك الحسّ قاصر لأنّه لا يدرك الأشياء إلاّ بمماسّة أو بقرب منها. فالحسّ معزول عن الإدراك إن لم يكن ماسة ولا قرب. فإنّ الذوق واللمس يحتاجان إلى المماسّة، والسمع والبصر والشمّ يحتاج إلى القرب، وكلّ موجود لا يتصوّر فيه المماسة والقرب، فالحسّ معزول عن إدراكه في هذه الحال.

وأمّا فعلها، فهو أنّه مقصور على مقتضى الشهوة والغضب، لا باعث لها سواهما، وليس لها عقل يدعو إلى أفعال مخالفة لمقتضى الشهوة والغضب.

وأمّا المَلَكُ: فدرحته أعلى الدرحات لأنّه عبارة عن موجود لا يؤثّمر القرب والبعد، إذ القسرب والبعد، إذ القسرب والبعد، إذ القسرب والبعد يتصوّر على الأحسام، والأحسام أخسّ أقسام الموجودات. ثمّ هو مقدّس عن

الشهوة والغضب، فليست أفعاله بمقتضى الشهوة والغضب، بل داعيه إلى الأفعال أمر أجلّ من الشهوة والغضب، وهو طلب التقرّب إلى ا لله، عزّ وحلّ.

وأما الإنسان: فإن درجته متوسّطة بين الدرجتين، وكأنّه مركّب من بهيميّة وملّكية. والأغلب عليه، في بداية أمره، البهيميّة. إذ ليس له أوّلاً من الإدراك إلا الحواس التي يحتاج في الإدراك بها إلى طلب القرب من المحسوس بالسعى والحركة، إلى أن يشرق عليه بالآخرة نور العقل المتصرف في ملكوت السموات والأرض، من غير حاجة إلى حركة بالبدن وطلب قربي أو مماسة مع المدرك به، بل مدركه الأمور المقدّسة عن قبول القرب والبعد بالمكان. وكذلك المستولي عليه أوّلاً شهوته وغضبه، وبحسب مقتضاهما انبعائه، إلى أن يظهر فيه الرغبة في طلب الكمال، والنظر للعاقبة، وعصيان مقتضى الشهوة والغضب. فإن غلب الشهوة والغضب حتى ملكهما وضعفا عن تحريكه وتسكينه، أخذ بذلك شبهاً من الملائكة. وكذلك إن فطم نفسه عن الجمود على الخيالات والحسوسات وأنس بإدراك أمور تجلّ عن أن ينالها حس أو خيال، أخذ شبهاً آخر من الملائكة. فإن خاصيّة الحياة الإدراك والعقل، وإليهما يتطرّق النقصان والتوسّط والكمال. ومهما اقتدى بالملائكة في هاتين الخاصيّةين كان يتطرّق النقيبة وأقرب من الملك. والملك قريب من الله، عزّ وحلّ، والقريب من المقريب قريب.

فإن قلت: فظاهر هذا الكلام يشير إلى إثبات مشابهة بين العبد وبين الله تعالى، لأنه إذا تخلّق بأخلاقه كان شبيها له، ومعلوم شرعاً وعقلاً أنّ الله، سبحانه وتعالى، ليس كمثله شيء، وأنه لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء؛ فأقول: مهما عرفت معنى المماثلة المنفيّة عن الله، عزّ وحلّ، عرفت أنه لا مثل له، ولا ينبغي أن يظن أنّ المشاركة في كل وصف توجب المماثلة.

أفترى أنَّ الضدِّين يتماثلان وبينهما غاية البعد الذي لا يتصور أن يكون بعد فوقه، وهما متشاركان في أوصاف كثيرة، إذ السواد يشارك البياض في كونه عرضاً،

وفي كونه لوناً، وفي كونه مدركاً بالبصر، وأمور أخر سواها؟ أفترى أنّ من قال: إنّ الله عزّ وجلّ، موجود لا في مَحَلّ، وإنّه سميع، بصير، عالم، مريد، متكلّم، حيّ، قادر، فاعل، والإنسان أيضاً كذلك، فقد شبّه وأثبت المثل؟ هيهات، ليس الأمر كذلك، ولو كان كذلك لكان الخلق كلّهم مشبّهة، إذ لا أقلّ من إثبات المشاركة في الوجود، وهو موهم للمشابهة. بل المماثلة عبارة عن المشاركة في النوع والماهيّة. والفرس وإن كان بالغاً في الكياسة، لا يكون مثلاً للإنسان. لأنّه مخالف له بالنوع، وإنّما يشابهه بالكياسة التي هي عارضة، خارجة عن الماهيّة المقوّمة لذات الإنسانية.

والخاصية الإلهية أنه الموجود الواجب الوجود بذاته، الذي عنه يوجد كلّ ما في الإمكان وجوده، على أحسن وجوه النظام والكمال. وهذه الخاصية لا يتصور فيها مشاركة البتة، والمماثلة بها لا تحصل. فكون العبد رحيماً، صبوراً شكوراً، لا يوجب المماثلة، ككونه سميعاً، بصيراً، عالماً، قادراً، حيّاً، فاعلاً. بل أقول: الخاصية الإلهية ليست إلا لله تعالى ولا يعرفها إلا الله، ولا يتصوّر أن يعرفها إلا هو أو من مثله، وإذا لم يكن له مثل، فلا يعرفها غيره. فإذاً، الحقّ ما قاله الجنيد(1)، رحمه الله، حيث قال: (لا يعرف الله إلا الله). ولذلك لم يعط أحل خلقه إلا اسماً حجبه به، فقال: ﴿وسبّهِ الله ما عرف الله غير فقال: ﴿وسبّهِ الله ما عرف الله غير فقال: ﴿والمَعرف الله ما عرف الله غير فقال: ﴿المَا عرف الله على الموت: (ماذا تشتهي؟) فقال: ﴿أن أعرف قبل أن أموت ولو بلحظة). وهذا الآن يشوش قلوب أكثر الضعفاء ويوهم عندهم القول بالنفي والتعطيل، وذلك لعجزهم عن فهم هذا الكلام.

⁽١) الجنيد: الجنيد بن محمد بن الجنيد النهاوندي ثم البغدادي القواريري شيخ الصوفية ولند سنة (نيف وعشرين وماتين) روي عنه أنه قال: (كلامنا مضبوط بالكتاب والسنة من لم يحفظ الكتاب، ويكتب الجديث، ولم يتفقه لا يقتدى به> توفي سنة (٩٧٧هـ).

 ⁽٧) ذر النون المصري: أبو الفيض ويقال: ثوبان بن إبراهيم وذو النون لقب ويقال: الفيض بن إبراهيم توفي سنة
 ٧٤٥ وقيل: ٧٤٨. (طبقات الصوفية للسلمي).

وأنا أقول: لو قال القائل: لا أعرف الله، كان صادقاً، ولمو قال: أعرف الله، كان صادقاً، ومعلوم أنّ النفي والإثبات لا يصلقان معاً، بل يتقاسمان الصدق والكذب، فإن صَدَق النفي كذب الإثبات، وبالعكس، ولكن إذا اعتلف وجه الكلام تصوّر الصدق في القسمين. وهو كما لو قال القائل لغيره: هل تعرف الصدّيق أبا بكر، رضي الله عنه؟ فقال: والصدّيق تمن يُحهل ولا يعرف، أو يُتَصوّرُ في العالم من لا يعرف، مع ظهوره واشتهاره وانتشار اسمه؟ فهل على المنابر إلا عديثه، وهل في المساجد إلا ذكره، وهل على الألسنة إلا ثناؤه ووصفه؟ لكان هذا القائل صادقاً. ولو قبل لآخر: هل تعرفه؟ فقال: ومَنْ أنا حتّى أعرف الصدّيق؟ هيهات، لا يعرف الصدّيق سوى الصدّيق، أو من هو مثله أو فوقه؛ ومن أين لي أن أدّعي معرفته أو أطمع فيها؛ وإنّما مثلي يسمع اسمه وصفته، فأمّا أن يدّعي معرفته فذلك عال؛ فهذا أيضاً صادق، وله وجه، وهو أقرب إلى التعظيم والاحترام.

وهكذا ينبغي أن يفهم قول من قال: أعرف الله، وقول من قال: لا أعرف الله. بل لو عرضت خطاً منظوماً على عاقل وقلت: هل تعرف كاتبه؟ فقال: لا، صدق. ولو قال: نَعَم، كاتبه هو الإنسان الحيّ، القادر، السميع، البصير، السليم اليد، العالم بصناعة الكتابة، فإذا عرفتُ كل هذا منه فكيف لا أعرفه؟ فهذا أيضاً صدق. ولكن الأحق والأصدق قوله: لا أعرفه، فإنّه بالحقيقة، ما عرفه، وإنّما عرف احتياج الخط المنظوم إلى كاتب حيّ، عالم، قادر، سميع، بصير، سليم اليد، عالم بصناعة الكتابة، ولم يعرف الكاتب نفسه. فكذلك الخلق كلّهم لم يعرفوا إلا احتياج هذا العالم المنظوم، الحكم، إلى صانع مدبّر، حيّ، عالم، قادر.

وهذه المعرفة لها طرفان:

أحدهما يتعلَّق بالعالم ،ومعلومه احتياجه إلى مدبّر.

والآخو يتعلَّق با لله، عزّ وحلّ، ومعلومه أسامي مشتقّة من صفات غير داخلة في حقيقة الذات وماهيّتها. فإنّا قد بيّنا أنّه إذا أشار المشير إلى شيء وقــال: مــا

هو؟ لم يكن ذكر الأسماء المشتقة حواباً أصلاً. فلو أشار إلى شخص حيوان فقال: ما هو؟ فقيل: بأنه بارد، هو؟ فقيل: طويل أو أبيض أو قصير، أو أشار إلى ماء فقال: ما هو؟ فقيل: بأنه بارد، أو أشار إلى نار وقال: ما هو ؟فقيل: حارٌ؛ فكلّ ذلك ليس بجواب عن الماهيّة البتّة. والمعرفة بالشيء هي معرفة حقيقته وماهيّته، لا معرفة الأسامي المشتقة. فإنّ قولنا: حارٌ، معناه شيء مبهم له وصف الحرارة، وكذلك قولنا: قادر وعالم، معناه شيء مبهم له وصف الحرارة،

فإن قلت: فقولنا: إنّه الواجب الوجود الذي عنه وحده يوحد كلّ ما في الإمكان وجوده، عبارة عن حقيقته وحده، وقد عرفنا هذا، فأقول: هيهات فقولنا: واجب الوجود، عبارة عن استغنائه عن العلّة والفاعل، وهذا يرجع إلى سلب السبب عنه. وقولنا: يوجد عنه كلّ موجود، يرجع إلى إضافة الأفعال إليه، وإذا قبل لنا: ما هذا الشيء؟ وقلنا: هو الفاعل، لم يكن جواباً؛ وإذا قلنا: هو الذي له علّة، لم يكن جواباً، فكيف قولنا: هو الذي لا علّة له، لأنّ كلّ ذلك نبأ عن غير ذاته، وعن إضافة له إلى ذاته، إما بنفي أو إثبات. وكلّ ذلك أسماء وصفات وإضافات.

فإن قلت: فما السبيل إلى معرفته؟ فأقول: لو قال لنا صبي أو عنين: ما السبيل إلى معرفة لذّة الوقاع وإدراك حقيقته؟ قلنا: ها هنا سبيلان: أحدهما أن نصفه لك حتى تعرفه، والآعر أن تصبر حتّى تظهر فيك غريزة الشهوة، ثمّ تباشر الوقاع حتّى تظهر فيك لذّة الوقاع، فتعرفه، وهذا السبيل الشاني و السبيل المحقّق، المفضى إلى حقيقة المعرفة.

فأمّا الأوّل، فلا يفضي إلاّ إلى توهّم وتشبيه للشيء. مما لا يشبهه، إذ غايتنا أن غثّل لذّة الوقاع عنده بشيء من اللذّات التي يدركها العنين، كلذّة الطعام والشراب الحلو، مثلاً. فنقول له: أما تعرف أنّ السكّر لذيذ، فإنّك تحد عند تناوله حالة طيبة وتحسّ في نفسك راحة؟ قال: نعم. قلنا: فالجماع أيضاً كذلك. أفترى أنّ همذا يفهمه حقيقة لذّة الجماع كما هي حتّى ينزل في معرفته منزلة من ذاق تلك اللذّة وأدركها؟ هيهات، إنما غاية هذا الوصف إبهام وتشبيه خطأ وتفهيم ومشاركة في الاسم.

أمّا الإبهام: فهو أنّه يتوهّم أنّ ذلك أمر طيب على الجملة. وأمّا التشبيه، فهو أنّه يشبّهه بحلاوة السكّر، وهو خطأ، إذ لا مناسبة بين حلاوة السكّر ولــنّة الوقـاع. وأمّا المشاركة في الاسم، فهو أنه يعلم أنّه مستحقّ أن يسمّى لـنّة. ومهما ظهرت الشهوة وذاق، علم قطعاً أنّه لا يشبهه حلاوة السكّر، وأنّ مـا كـان توهّمه لم يكن على الوجه الذي توهّمه. نَعّم، يعلم أنّ الذي كان قل سمع مـن اسمه وصفته، وأنه لذيذ وطيّب، كان صادقاً، بل كان أصدق عليه منه على حلاوة السكّر.

فكذلك لمعرفة الله، سبحانه وتعالى، سبيلان:

أحدهما قاصر.

والآخر مسدود.

أمّا القاصو: فهو ذكر الأسماء والصفات، وطريقه التشبيه بما عرفناه من أنفسنا. فإنّا لما عرفنا أنفسنا قادرين، عالمين، أحياء، متكلّمين، ثمّ سمعنا ذلك في أوصاف الله، عزّ وحلّ، أو عرفناه بالدليل، فهمناه فهماً قاصراً، كفهم العنين لذّة الوقاع بما يوصف له من لذّة السكر. بل حياتنا وقدرتنا وعلمنا أبعد من حياة الله، عزّ وحلّ، وقدرته وعلمه، من حلاوة السكّر من لذّة الوقاع. بل لا مناسبة بين البعيدين. وفائدة تعريف الله، عزّ وحلّ، بهذه الأوصاف أيضاً إبهام وتشبيه ومشاركة في الاسم. لكن يقطع التشبيه بأن يقال: ليس كمثله شيء، فهو حيّ لا كالأحياء، وقادر لا كالقادرين. كما تقول: الوقاع لذيذ كالسكّر، ولكن تلك اللذّة لا تشبه هذه البتّة، ولكن تشاركها في الاسم.

وكانًا إذا عرفنا أنَّ الله تعالى حيّ، قادر، عالم، فلم نعرف إلاَّ أنفسنا ولم نعرفه إلاَّ بأنفسنا ولم نعرفه إلاَّ بأنفسنا. إذ الأصمّ لا يتصوّر أن يفهم معنى قولنـا: إنَّ الله سميـع، ولا الأكمـه(١) يفهم معنى قولنا: إنَّه بصير. ولذلك إذا قال القائل: كيف يكون الله، عزّ وحلّ، عالمـاً

بالأشياء؟ فنقول: كما تعلم أنت الأشياء. فإذا قال: فكيف يكون قادراً؟ فنقول: كما تقدر أنت. فلا يمكنه أن يفهم شيئاً إلاّ إذا كان فيه ما يناسبه. فيعلم أوّلاً ما هو متّصف به، ثمّ يعلم غيره بالمقايسة إليه. فإن كان لله عزّ وجل، وصفّ وخاصيّة ليس فينا ما يناسبه ويشاركه في الاسم، ولو مشاركة حلاوة السكّر للذّة الوقاع، لم يتصوّر فهمه البتّة. فما عرف أحد إلاّ نفسه، ثمّ قايس بين صفات الله تعالى وصفات نفسه. وتتعلى صفاته عن أن تشبه صفاتنا! فتكون هذه معرفة قاصرة يغلب عليها الإيهام والتشبيه. فينبغي أن تقترن بها المعرفة بنفي المشابهة وينفسي أصل المناسبة مع المشاركة في الاسم.

وأمّا السبيل الثاني المسدود: فهنو أن ينتظر العبد أن تحصل له الصفات الربوبية كلّها حتّى يصير ربّاً، كما ينتظر الصبيّ أن يبلغ فيدرك تلك اللذّة. وهذا السبيل مسدود ممتنع، إذ يستحيل أن تحصل تلك الحقيقة لغير الله تعالى. وهذا هو سبيل المعرفة المحققة لا غير، وهو مسدود قطعاً إلاّ على الله تعالى.

فإذاً، يستحيل أن يعرف الله تعالى بالحقيقة غير الله، بل أقـول: يستحيل أن يعرف النبيّ غير النبيّ. وأمّا من لا نبوّة له، فلا يعرف من النبوّة إلاّ اسمها، وأنها خاصية موجودة لإنسان، بها يفارق من ليس نبيّاً، ولكن لا يعرف ماهيّة تلك الخاصية إلاّ النبي خاصة. فأما من ليس بنبي، فلا يعرفها البتة ولا يفهمها إلا بالتشبيه بصفات نفسه.

بل أزيد وأقول: لا يعرف أحد حقيقة الموت وحقيقة الجنّة والنار إلا بعد الموت ودخول الجنّة أو النار، لأنّ الجنّة عبارة عن أسباب ملذّة. ولو فرضنا شخصاً لم يدرك قطّ لذّة، لم يمكننا أصلاً أن نفهمه الجنّة تفهيماً يُرغبه في طلبها. والنار عبارة عن أسباب مؤلمة. ولو فرضنا شخصاً لم يقاسٍ قطّ ألماً، لم يمكنا قطّ أن نفهمه النار. فإذا قاساها فهمناه إيّاها بالتشبيه بأشدٌ ما قاساه، وهو ألم النار.

⁽١) الأكمه: هو فلذي يولد مطموس العين وقد يقال تلهب عينه (مفردات القرآن).

وكذلك إذا أدرك شيئاً من اللذّات، فغايتنا أن تُفهّمه الجنّة بالتشبيه بأعظم ما ناله من اللذّات، وهي المطعم والمنكح والمنظر وما أشبه ذلك. فإن كان في الجنّة لذّة مخالفة لهذه اللذّات فلا سبيل إلى تفهيمه أصلاً إلاّ بالتشبيه بهذه اللذّات، كما ذكرناه في تشبيه لذّة الوقاع بحلاوة السكّر. ولذّات الجنّة أبعد من كلّ لذّة أدركناها في الدنيا، من لذة الوقاع عن لذّة السكّر. بل العبارة الصحيحة عنها أنها فيها «ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشرى (١) فإن مثّلناها بالأطعمة قلنا مع ذلك: لا كهذه الأطعمة، وإن مثّلناها بالوقاع قلنا: لا كالوقاع المعهود في الدنيا. فكيف يتعجّب المتعجّبون من قولنا: لم يحصل أهل الأرض والسماء معرفة من الله تعالى إلا على الصفات والأسماء؟ وكذلك في كلّ ما سمع الإنسان اسمه وصفته، وما ذاقه وما أدركه ولا انتهى إليه ولا أتصف به.

فإن قلت: فماذا نهاية معرفة العارفين با لله تعالى؟ فنقول: نهاية معرفة العارفين عجزهم عن المعرفة. ومعرفتهم بالحقيقة أنهم لأ يعرفونه، وأنه لا يمكنهم البتة معرفته، وأنه يستحيل أن يعرف الله المعرفة الحقيقية المحيطة بكنه صفات الربوبية إلا الله عز وجلّ، فإذا انكشف لهم ذلك انكشافاً برهائياً، كما ذكرناه، فقد عرفوه، أي بلغوا المنتهى الذي يمكن في حقّ الخلق من معرفته.

وهو الذي أشار إليه الصدّيق الأكبر أبو بكر، رضي الله عنه، حبث قال: «العجز عن درك الإدراك إدراك»(۱). بل هو الذي عناه سيّد البشر، صلوات الله وسلامه عليه، حيث قال: «لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك»(۱).

ولم يرد به أنّه عرف منه ما لا يطاوعه لسانه في العبارة عنه، بل معناه: إنّي لا أحيط عمامدك وصفات إلهيّتك، وإنّما أنت المحيط بها وحدك. فإذا، لا يحظى مخلوق في ملاحظة حقيقة ذاته إلا بالحيرة والدهشة. وأمّا اتساع المعرفة، فإنّها تكون في معرفة أسمائه وصفاته.

فإن قلت: فبماذا تتفاوت درجات الملائكة والأنبياء والأولياء في معرفته، إن كان لا يُتصوّر معرفته؟ فأقول: قد عرفت أنّ للمعرفة سبيلين:

أحدهما السبيل الحقيقي، وذلك مسدود إلا في حقّ الله تعالى. فلا يهتز أحد من الخلق لنيله وإدراكه إلا ردّته سبحات الحلال إلى الحيرة، ولا يشرثب (١٠) أحد لملاحظته إلا غضّت الدهشة طرفه.

وأمّا السبيل الثاني: وهو معرفة الصفات والأسماء، فذلك مفتوح للحلق، وفيه تتفاوت مراتبهم. فليس من يعلم أنّه عزّ وحلّ، عالم قادر، على الجملة، كمن شاهد عحالب آياته في ملكوت السماوات والأرض وخلّق الأرواح والأحساد، واطّلع على بدائع المملكة وغرائب الصنعة، مُمْعِناً في التفصيل، ومستقصياً دقائق الحكمة، ومستوفياً لطائف التدبير، ومتّصفاً بجميع الصفات الملكية المقرّبة من الله، عزّ وحلّ، نائلاً لتلك الصفات نيل اتّصاف بها؛ بل بينهما من البون (٢) العظيم ما لا يكاد يحصى. وفي تفاصيل ذلك ومقاديره يتفاوت الأنبياء والأولياء.

ولن يصل إلى فهمك هذا إلا بمشال، فهو الله المُشَلُ الأعْلَى السورة النحل/ الآية: ٢٠]. ولكنك تعلم أنّ العالِم التّقى الكامل، مثلاً، مثل الشافعي، رضى الله عنه. يعْرفُه بوّابُ داره، ويعرفه المزنيّ، رحمه الله، تلميذه. فالبوّاب يعرفه أنّه عالم بالشرع ومصنّف فيه ومرشد خلق الله، عزّ وجلّ، إليه، على الجملة. والمزنيّ يعرفه لا كمعرفة البوّاب، بل معرفة محيطة بتفاصيل صفاته ومعلوماته. بل العالم الذي يُحسن عشرة

⁽١) حديث رواه البخاري (٢/ ٢٣٠) ومسلم رقم (٢٨٢٤).

⁽٢) المحز عن درك الإدراك إدراك والبحث عن سر ذات السر إشراك

⁽٣) قطعة من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يقول في آخر وتره: ((اللهمم إنسي أعوذ برضاك من سخطك، وعماقاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليمك ألت كما أثنيت على نفسك)، رواه مسلم رقم (٨٦) وأبو داود (١٤٧٧) والترمذي (٣٥٦١) والنسائي (٢٤٨/٣) وابن ماحه (١١٧٩) وأحمد في (المسند) (٩٦/١) ومرا ا و ١٥٠) وإسناده صحيح.

⁽١) يشرئب: بمد عنقه لينظر أو ارتفع.

⁽٢) البُوْل: المسافة بين الشيئين.

أنواع من العلوم لا يعرفه بالحقيقة تلميذُه الذي لم يحصّل إلا نوعاً واحداً، فضلاً عن عادمه الذي لم يحصّل شيئاً من علومه. بل الذي حصّل علماً واحداً فإنّما عرف على التحقيق عُشْره، إن ساواه في ذلك العلم حتّى لم يقصّر عنه. فإن قصّر عنه، فليس يعرف بالحقيقة ما قصّر عنه إلا بالاسم وإيهام الجملة. وهو أنّه يعرف أنّه يعلم شيئاً سوى ما علمه. فكذلك فافهم تفاوت الخلق في معرفة الله تعالى بقدر ما انكشف هممن معلومات الله، عزّ وحلّ، وعجائب مقلوراته وبدائع آياته في الدنيا والآخرة، والملك والملكوت؛ تزداد معرفتهم بالله، عزّ وحلّ، وتقرب معرفتهم من معرفة الحقيقة من معرفة المقتول.

فإن قلت: فإذا لم يعرفوا حقيقة الذات واستحال معرفتها، فهل عرفوا الأسماء والصفات معرفة تامّة حقيقية؟ قلنا: هيهات! ذلك أيضاً لا يعرفه بالكمال والحقيقة إلا الله، عزّ وحلّ. لأنّا إذا علمنا أنّ ذاتاً عالمة، فقد علمنا شيئاً مبهماً لا ندري حقيقته، لكن ندري أنّ له صفة العلم. فإن كانت صفة العلم معلومة لنا حقيقة، كان علمنا بأنّه عالم علماً تاماً بحقيقة هذه الصفة، وإلا فلا. ولا يعرف أحد حقيقة علم الله، عزّ وحلّ، إلا من له مثل علمه. وليس ذلك إلا له، فلا يعرفه أحد سواه. وإنّما يعرفه غيره بالتشبيه بعلم نفسه، كما أوردنا من مثال التشبيه بالسكر. وعلم الله، عزّ وحلّ، لا يشبه علم الخلق البنّة، فلا يكون معرفة الخلق به معرفة تامّة حقيقة، بل إيهاميّة تشبيهيّة.

ولاً تتعجّبن من هذا، فيإنّي أقول: لا يعرف الساحر إلا الساحر نفسه أو ساحرٌ مثله أو فوقه. فأسًا من لا يعرف السحر وحقيقته وماهيّته، لا يعرف من الساحر إلا اسمه؛ ويعرف أنّ له علماً وخاصيّة، لا يدري ما ذلك العلم، إذ لا يدري معلومه ولا يدري ما تلك الخاصيّة، نَعَمْ، يدري أنّ تلك الخاصيّة وإن كنانت مبهمة فهي من حنس العلوم، وغمرتها تغيير القلوب وتبديل أوصاف الأعيان والتفريق بين الأزواج، وهذا يمعزل عن معرفة حقيقة السحر. ومن لم يعرف حقيقة السحر لا

يعرف حقيقة الساحر، لأنّ الساحر من له خاصيّة السحر. وحاصل اسم الساحر أنّه اسم مشتقّ من تلك الصفة، إن كانت بحهولة فهو بحهول، وإن كانت معلومة فهو معلوم. والمعلوم من السحر لغير الساحر وصف عامّ بعيد عن الماهيّة، وهو أنّه من حس العلوم، فإنّ اسم العلم ينطلق عليه.

فكذلك الحاصل عندنا من قدرة الله، عز وجل، أنه وصف، ثمرته وأشره وحود الأشياء. وينطلق عليه اسم القدرة لأنه يناسب قدرتنا مناسبة لذة الوقاع لذة السكر. وهذا كله بمعزل عن حقيقة تلك القدرة. نَعَمْ، كلّما ازداد العبد إحاطة بتفاصيل المقدورات وعجائب الصنع في ملكوت السماوات كان حظّه من معرفة صفة القدرة أوفر، لأنّ الثمرة تدلّ على المثمر. كما أنه كلّما ازداد التلميذ إحاطة بتفاصيل علوم الأستاذ وتصانيفه كانت معرفته له اكمل، واستعظامه له أتمّ.

فإلى هذا يرجع تفاوت معرفة العارفين. ويتطرق إليه تفاوت لا يتناهى. لأنّ ما لا يقدر الآدميّ على معرفته من معلومات الله تعالى لا نهاية له. وما يقدر عليه أيضاً لا نهاية له، وإن كان ما يدخل منه في الوجود متناهياً. ولكنّ مقدور الآدميّ من العلوم لا نهاية له. نَعَمْ الخارج إلى الوجود متفاوت في الكثرة والقلّة، وبه يظهر التفاوت، وهو كالتفاوت بين الناس في القدرة الحاصلة لهم بالغنى بالمال. فمن واحد يملك الدانق والدرهم، ومن آخر يملك آلافاً. فكذلك العلوم؛ بل التفاوت في العلوم أعظم، لأنّ المعلومات لا نهاية لها، وأعيان الأموال أحسام، والأحسام متناهية لا يتصوّر أن تنتفى النهاية عنها.

فإذاً، قد عرفت كيف يتفاوت الخلق في بحمار معرفة الله، عزّ وحلّ، وأنّ من ذلك لا نهاية له. وعرفت أن من قال: لا يعرف الله غير الله، فقد صدق، وأنّ من قال: لا أعرف إلا الله، فقد صدق أيضاً. فإنّه ليس في الوحود إلاّ الله، عزّ وحل، وأفعاله. فإذا نظر إلى أفعاله من حيث هي أفعاله، وكان مقصور النظر عليه، ولم يره من حيث هو سماء وأرض وشجر، بل من حيث أنّه صنعه، فلم يجاوز معرفته حضرة الربوبية، فيمكنه أن يقول: ما أعرف إلاّ الله وما أرى إلاّ الله، عزّ وحلّ.

الفنّ الثاني في المقاصد والغايات وليه نصول ثلاثة

- الفصل الأول: في شرح معاني أسماء الله التسعة والتسعين
 - الفصل الثاني: في المقاصد والغايات
- الفصل الثالث: في بيان كيفية رجوع ذلك كله إلى ذات واحدة على مذهب المعتزلة والفلاسفة

ولو تصور شخص لا يرى إلا الشمس ونورها المنتشر في الآفاق، يصحّ منه أن يقول: ما أرى إلا الشمس، فإنّ النور الفايض منها هو من جملتها، ليس خارجاً منها. وكلّ ما في الوجود نور من أنوار القدرة الأزليّة، وأثر من آثارها. وكما أنّ الشمس ينبوع النور الفايض على كلّ مستنير، فكذلك المعنى الذي قصرت العبارة عنه، فعُبّر عنه بالقدرة الأزليّة، للضرورة، وهو ينبوع الوجود الفايض على كل موجود. فليس في الوجود إلا الله، عزّ وحلّ. فيجوز أن يقول العارف: لا أعرف إلا الله.

ومن العجائب أن يقول: لا أعرف إلا الله، ويكون صادقاً، ويقول: لا أعرف الله، ويكون صادقاً، ويقول: لا أعرف الله، ويكون أيضاً صادقاً، ولكن ذلك بوجه، وهذا بوجه. ولو كذبت المتناقضات إذا اختلفت وجوه الاعتبارات، لَمَا صدق قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَى﴾ [سورة الأنفال/ الآية: ١٧]. ولكنه صادق لأن للرمي اعتبارين: هو منسوب إلى العبد بأحدهما، ومنسبوب إلى الرب تعالى بالشاني، فلا تناقض فيه.

ولنقبض ها هنا عنان البيان، فقد خصنا لجّة بحر لا ساحل لــه. وأمشال هــلـه الأسرار لا ينبغي أن تبتذل بإيداع الكتب. وإذ حاء هذا عرضاً غير مقصود، فلنكــفّ عنه ولنرجع إلى شرح معاني أسماء الله الحسنى على التفصيل.

الفصل الأول في شرح معاني أسماء ا لله التسعة والتسعين

وهي التي اشتملت عليها رواية أبسي هريرة، رضي الله عنه، إذ قـال: قـال رسول الله ﷺ: «إنّ لله، عزّ وحلّ، تسعة وتسعين اسمًا، مئة إلاّ واحدًا، إنّه وتر يحبّ الوتر، من أحصاها دخل الجنّة»(١).

هو الله الذي لا إلى إلى هو، الرحمن، الرحيم، الملك، القدوس، السلام، المومن، المهيمن، العزيز، الجبّار، المتكبّر، الخالق، البارئ، المصوّر، الغفّار، القهّار، الوهّاب، الرزّاق، الفتّاح، العليم، القابض، الباسط، الخافض، الرافع، المعزّ، المذلّ، السميع، البصير، الحكم، العدل، اللطيف، الخبير، الحليم، العظيم، الغفور، الشكور، العليّ، الكبير، الحفيظ، المقيت، الحسيب، الجليل، الكريم، الرقيب، الجيب، الواسع، الحكيم، الودود، الجيد، الباعث، الشهيد، الحقّ، الوكيل، القيوم، الواحد، الحليل، المعيد، الحقّ، الوكيل، القيوم، الواحد، الماحد، الحميد، المعند، المقتدر، المقتدر، المقتدر، المقتدر، المؤخّر، الأوّل، الآخر، الفلهر، الباطن، الوالي، المتعلي، المبرّ، التوّاب، المنتقم، العفو، الرؤوف، مالك الملك، ذو الحلال والإكرام، المقسط، الجامع، الغنيّ، المغنى، المانع، النور، الهادي، البليع، الباقي، الرشيد، الصبور.

فاًما قوله (ا الله)، فهو اسم للموجود الحق، الجامع لصفات الإلهية، المنعوت بنعوت الربوبيّة، المتفرد بالوجود الحقيقيّ. فإنّ كلّ موجود سواه غير مستحق الرجود بذاته، وإنما استفاد الرجود منه. فهو من حيث ذاته هالك، ومن الجهة التي

تليه موجود. فكلّ موجود هالك إلاّ وجهه. والأشبه أنّه جبار في الدلالــة علــى هــذا المعنى بحرى أسماء الأعلام، وكلّ ما ذكر في اشتقاقه وتعريفه تعسّف وتكلّف.

فائدة:

اعلم أنّ هذا الاسم أعظم أسماء الله، عزّ وحلّ، التسعة والتسعين، لأنّه دالّ على الذات الجامعة لصفات الإلهية كلّها حتّى لا يشذّ منها شيء، وسائر الأسماء لا يدلّ آحادها إلاّ على آحاد المعاني، من علم أو قدرة أو فعل أو غيره؛ ولأنه أخصّ الأسماء، إذ لا يطلقه أحد على غيره لا حقيقة ولا بحازاً، وسائر الأسماء قد يسمّى به غيره، كالقادر والعليم والرحيم وغيره. فلهذين الوجهين يشبه أن يكون هذا الاسم أعظم هذه الأسماء.

دقيقة:

معاني الأسماء يُتصوّر أن يتصف العبد بشيء منها حتى ينطلق عليه الاسم، كالرحيم والعليم والحليم والصبور والشكور وغيره، وإن كان إطلاق الاسم عليه على وجه آخر يباين إطلاقه على الله، عزّ وجلّ. وأمّا معنى هذا الاسم فخاصً خصوصاً لا يُتصوّر فيه مشاركة، لا بالمحاز ولا بالحقيقة. ولأحل هذا الخصوص يوصف سائر الأسماء بأنها اسم الله، عزّ وحلّ، ويعرّف بالإضافة إليه، فيقال: الصبور والشكور والملك والجبّار من أسماء الله، عزّ وحلّ، ولا يقال: الله من أسماء الشكور والصبور. لأنّ ذلك، من حيث هو، أدلّ على كنه المعاني الإلهيّة وأخصى بها، فكان أشهر وأظهر، فاستُغنى عن التعريف بغيره، وعُرّف غيره بالإضافة إليه.

تبيه:

ينبغي أن يكون حظّ العبد من هذا الاسم التألّه. وأعني به أن يكون مستغرق القلب والهمّة با لله، عزّ وحلّ، لا يسرى غيره ولا يلتفت إلى سواه، ولا يرجو ولا يخاف إلاّ إيّاه. وكيف لا يكون كذلك وقد فُهم من هذا الاسم أنّه الموجود الحقيقيّ

⁽١) قال البخاري: أحصاها: حفظها. رواه البخاري: (١٩٠/١١) ومسلم رقم (٢٦٧٧). و لم ترد مسرودة معدودة إلا في كتاب الومذي.

تألّم الراحم لضعف نفسه ونقصانها. ولا يزيد ضعفها في غرض المحتاج شيئاً، بعد أن قُضيت كمال حاجته.

وأمّا أنّه كمال في معنى الرحمة، فهو أنّ الرحيم عن رقّة وتمالّم يكاد يقصد بفعله دفع ألم الرقّة عن نفسه، فيكون قد نظر لنفسه وسعى في غرض نفسه، وذلك ينقص عن كمال معنى الرحمة. بل كمال الرحمة أن يكون نظره إلى المرحوم لأحل المرحوم، لا لأحل الاستراحة من ألم الرقّة.

فائدة:

لنبيه:

حظ العبد من اسم الرحمن أن يرحم عباد الله الغافلين، فيصرفهم عن طريق الغفلة إلى الله، عز وحل، بالوعظ والنصح، بطريق اللطف دون العنف، وأن ينظر إلى العصاة بعين الرحمة لا بعين الإزراء، وأن يكون كل معصية تجري في العالم كمعصية له في نفسه، فلا يألو جهداً في إزالتها بقدر وسعِه، رحمة لذلك العاصي أن يتعرض لسخط الله ويستحق البعد من حواره.

الحقّ، وكلّ ما سواه فَان وهالك وباطل إلاّ به. فيرى أوّلاً نفسه أوّل هالك وباطل، كما رآه رسول الله ﷺ، حيث قال: «أصّدَقُ بيتٍ قالته العرب قول لبيد: ألا كلّ شيء ما خيلا الله باطل»(١) وكيل نعيسم لا محالسة زائسل

الوحن الوحيم

اسمان مشتقان من الرحمة. والرحمة تستدعي مرحوماً، ولا مرحوم إلا وهو عناج. والذي ينقضي بسببه حاجة المحتاج من غير قصد وإرادة وعناية بالمحتاج لا يسمّى رحيماً. والذي يريد قضاء حاجة المحتاج ولا يقضيها، فإن كان قادراً على قضائها لم يُسمّ رحيماً، إذ لو تمّت الإرادة لَوفى بها، وإن كان عاجزاً فقد يسمّى رحيماً باعتبار ما اعتوره من الرقمة، ولكنه ناقص. وإنّما الرحمة التامّة إفاضة الخير على المحتاجين وإرادته لهم عناية بهم. والرحمة العامة هي التي تتناول المستحق وغير المستحق. ورحمة الله عز وجلّ، تامّة وعامّة. أمّا تمامها، فمن حيث أنه أراد قضاء حاجات المحتاجين وقضاها. وأمّا عمومها، فمن حيث شولها المستحقّ وغيير المستحقّ، وعمّ الدنيا والآخرة، وتناول الضرورات والحاجات والمزايا الخارجة عنهما. فهو الرحيم المطلق حقاً.

دقيقة:

الرحمة لا تخلس عن رقّة مؤلمة تعمّري الرحيم، فتحرّكه إلى قضاء حاجمة المرحوم. والربّ، سبحانه وتعالى، منزّه عنها. فلعلّك تظنّ أن ذلك نقصان في معنى الرحمة. فاعلم أنّ ذلك كمال وليس بنقصان في معنى الرحمة.

امًا أنّه ليس بنقصان فمن حيث أنّ كمال الرحمة بكمال ممرتها، ومهما تُضيت حاجة المحتاج بكمالها لم يكن للمرحوم حظّ في تألّم الراحم وتفجّعه، وإنّما

⁽۱) رواه البعاري رقم (۳۸۶ و ۲۱ ۲ و ۱۹۸۹) و مسلم رقم (۲۲۵۲)

وحظّه من اسم الرحيم أن لا يدع فاقة لمحتاج إلاّ يسلّها بقدر طاقته، ولا يترك فقيراً في حواره وبلده إلاّ ويقوم بتعهده ودفع فقره، إسّا بماله، أو حاهه، أو السعي في حقّه بالشفاعة إلى غيره. فإن عجز عن جميع ذلك، فيعينه بالدعاء، وإظهار الحزن بسبب حاجته، رقّة عليه وعطفاً، حتّى كأنّه مساهم له في ضُرّه وحاجته.

سؤال وجوابه:

لعلّك تقول: ما معنى كونه تعالى رحيماً، وكونه أرحيم الراحمين؛ والرحيم لا يَرى مبتلى ومضروراً ومعذّباً ومريضاً، وهو يقدر على إماطة ما بهم؛ إلا ويبادر إلى إماطته؛ والربّ، سبحانه وتعالى، قادر على كفاية كلّ بليّة، ودفع كلّ فقر وغمّة، وإماطة كل مرض، وإزالة كلّ ضرر، والدنيا طافحة بالأمراض والمحن والبلايا، وهو قادر على إزالة جميعها، وتارك عبادة ممتحنين بالرزايا والمحن.

الرحيم

يريد الخير للمرحوم لا محالة. وليس في الوجود شرّ إلاّ وفي ضمضه محير، لو رفع ذلك الشرّ لبطل الخير الذي في ضمنه، وحصل ببطلانه شرّ أعظم من الشرّ الذي يتضمنّه. فاليد المتآكلة قطعها شرّ في الظاهر، وفي ضمنه الخير الجزيل، وهو سلامة البدن. ولو ترك قطع اليد لحصل هلاك البدن، ولكان الشرّ أعظم. وقطع اليد لأحل سلامة البدن شرّ في ضمنه حير. ولكنّ المراد الأوّل السابق إلى نظر القاطع السلامة الي عير عض. ثم لما كان السبيل إليه قطع اليد، قصد قطع اليد لأحله، فكانت السلامة مطلوبة لذاتها أولاً، والقطع مطلوباً لغيره ثانياً، لا لذاته، فهما داخلان تحت

الإرادة، ولكنّ أحدهما مراد لذاته والآخر مراد لغيره. والمراد لذاته قبل المراد لغيره. ولأجله قال الله، عزّ وجلّ: «سبقت رحمتي غضبي» (1). فغضبه إرادته للشرّ، والشرّ بإرادته. ولكن أراد الخير للحير نفسه، وأراد الشرّ لا لذاته ولكن لما في ضمنه من الخير، فالخير مقضيّ بالذات والشرّ مقضيّ بالعرض، وكلّ بقدر. وليس في ذلك ما ينافي الرحمة أصلاً.

فالآن، إن خطر لك نوع من الشرّ لا ترى تحته خيراً، أو خطر لك أنّه كان تحصيل ذلك الخير ممكناً لا في ضمن الشرّ، فاتّهم عقلك القاصر في أحد الخاطرين.

أمّا في قولك: إنّ هـذا الشرّ لا خير تحته، فإنّ هـذا ثمّا تقصرُ العقول عن معرفته. ولعلّك فيه مثل الصبيّ الذي يرى الحجامة شراً محضاً، أو مثل الغبيّ الذي يرى المحجامة شراً محضاً، شراً محضاً، لأنّه في حقّه شرّ محض، ويذهل عنن الخير العامّ الحاصل للناس كافّة. ولا يدري أنّ التوصّل بالشرّ الخاص إلى الخير العامّ خير محض لا ينبغي للخير أن يهمله.

أو اتهم عقلك في الخاطر الثاني، وهو قولك: إنَّ تحصيل ذلك لا في ضمن ذلك الشرَّ ممكن. فإنَّ هذا أيضاً دقيق غامض. فليس كل محال وممكن مما يُلدك المكانه واستحالته بالبديهة ولا بالنظر القريب، بل ربّما عُرف ذلك بنظر غامض دقيق يقصر عنه الأكثرون.

فاتهم عقلك في هذين الطرفين، ولا تَشكّنَ أصلاً في أنّه أرحم الراحمين، وفي أنّه سبقت رحمتُه غضبَه، ولا تسترينً في أنّ مريد الشرّ للشرّ لا للحير غير مستحقّ لاسم الرحمة. وتحت هذا الغطاء سرّ مَنعَ الشرعُ عن إفشائه، فاقنع بالإيماء ولا تطمع في الإفشاء. ولقسد نُبّهت بالرمز والإيماء، إن كنست من أهله فتسأمّل.

لقد أسمعت لو ناديت حبّاً ولكن لا حياة لمن تنادي(١)

هذا حكم الأكثرين. وأمّا أنت، أيها الأخ المقصود بالشرح، فلا أظنّـك إلاّ مستبصراً بسرّ الله، عزّ وحلّ، في القدر ،مستغنياً عن هذه التحويمات والتنبيهات.

الملك

هو الذي يستغني في ذاته وصفاته عن كلّ موجود، ويحتاج إليه كلّ موجود. بل لا يستغني عنه شيء في شيء، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في وجوده ولا في بقائه، بل كلّ شيء فوجوده منه أو ممّا هو منه. فكلّ شيء سواه هو له مملوك في ذاته وصفاته، وهو مستغني عن كلّ شيء. فهذا هو الْمَلِكُ مطلقاً.

تنبية:

العبد لا يتصوّر أن يكون مَلِكاً مطلقاً، فإنّه لا يستغني عـن كـلّ شيء. فإنّه أبداً فقير إلى الله تعالى وإن استغنى عمّن سواه. ولا يتصوّر أن يحتاج إليه كلّ شيء، بل يستغني عنه أكثر الموجودات. ولكن لَمّا تُصوّر أن يستغني عن بعض الأشياء ولا يستغني عنه بعض الأشياء ،كان له شوب(٢) من المُلك.

فالمَلِكُ من العباد هو الذي لا يُملكه إلا الله تعالى ،بل يستغني عن كل شيء سوى الله، عز وجل وهو مع ذلك يملك مملكته بحيث يطبعه فيها حنوده ورعاياه. وإنّما مملكته الخاصة به قلبه وقالبه. وحنده شهوته وغضبه وهواه، ورعيّته لسانه وعيناه ويداه وسائر أعضائه. فإذا ملكها ولم تملكه، وأطاعته ولم يطعها؛ فقد نال درجة الملك في عالمه. فإن انضم إليه استغناؤه عن كلّ الناس. واحتاج الناس كلّهم إليه في حياتهم العاجلة والآجلة، فهو الملك في عالم الأرض.

وتلك رتبة الأنبياء، صلوات الله عليهم أجمعين. فإنهم استغنوا في الهداية إلى الحياة الآخرة عن كلّ أحد. ويليهم في هذا الملك العلماء الذين هم ورثة الأنبياء. وإنّما ملكهم بقدر قدرتهم على إرشاد العباد واستعنائهم عن الاسترشاد.

وبهذه الصفات يقرب العبد من الملائكة في الصفات، ويتقرّب إلى الله تعالى بها. وهذا الملك عطيّة للعبد من الملك الحقّ الذي لا مثنويّة في ملكه.

ولقد صدق بعض العارفين لمّا قال له بعض الأمراء: «سلني حاجتك»، حيث قال: «أو تقول لي هذا ولي عبدان هما سيّداك؟» فقال: «ومن هما؟» قال: «الحرص والهوى، فقد غلبتهما وغلباك، وملكتهما وملكاك». وقال بعضهم لبعض الشيوخ: «أوصني» فقال له: «كن ملكاً في الدنيا تكن ملكاً في الآخرة». قال: «وكيف أفعل ذلك؟» فقال: «وأوهد في الدنيا تكن ملكاً في الآخرة». معناه: اقطع حاجتك وشهوتك عن الدنيا، فإنّ الملك في الحريّة والاستغناء.

القُدُّوس

هو المنزّه عن كلّ وصف يدركه حسّ، أو يتصوّره خيال، أو يسبق إليه وهم، أو يختلج به ضمير، أو يقضي به تفكير. ولست أقول: منزّه عن العيوب والنقائص، فإنّ ذكر ذلك يكاد يقرب من ترك الأدب. فليس من الأدب أن يقول القائل: ملك البلد ليس بحائل ولا حجّام، فإنّ نفي الوجود يكاد يوهم إمكان الوجود، وفي ذلك الإيهام نقص.

بل أقول: القدّوس هو المنزّه عن كلّ وصف من أوصاف الكمال الذي يظنّه أكثر الخلق كمالاً في حقه. لأنّ الخلق أوّلاً نظروا إلى أنفسهم وعرفوا صفاتهم، وأدركوا انقسامها إلى ما هو كمال، ولكنّه في حقّهم، مثل علمهم وقدرتهم وسمعهم وبصرهم وكلامهم وإرادتهم والحتيارهم، ووضعوا هذه الألفاظ بإزاء هذه المعاني،

⁽١) هذا البيت لأبي العلاء المعري. انظر ديوانه.

و٧) الشوب: الخلط.

وقالوا: إن هذه هي أسماء الكمال؛ وإلى ما هو نقص في حقّهم، مثل جهلهم وعجزهم وعماهم وصممهم وخرسهم، فوضعوا بإزاء هذه المعاني هذه الألفاظ.

ثم كان غايتهم في الثناء على الله تعالى ووصفه أن وصفوه بما همو أوصاف كمالهم، من علم وقدرة وسمع وبصر وكلام، وأن نفوا عنه ما هو أوصاف نقصهم، والله، سبحانه وتعالى، منزه عن أوصاف كمالهم كما أنه منزه عن أوصاف نقصهم، بل كلّ صفة تُتصور للحلق، فهو منزه ومقدّس عنها وعمّا يشبهها وبماثلها. ولولا ورود الرخصة والإذن بإطلاقها لم يجز إطلاق أكثرها. وقد فهمت معنى هذا في الفصل الرابع من فصول المقدّمات، فلا حاجة إلى الإعادة.

ئىيە:

قُلْسُ العبد في أن ينزّه إرادته وعلمه. أمّا علمه، فينزَهه عن المتخيلات والمحسوسات والموهومات وكلّ ما يشاركه فيه البهائم من الإدراكات. بل يكون تردّد نظره وتطواف علمه حول الأمور الأزلية الإلهية المنزّهة عن أن تقرب فتدرك بالحسّ، أو تبعد فتغيسب عن الحسّ. بل يصير متحرّداً في نفسه عن المحسوسات والمتخيّلات كلّها، ويقتني من العلوم ما لو سلب آلة حسّه وتخيّله بقي ريّاناً بالعلوم الشريفة، الكليّة، الإلهيّة، المتعلّقة بالمعلومات الأزليّة الأبديّة، دون الشخصيّات المتغيّرة المستحملة.

وأمّا إرادته، فينزّهها عن أن تدور حول الحظوظ البشريّة التي ترجع إلى لـذّة الشهوة والغضب، ومتعة المطعم والمشرب والمنكح والملبس والملمس والمنظر، وما لا يصل إليه من اللّذّات إلا بواسطة الحسّ والقلب، بل لا يريد إلاّ الله، عزّ وحسلّ، ولا يبقى له حظّ إلا فيه، ولا يكون له شوق إلاّ إلى لقائه ولا فرح إلاّ بالقرب منه. ولـو عُرضت عليه الجنّة وما فيها من النعيم لم تلتفت همّته إليها و لم يقنع من الدار إلاّ بوبّ الدار.

وعلى الجملة، الإدراكات الحسيّة والخياليّة تشارك البهائم فيها، فينبغي أن يترقّى عنها إلى ما هو من خواصّ الإنسانية. والحظوظ البشريّة الشهوانيّة يزاحم البهائم أيضاً فيها، فينبغي أن يتنزّه عنها. فجلالة المريد على قدر حلالة مراده. ومن همتّه ما يدخل في بطنه، فقيمتُه ما يخرج منه. ومن لم يكن له همّة سوى الله، عزّ وحلّ ،فدرجتُه على قدر همّته. ومن رقّى علمه عن درجة المتخيّلات والمحسوسات، وقلس إرادته عن مقتضى الشهوات، فقد نزل بجوحة حظيرة القدس.

السلام

هو الذي تسلم ذاته عن العيب وصفاته عن النقص وأفعاله عن الشر، حتى إذا كان كذلك، لم يكن في الوجود سلامة إلا وكانت معزية إليه، صادرة منه. وقد فهمت أنّ أفعاله تعالى سالمة عن الشرّ، أعنى الشرّ المطلق المراد لذاته، لا لخير حساصل في ضمنه أعظم منه. وليس في الوجود شرّ بهذه الصفة، كما سبق الإيماء إليه؛ إلا الله سبحانه.

تنبيه:

كلّ عبد سلِمَ عن الغشّ والحقد والحسد وإرادة الشرّ قلبُهُ، وسلمت عن الآثام والمحظورات جوارحه، وسلم عن الانتكاس والانعكاس صفاته، فهو الذي يأتي الله تعالى بقلب سليم. وهو السلام، من العباد، القريب في وصفه من السلام المطلق الحقّ الذي لا مثنويّة في صفته.

وأعني بالانتكاس في صفاته أن يكون عقله أسير شهوته وغضبه. إذ الحق عكسه، وهو أن تكون الشهوة والغضب أسير العقل وطوعه. فإذا انعكس فقد انتكس. ولا سلامة حيث يصير الأمير مأموراً والملك عبداً. ولن يوصف بالسلام والإسلام إلا من سلم المسلمون من لسانه ويده. فكيف يوصف به من لم يسلم هو من نفسه!.

تنبيه

خظ العبد من هذا الاسم والوصف أن يأمن الخلق كلّهم حانبه، بل يرجو كلُّ خانف الاعتضاد به في دفع الهلاك عن نفسه، في دينه ودنياه. كما قبال رسول الله يلا روالله لا يؤمن والله لا يؤمن الله يلا يؤمن من يا رسول الله عقال: «الذي لا يأمن حاره بوائقه»(۱). والبوائق: الغوائل والشرور. وأحق العباد باسم المؤمن من كان سبباً لأمن الخلق من عذاب الله، بالهداية إلى طريق الله، عز وحل، والإرشاد إلى سببل النحاة. وهذه حرفة الأنبياء والعلماء. ولذلك قبال رسول الله عز رخي درإنكم تتهافتون في النار تهافت الفراش وأنا آخذ بحُجزكم»(۱).

خيال وتنبيه:

لعلَّك تقول: الخوف على الحقيقة من الله تعـالى، فـلا مخـوّف إلاّ إيّـاه، فهــو الذي خوّف عباده، وهو الذي خلق أسباب الخوف، فكيف ينسب إليه الأمن؟

فحوابك: إنّ الخوف منه والأمن منه، وهو محالق سبب الأمن والخوف جميعاً. وكونه مخوفاً لا يمنع كونه معرباً، بل هو المعزّ والمذلّ. وكونه خافضاً لم يمنع كونه رافعاً، بل هو الخافض والرافع. فكذلك هو المعرّف، لكن المؤمن ورد التوقيف به خاصة دون المحرّف.

المُهَيْمِن

معناه في حقّ الله عزّ وحلّ، أنّه القائم على خلقه بأعمالهم وأرزاقهم وآرزاقهم وآرزاقهم وآرزاقهم وآرزاقهم وآجالهم. وإنّما قيامه عليهم باطّلاعه واستيلائه وحفظه. وكل مشرف على كنه الأمر مستول عليه حافظ له، فهو مهيمن عليه. والإشراف يرجع إلى العلم،

المؤمن

هو الذي يُعزى إليه الأمن والأمان بإفادته أسبابه وسدَّه طرق المخاوف. ولا يُتصوِّر أمن وأمان إلاَّ في محل الخوف، ولا خوف إلاَّ عند إمكان العدم والنقص والهلاك. والمؤمن المطلق هو اللذي لا يُتصوَّر أمنَّ وأمان إلاَّ ويكون مستفاداً من جهته، وهو الله، سبحانه وتعالى.

وليّس يخفى أن الأعمى يخاف أن ينالمه هـالاك من حبث لا يـرى، فعيسه البصيرة تفيده أمناً منه. والأقطعُ يخاف آفة لا تندفع إلاّ بـاليد، فـاليد السـليمة أمـان منها. وهكذا جميع الحواس والأطراف. والمؤمن حالقها ومصوّرها ومقوّيها.

ولو قدرنا إنساناً وحده مطلوباً من جهة أعدائه، وهو ملقى في مَضيَّعة لا تتحرّك عليه أعضاؤه لضعفه، وإن تحركت فلا سلاح معه، وإن كان معه سلاح لم يقاوم أعداءه وحده، وإن كان له حنود لم يامن أن تنكسر حنوده ولا يجد حصناً يأوي إليه، فحاء من عالج ضعفه فقوّاه، وأمدّه بحنود وأسلحة، وبنى حوله حصناً حصيناً، فقد أفاده أمناً وأماناً. فالبحري أن يسمّى مؤمناً في حقّه.

والعبد ضعيف في أصل فطرته، وهو عُرضة الأمراض والجوع والعطش من باطنه، وعرضة الآفات المحرقة والمغرقة والجارحة والكاسرة من ظاهره. ولم يؤمنه من هذه المنحاوف إلا الذي أعد الأدوية نافعة ورافعة لأمراضه، والأطعمة مزيلة لجوعة، والأشربة بميطة لعطشه، والأعضاء دافعة عسن بدنه، والحواس جواسيس منذرة بما يقرب من مهلكاته. ثم حوفه الأعظم من هلاك الآخيرة، ولا يحصنه عنه إلا كلمة التوحيد. وا لله سبحانه وتعالى، هاديه إليها ومرغبه فيها، حيث قال: «لا إله إلا الله حصني فَمَن دَخل حصني أمِن عذابي»(١). فلا أمن في العالم إلا وهو مستفاد بأسباب هو متفرد بخلقها والهداية إلى استعمالها. فهو الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى. فهو المؤمن المطلق حقياً.

⁽١) رواه البخاري رقم (٢٧٢/١٠) ومسلم (١٠٣٠) والزمذي (٢١٣١).

⁽٢) رواه مسلم (٢٧٨) وأحمد في (المسند) (٣١١/٣، ٣٩٢) والبخاري (١٠٠/١٤) و(٧٧٤/٧) والترمذي (٢٨٧٧) بلفظ: ((إنما مثلي ومثل التاس..))

 ⁽١) قال العراقي في تخريج (الإحياء): أخرجه الحاكم في (التساريخ) وأبو نميم في (الحلية) من طريق أهمل البيت من حديث علي بإسناد ضعيف حداً، وقول أبي منصور الديلمي: إنه حديث ثابت: مردود عليه.

والاستيلاء إلى كمال القدرة، والحفظ إلى الفعل. فالحامع بين هذه المعاني اسمه المهيمن. ولن يجتمع ذلك على الإطلاق والكمال إلا لله، عزّ وحلّ. ولذلك قيل: إنّه من أسماء الله تعالى، في الكتب القديمة.

لنبية:

كلُّ عبد راقب قلبه حتى أشرف على أغواره وأسراره، واستولى مع ذلك على تقويم أحواله وأوصافه، وقام بحفظها على الدوام على مقتضى تقويمه، فهو مهيمن بالإضافة إلى قلبه. فإن اتسع إشرافه واستيلاؤه حتَّى قام بحفظ بعض عباد الله، عزّ وحلّ، على نهج السداد، بعد اطلاعه على بواطنهم وأسرارهم بطريق التقرّس والاستدلال بطواهرهم، كان نصيبه من هذا المعنى أوفر وحظّه أكثر.

الغزيز

هو الخطير الذي يقل وجود مثله، وتشتد الحاجة إليه، ويصعب الوصول إليه. فما لم يجتمع عليه هذه المعاني الثلاثة لم يطلق عليه اسم العزيز. فكم من شيء يقل وجوده، ولكن، إذا لم يعظم خطره و لم يكثر نفعه، لم يُسمّ عزيزاً. وكم من شيء يعظم خطره ويكثر نفعه ولا يوجد نطيره، ولكن، إذا لم يصعب الوصول إليه، لم يُسمّ عزيزاً. كالشمس، مثلاً، فإنّه لا نظير لها؛ والأرض كذلك. والنفع عظيم في كلّ واحد منهما، والحاجة شديدة إليهما نولكن لا يوصفان بالعزّة لأنّه لا يصعب الوصول إلى مشاهدتهما. فلا بدّ من احتماع المعاني الثلاثة.

ثم في كل واحد من المعاني الثلاثة كمال ونقصان. والكمال في قلّة الوجود أن يرجع إلى واحد، إذ لا أقلّ من الواحد. ويكون بحيث يستحيل وجود مثله، وليس هذا إلا الله تعالى. فإنّ الشمس، وإن كانت واحدة في الوجود فليست واحدة في الإمكان، فيمكن وجود مثلها في الكمال والنفاسة. وشدّة الحاحة أن يحتاج إليه كل شيء في كلّ شيء حتى في وجوده وبقائه وصفاته. وليس ذلك على الكمال إلا

لله، عزّ وجلّ، والكمال في صعوبة المنال أن يستحيل الوصول إليه، على معنى الإحاطة بكنهه. وليس ذلك على الكمال إلاّ لله، عزّ وحلّ. فإنّا قد بيّنا أنّه لا يعرف الله إلاّ الله. فهو العزيز المطلق الحقّ، لا يوازيه فيه غيره.

تنبيه:

العزيز من العباد مَنْ يحتاج إليه عباد الله في أهم أمورهم، وهمي الحياة الأخروية والسعادة الأبدية، وذلك مما يقل، لا محالة، وحوده، ويصعب إدراكه. وهذه رتبة الأنبياء، صلوات الله عليهم أجمعين. ويشاركهم في العزّ من ينفرد بالقرب من درجتهم في عصره، كالخلفاء وورثتهم من العلماء. وعزّة كلّ واحد منهم بقدر علوّ رتبته عن سهولة النيل والمشاركة، وبقدر عنائه في إرشاد الخلق.

الجسبناد

هو الذي تنفّذ مشيئته على سبيل الإحبار في كلّ واحد، ولا تَنْفُذ فيه مشيئة أحمد، الذي لا يخرج أحد من قبضته، وتقصر الأيدي دون حمى حضرته. فالجبّار المطلق هـو الله سبحانه وتعالى، فإنّه يُحبر كلّ أحد ولا يُحبره أحد، ولا مثنوية في حقّه في الطرفين.

نبيه:

الجبّار من العباد من ارتفع عن الأتباع ونال درحة الاستتباع، وتفرّد بعلو رتبته، بحيث يجبر الخلق بهيئته وصورته على الاقتداء به، ومتابعته في سمته وسيرته. فيفيد الخلق ولا يستفيد، ويؤثّر ولا يتأثّر، ويستتبع ولا يتبع. ولا يشاهده أحد إلا ويفنى عن ملاحظة نفسه، ويصير متشوقاً إليه، غير ملتفت إلى ذاته، ولا يطمع أحد في استدراجه واستنباعه. وإنّما حظي بهذا الوصف سيّد البشر على حيث قال: «لو كان موسى بن عمران حيّاً ما وسعه إلا أتباعي» (١)، وقال: «وأنا سيّد وله آدم، ولا فحر) (١).

⁽١) واجع مسند الإمام أحمد (٣٣٨/٣).

⁽٢) قطعة من حديث رواه مسلم رقم (٣٣٧٨) وأبو دلود رقم (٤٧٦٣) والترمذي رقم (٣٦١٥).

المُتَكَبِّر

هو الذي يرى الكلّ حقيراً بالإضافة إلى ذاته، ولا يرى العظمة والكبرياء إلاّ لنفسه، فينظر إلى غيره نظر الملوك إلى العبيد. فإن كانت هذه الرؤية صادقة كان التكبّر حقّاً وكان صاحبها متكبّراً حقّاً. ولا يتصوّر ذلك على الإطلاق إلاّ الله، عزّ وحلّ. وإن كان ذلك التكبّر والاستعظام باطلاً، ولم يكن ما يراه من التفرّد بالعظمة كما يراه ،كان التكبّر باطلاً ومذموماً. وكلّ من رأى العظمة والكبرياء لنفسه على الخصوص، دون غيره، كانت رؤيته كاذبة ونظره باطلاً، إلاّ الله سبحانه وتعالى.

تبيه:

المتكبّر من العباد هو الزاهد العارف. ومعنى زهد العارف أن يتنزّه عمّا شغل سرّه عن الحقّ ويتكبّر على كلّ شيء سوى الحقّ، سبحانه وتعالى، فيكون مستحقراً للدنيا والآخرة جميعاً، مترفّعاً عن أن يشغله كلاهما عن الحقّ تعالى. وزهد غير العارف معاملة ومعاوضة. فإنّه يشتري بمتاع الدنيا متاع الآخرة، فيترك الشيء عاجلاً، طمعاً في أضعافه آجلاً، وإنّما هو سَلَمٌ ومبايعة. ومن استعبدته شهوة المطعم والمنكح فهو حقير، وإن كان ذلك دائماً. وإنّما المتكبّر من يستحقر كلّ شهوة وحظ يتصوّر أن يساهمه البهائم فيها. والله أعلم.

الخالق، البارئ، المصور

قد يُظنّ أن هذه الأسماء مترادفة، أنّ الكلّ يرجع إلى الخلق والاختراع. ولا ينبغي أن يكون كذلك، بل كلّ ما يخرج من العدم إلى الوحود، فيفتقر إلى التقدير أولاً، وإلى الإيجاد على وفق التقدير ثانياً، وإلى التصوير بعد الإيجاد ثالثاً. والله سبحانه وتعالى، خالق من حيث أنّه مقدّر، وبارئ من حيث أنّه مخترع موحد، ومصوّر من حيث أنّه مرتب صور المخترعات أحسن ترتيب.

وهذا كالبناء، مثلاً، فإنّه يحتاج إلى مقدّر يقدّر ما لا بدّ له منه من الخشب واللّبن ومساحة الأرض وعدد الأبنية وطولها وعرضها. وهذا يتولاّه المهندس، فيرسمه ويصوّره. ثمّ يحتاج إلى بنّاء يتولّى الأعمال التي عندها يحدث أصول الأبنية. ثم يحتاج إلى مزيّن ينقش ظاهره ويزين صورته، فيتولاه غير البنّاء. هذه هي العادة في التقدير والبناء والتصوير، وليس كذلك في أفعال الله، عنز وحلّ، بل هو المقدّر والموحد والمزيّن، فهو الخالق، البارئ، المصوّر.

ومثاله الإنسان، وهو أحد مخلوقاته. وهو محتاج في وجوده أولاً إلى أن يقلر ما منه وجوده، فإنّه جسم مخصوص. فلا بندّ من الجسم أولاً حتى يُخصّص بالصفات، كما يحتاج البنّاء إلى آلات حتّى يبني. ثمّ لا يصلح لبنية الإنسسان إلاّ الماء والرّاب جميعاً. إذ الرّاب وحده يابس محض، لا ينشني ولا ينعطف في الحركات. والماء وحده رطب محض، لا يتماسك ولا ينتصب، بل ينبسط. فلا بندّ أن يمتزج الرطب باليابس حتى يعتدل، ويعبر عنه بالطين، ثم لابد من حرارة طابخة حتّى يستحكم مزج الماء بالرّاب ولا ينفصل. فلا يتخلّق الإنسان من الطين المحض، بل من صلصال كالفحّار. والفحّار هو الطين المعجون بالماء الذي قد عملت فيه النار حتّى أحكمت مزاحه. ثمّ يحتاج إلى تقدير الماء والطين بمقدار مخصوص. فإنّه إن صغر، مثلاً، لم تحصل منه الأفعال الإنسانية، بل كان على قدر الذرّ والنمل، فتسفيه الرياح ويهلكه أدنى شيء. ولا يحتاج إلى مثل الجبل من الطين، فإنّ ذلك يزيد على قدر الخاجة، بل الكافي من غير زيادة ونقصان، قدر معلوم يعلمه الله، عزّ وحلّ.

وكلّ ذلك يرجع إلى التقدير. فهو باعتبار تقدير هذه الأمور خالق، وباعتبار الإيجاد على وفق التقدير مصوّر، وباعتبار بحرّد الإيجاد والإخراج من العدم إلى الوجود بارئ. والإيجاد المحرّد شيء، والإيجاد على وفق التقدير شيء آخر. وهذا يحتاج إليه من يبعد ردّ الخلق إلى بحرّد التقدير، مع أنّ له في اللغة وجهاً، إذ العرب تسمّى الحدّاء حالقاً، لتقديره بعض طاقات النعل على بعض. ولذلك قال الشاعر:

ولأنبت تفري ما خلقت وبعد بخس القبوم يخلق ثبم لا يفسري

فأمّا اسم المصوّر، فهو له من حيث رتّب صور الأشياء أحسن ترتيب وصورة الحسن تصوير. وهذا من أوصاف الفعل، فلا يعلم حقيقته إلاّ من يعلم صورة العالم على الجملة، ثمّ على التفصيل. فإنّ العالم كلّه في حكم شخص واحد، مركّب من أعضاء متعاونة على الغرض المطلوب منه. وإنّما أعضاؤه وأجزاؤه السموات والكواكب والأرضون وما بينهما من الماء والهواء وغيرهما. وقد رُتّبت أحزاؤه ترتيبا عكماً، لو غيّر ذلك الرتيب لبطل النظام. فخصّص بجهة الفوق ما ينبغي أن يعلو، وبجهة السفل ما ينبغي أن يعلو، وبجهة السفل ما ينبغي أن يسفل. وكما أنّ البناء يضع الحجارة أسفل الحيطان والخشب فوقها، لا بالاتفاق بل بالحكمة والقصد لإرادة الإحكام. ولو قلب ذلك، فوضع الحجارة فوق الحيطان والحشب أسفلها ،لانهدم البناء، ولم تثبت صورته أصلاً.

فكذلك ينبغي أن يُفهم السبب في علو الكواكب وتسفّل الأرض والماء، وسائر أنواع الترتيب في الأحزاء العظام من أحزاء العالم. ولو ذهبنا نَصِفُ أجزاء العالم ونحصيها، ثم نذكر الحكمة في تركيبها، لطال الكلام. وكلّ من كان أوفر علماً بهذا التفصيل، كان أكثر إحاطة بمعنى اسم المصوّر. وهذا الترتيب والتصوير موجود في كلّ حزء من أجزاء العالم وإن صغر، حتّى في النملة والذرّة، بل في كلّ عضو من أعضاء النملة. بل الكلام يطول في شرح صورة العين التي هي أصغر عضو في الحيوان. ومن لم يعرف طبقات العين وعددها وهيئاتها وشكلها ومقاديرها وألوانها ووجه الحكمة فيها، فلن يعرف صورتها، و لم يعرف مصوّرهما إلا بالاسم المحمل. وهكذا القول في كلّ صورة لكلّ حيوان ونبات.

لنبية:

حظً العبد من هذا الاسم أن يحصَّل في نفسه صورة الوحـود كلَّـه على هيئتـه وترتيبه، حتَّى يحيط بهيئة العالم وترتيبه كلَّه كأنَّه ينظـر إليهـا، ثـمَّ يـنزل مـن الكـلَّـ إلى

التفاصيل، فيشرف على صورة الإنسان من حيث بدنه وأعضاؤه الجسمانية، فيعلم أنواعها وعددما وتركيبها والحكمة في خلقها وترتيبها، ثم يشرف على صفاتها المعنوية ومعانيها الشريفة التي بها إدراكاته وإرادته. وكذلك يعرف صورة الحيوانات وصورة النبات، ظاهراً وباطناً، بقدر ما في وسعه، حتى يحصل نقش الجميع وصورته في قلبه. وكل ذلك يرجع إلى معرفة صورة الجسمانيات. وهي معرفة مختصرة بالإضافة إلى معرفة ترتيب الروحانيات، وفيه يدخل معرفة الملائكة، ومعرفة مراتبهم، وما وكل إلى كل واحد منهم من التصرّف في السموات والكواكب، ثم التصرّف في القلوب البشرية بالمداية والإرشاد، ثم التصرّف في الحيوانات بالإلهامات الهادية لها إلى مَظنّة الحاجات.

فهذا حظ العبد من هذا الاسم، وهو اكتساب الصورة العلمية المطابقة للصورة الوجودية. فإنّ العلم صورة في النفس مطابقة للمعلوم، وعلم الله، عزّ وحلّ، بالصورسب لوجود الصور في الأعيان، والصورة الموجودة في الأعيان سبب لحصول الصور العلمية في قلب الإنسان. وبذلك يستفيد العبدُ العلم بمعنى اسم المصور من أسماء الله، سبحانه وتعالى، ويصير أيضاً، باكتساب الصورة في نفسه، كأنّه مصور، وإن كان ذلك على سبيل المجاز. فإنّ تلك الصور العلمية إنّما تحدث فيه على التحقيق بخلق الله تعالى واحتراعه، لا بفعل العبد، ولكنّ العبد يسعى في التعرّض لفيضان رحمة الله تعالى عليه. فه فإنّ الله لا يُغيّرُ مَا بقَوْم حَتّى يُغيّرُوا ما بأنفُسهم إسورة الرعد / الآية: ١١] ولذلك قال الله: «إنّ لربّكم في آيام دهركم بأنفُسهم إلا وحرة الرعد / الآية: ١١] ولذلك قال تله: «إنّ لربّكم في آيام دهركم نفحات من رحمته، ألا فتعرّضوا لها»(١).

وأمّا الخالق والبارئ، فلا مدخل للعبد أيضاً في هذين الاسمـين إلاّ بنـوع مـن المحاز بعيد. ووحهه، أنّ الحلق والإيجاد يرجع إلى استعمال القدرة بموحب العلم. وقد

⁽١) قال الهيتمي في (المحمع) (١٠/٣١/١): رواه الطواني من حديث محمد بن مسلمة وقيه من لم أعرفهم. وورد حديث آخر بسند حسن (والعلوا الحير دهركم وتعرضوا لنفحات رحمة الله فإن لله نفحات من رحمته يصيب بها من يشاء من عباده وسلوا الله أن يستر عوراتكم وأن يؤمن روعاتكم).

علق الله تعالى للعبد علماً وقدرةً، وله سبيل إلى تحصيل مقدوراته على وفـق تقديره وعلمه.

والأمور الموجودة تنقسم إلى ما لا يرتبط حصولها بقدرة العباد أصلاً، كالسماء والكواكب والأرض والحيوان والنبات وغير ذلك، وإلى ما لا حصول لها إلا بقدرة العباد، وهي التي ترجع إلى أعمال العباد، كالصناعات والسياسات والعبادات والمحادات. فإذا بلغ العبد في بحاهدة نفسه، بطريق الرياضة في سياستها وسياسة الخلق، مبلغاً ينفرد فيها باستنباط أمور لم يُسبق إليها، ويقدر مع ذلك على فعلها والترغيب فيها، كان كالمحترع لِما لم يكن له وجود من قبل. إذ يقال لواضع الشطرنج: إنّه الذي وضعه واحترعه، حيث وضع ما لم يُسبق إليه. إلا أن وضع ما لا حير فيه، لا يكون من صفات المدح.

وكذلك في الرياضات والمحاهدات والسياسات والصناعات التي هي منبع الخيرات، صورٌ وترتيبات يتعلّمها الناس بعضهم من بعض، ويرتقي، لا محالة، إلى أوّل مستنبط وواضع، فيكون ذلك الواضع كالمخترع لتلك الصورة والخالق المقدّر لها، حتى يجوز إطلاق الاسم عليه بحازاً.

ومن أسماء الله تعالى ما يكون نقّلها إلى العبد بحازًا، وهو الأكثر، ومنها ما يكون في حقّ العبد حقيقةً، وفي حقّ الله تعالى بحازًا ،كالصبور والشكور. ولا ينبغي أن تلاحِظَ المشاركة في الاسم، وتَذَهَلَ عن هذا التفاوت العظيم الذي ذكرناه.

الغفار

وأوّل ستُوه على العبد: أن جعل مقابح بدنه التي تستقبحها الأعين مستورة في باطنه، مغطّاة بجمال ظاهره. فكم بين باطن العبد وظاهره في النظافة والقذارة وفي القبح والجمال! فانظر ما الذي أظهره وما الذي سَتَره.

وستُره الثاني: أن جعل مستقرّ خواطره المذمومة وإرادته القبيحة سرّ قلبه، حتى لا يطّلع أحد على سرّه. ولو انكشف للخلق ما يخطر بباله في بحــاري وَسُواسِهِ وما ينطري عليه ضميره من الغشّ والخيانة وسوء الظنّ بالناس، لَمَقَتُوه، بل سعوا في تلف روحه، وأهلكوه. فانظر كيف سنر عن غيره أسراره وعوراته.

وستره الثالث: مغفرته ذنوبه التي كان يستحقّ الافتضاح بها على ملأ الخلق. وقد وعد أن يبدّل سيّناته حسنات، ليستر مقابح ذنوبه بثواب حسناته، مهما مات على الإيمان.

تنسه:

حظ العبد من هذا الاسم أن يستر من غيره ما يجب أن يستر منه. فقد قال النبي ﷺ: ((من سَتَر على مؤمن عورتَه سَتَرَ الله، عزّ وحلّ، عورتَه يوم القيامة)((). والمغتاب والمتحسّس والمكافئ على الإساءة بمعزل عن هذا الوصف. وإنّما المتصف به من لا يفشي من خلق الله تعالى إلاّ أحسن ما فيه. ولا ينفك مخلوق عن كمال ونقص وعن قبح وحُسْن، فمن تغافل عن المقابح وذكر المحاسن، فهو ذو نصيب من هذا الوصف. كما رُوي عن عيسى، صلوات الله عليه، أنّه مرّ مع الحواريّين بكلب ميت قد غلب نتنه، فقالوا: (ما أنان هذه الجيفة) فقال عيسى، عليه السلام: ((ما أحسن بينغي أن يُذكر مِن كلّ شيء ما هو أحسن.

القهّار

هو الذي يقصم ظهور الجبابرة من أعدائه، فيقهرهم بالإماتة والإذلال. بـل الذي لا موجود إلا وهو مسخر تحت قهره ومقدرته، عاجز في قبضته.

⁽١) تطعة من حديث رواه البعاري (٧٠/٥ و ٧١) ومسلم (٢٥٨٠) بلفظ :المسلم أعمر المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، من كان في حاجة أحيه كان الله في حاجته، ومن فرَّج عن مسلم كربة فرَّج الله عنه بها كربة من كسرب يوم القيامة، ومن سار مسلماً ساره الله يوم القيامة.

نېپه:

القهار من العباد من قهر أعداءه، وأعدى عدو الإنسان نفسه التي بين حنبيه، فهي أعدى له من الشيطان الذي قد حَلْيرَ عداوته، ومهما قهر شهوات نفسه فقد قهر الشيطان، إذ الشيطان يستهويه إلى الهلاك بواسطة شهواته، وإحدى حبائل الشيطان النساء، ومن فقد شهوة النساء لم يُتصوّر أن ينعقل بهذه الأحبولة، فكذلك من قهر هذه الشهوة تحت سطوة الدين وإشارة العقل. ومهما قهر شهوات النفس فقد قهر الناس كافّة، فلم يقدر عليه أحد، إذ غاية أعدائه السعى في إهلاك بدنه، وذلك إحياء لروحه، فإن من مات عن شهواته في حياته، عاش في مماته، فولا تحسر من تحسر الله الله المواتا بَالله المؤاتا بَالله المؤلد أحياء ورود، فرحين. في المورة آلى عمران / الآية: ١٩٩٩ و١١٠).

الوهّاب

الهبةُ هي العطية الخالية عن الأعواض والأغراض. فإذا كثرت العطايا بهذه الصفة سُمّي صاحبها وهّاباً وحوّاداً. ولن يُتصوّر الجود والهبة حقيقة إلاّ من الله تعالى. فإنّه الذي يعطي كلّ محتاج ما يحتاج إليه، لا لعوض ولا لغرض عاجل ولا آجل. ومن وهب، وله في هبته غرض يناله عاجلاً وآجلاً، من ثناء أو مدح أو موّدة أو تخلّص من مذمّة أو اكتساب شرف وذكر، فهو معامل معتاض، وليس بوهّاب ولا حوّاد. فليس العوض كلّه عيناً يُتناول، بل كلّ ما ليس بحاصل، ويقصدُ الواهب حصولَه بالهبة، فهو عوض. ومن وهب وحاد ليشرَّف أو ليُثنى عليه أو لئلا يُذمَّ، فهو معامل. وإنحا الجواد الحقيض منه الفوائد على المستفيد، لا لغرض يعود إليه. بل الذي يفعل شيئاً، لو لم يُفعلُ لكان يقبح به، فهو .كما يفعله متحلّص، وذلك غرض وعوض.

تبيه:

الروح، لوحه الله، عزّ وجلّ، فقط، لا للوصول إلى نعيم الجنّة أو الحذر من عذاب النار أو لحظّ عاجل أو آجل. ثمّا يعدّ من حظوظ البشريّة، فهمو جدير بأن يسمّى وهّاباً وحوّاداً. ودونه الذي يجود لينال نعيم الجنّة. ودونه من يجود لينال حسن الأحدوثة. وكلّ من لم يطلب عوضاً يُتناول، سُمّى جوّاداً عند من يظنّ أنّ لا عوض الا الأعان.

فإن قلت: فالذي يجود بكلّ ما يملكه، خالصاً لوجه الله تعالى، من غير توقّع حظّ عاجل أو آجل ،كيف لا يكون جوّاداً، ولا حظّ له أصلاً فيه؟

فنقول: حظّه هـو الله تعـالى ورضاؤه ولقـاؤه والوصـول إليـه. وذلـك هـو السعادة العظمى التي يكتسبها الإنسان بأفعاله الاختياريّة، وهو الحظ الــذي تسـتحقر سائر الحظوظ في مقابلته.

فإن قلت: فما معنى قولهم: إنّ العارف با لله تعسالى هو الذي يعبد الله، عز وجلّ، حالصاً لله، لا لحظّ وراءه؛ فإن كان لا يخلو فعل العبد عسن حظّ، فما الفرق بين من يعبد الله تعالى لله خالصاً، وبين من يعبده لحظّ من الحظوظ؟ فاعلم أنَّ الحظّ عبارة، عند الجماهير، عن الأغراض أو الأعواض المشهورة عندهم. ومن تنزّه عنها، ولم يبق له مقصد إلاّ الله تعالى، فيقال: إنّه قد برئ من الحظوظ، أي عمّا يعبده الناس حظّ، وهو كقولهم: إنّ العبد يراعي سيّده، لا لسيّده، ولكن لحظ يناله من سيّده، من نعمة أو إكرام. والسيّد يراعي عبده، لا لعبده، ولكن لحظ يناله منه يخدمته.

وأمَّا الوالد فإنَّه يراعي ولده لذاته، لا لحظَّ يناله منه، بل لو لم يكن منه حفظً أصلاً، لكان معنياً بمراعاته.

ومن طلب شيئاً لغيره، لا لذاته، فكأنّه لم يطلبه. فإنّه ليس غاينة طلبه، بـل غاية طلبه، بـل غاية طلب غيره. كمن يطلب الذهب. فإنّه لا يطلبه لذاته، بل ليتوصّل به إلى المطعم والملبس لا يرادان لذاتهما، بل للتوصّل بهما إلى حلب اللذّة ودفع الألم. واللّذة تراد لذاتها، لا لغاية أخرى وراءها، وكــذا دفع الألم. فيكون الذهب

لرزاق

هو الذي حلق الأرزاق والمرتزقة، وأوصلها إليهم، وحلق لهم أسباب التمتّع بها. والوزق رزقان:

ظاهر: وهي الأقوات والأطعمة، وذلك للظواهر وهي الأبدان.

وباطن: وهي المعارف والمكاشفات، وذلك للقلوب والأسرار. وهذا أشرف الرزقين، فإنّ ثمرته حياة الأبد. وثمرة الرزق الظاهر قوّة الجسد إلى مدّة قريبة الأسد. والله، عزّ وجلّ، هو المتولّي لخلسق الرزقين والمتفضّل بالإيصال إلى كلا الفريقين، ولكنّه يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر.

تنبيه:

غاية حظّ العبد من هذا الوصف أمران:

أحدهما: أن يعرف حقيقة هذا الوصف، وأنّه لا يستحقّه إلا الله، عز وجلّ، فلا ينتظر الرزق إلا منه ولا يتوكّل فيه إلاّ عليه. كما رُوي عن حاتم الأصمّ، رحمه الله، أنّه قال له رجل: من أين تأكل؟ فقال: من خزانته. فقال الرجل: أيلقي عليك الرزق من السماء؟ فقال: لو لم تكن الأرض له لكان يلقيه من السماء. فقال الرجل: إنّكم تؤولون الكلام. فقال: لأنّه لم ينزل من السماء إلاّ الكلام. فقال الرجل: إنى لا أقوى على بحادلتك. فقال: لأنّ الباطل لا يقوى مع الحقّ.

الثاني: أن يرزقه علماً هادياً ولساناً مرشداً معلماً ويداً منفقة متصدّقة، ويكون سبباً لوصول الأرزاق الشريفة إلى القلوب، بأقواله وأعماله، ووصول الأرزاق إلى الأبدان بأفعاله وأعماله. وإذا أحبّ الله عبداً أكْثَر حوالج الخلق إليه. ومهما كان واسطة بين الله وبين العباد في وصول الأرزاق إليهم، فقد نال حظاً من هذه الصفة. قال رسول الله وبين العباد في وصول الأمين الذي يُعطى ما أمر به طيبة به نفسه أحد المتصدّقين» (١). وأيدي العباد حزائلُ الله تعالى. فمن حُعِلت يده خزانة أرزاق الأبدان، ولسانه حزانة أرزاق القلوب، فقد أكرم بشوب من هذه الصفة.

(۱) رواه البخاري (۱۰۲۶) ومسلم رقم (۲۰۲۳).

واسطة إلى الطعام. والطعام واسطة إلى اللذّة، واللذّة هي الغاية، وليست واسطة إلى غيرها. وكذلك الولد ليس واسطة في حقّ الوالد، بل مطلوبه سلامة الولـد لـذات الولد، لأنّ عين الولد حظّه.

فكذلك من يعبد الله، عز وحل، للجنّة، فقد حصل الله، سبحانه وتعالى، واسطة طلبه، ولم يجعله غاية مطلبه. وعلامة الواسطة أنّه لو حصلت الفائدة دونها لم تطلب، كما لو حصلت المقاصد دون الذهب لم يكن الذهب مجبوباً ولا مطلوباً. فالمجبوبُ، بالحقيقة، الغاية المطلوبة دون الذهب. ولو حصلت الجنّة لمن يعبد الله لأجلها دون عبادة الله، عزّ وحل، لما عَبَد الله، فمحبوبه ومطلوبه الجنّة إذاً، لا غير.

وأمّا من لم يكن له محبوب سوى الله، عـزّ وحلّ، ولا مطلوب سواه، بل حظّه الابتهاج بلقاء الله تعالى والقرب منه، والمرافقة مع المللا الأعلى المقرّبين من حضرته، فيقال: إنّه يعبد الله تعالى لله، لا على معنى أنّه غير طالب للحظّ، بل على معنى أنّ الله، عزّ وحلّ، هو حظّه، وليس يبغي وراءه حظّاً.

ومن لم يؤمن بلذة البهجة بلقاء الله، عزّ وحلّ، ومعرفتِه والمشاهدة له والقرب منه، لم يشتق إليه، ومن لم يشتق إليه لم يتصوّر أن يكون ذلك من حظّه، فلم يتصوّر أن يكون ذلك من حظّه، كالأجير السوء، لا يعمل إلا بأحرة طمع فيها. وأكثر الخلق لم ينوقوا هذه اللذّة ولم يعرفوها، ولا يقهمون لذّة النظر إلى وجه الله، عزّ وجلّ، وإنّما إيمانهم بذلك من حيث النطق باللسان. فأمّا بواطنهم، فإنّها مائلة إلى التلذّذ بلقاء الحور العين، ومصدّقة به فقط. فافهم من هذا أنّ البراءة من الحظوظ محال، إن كنت تُحَوِّز أن يكون الله تعالى، أي لقاءه والقرب منه، ممّا يسمّى حظاً؛ وإن كان الحظ عبارة عمّا يعرفه الجماهير وتميل إليه قلوبهم، فليس هذا حظاً؛ وإن كان عبارة عما حصولُه أو في من علمه في حقّ العبد، فهو حظّ.

والثانية: أن كشفه وإن اتضح، فبلا يبلغ الغاية التي لا يمكن وراءها، بل تكون مشاهدته للأشياء كأنه يراها من وراء ستر رقبق. ولا تُنكِرَن درحات الكشف، فإن البصيرة الباطنة كالبصر الظاهر. وفرق بين ما يتضح في وقت الإسفار وبين ما يتضح ضحوة النهار.

والثالث: أنّ علم الله، سبحانه وتعالى، بالأشياء غيرُ مستفاد من الأشياء، بل الأشياء مستفادة منه. وعلم العبد بالأشياء تابع للأشياء وحاصل بها.

وإن اعتاص عليك فهم هذا الفرق، فانسب علم متعلّم الشطرنج إلى علم واضعه، فإنّ علم الواضع هو سبب وحود الشطرنج، ووحود الشطرنج هو سبب علم المتعلم. وعلم الواضع سابق على الشطرنج، وعلم المتعلّم مسبوق ومتأخر. فكذلك علم الله، عزّ وحلّ، بالأشياء سابق عليها وسبب لها، وعلمنا بخلاف ذلك.

وشرف العبد بسبب العلم، من حيث أنّه من صفات الله، عز وجل، ولكن العلم الأشرف ما معلومه أشرف. وأشرف المعلومات هو الله تعالى، فلذلك كانت معرفة الله تعالى أفضل المعارف، بل معرفة سائر الأشياء أيضاً إنّما تشرف لأنها معرفة لأفعال الله، عز وجل، أو معرفة للطريق الذي يُقرّبُ العبد من الله، عز وحل، أو الأمر الذي يسهل به الوصول إلى معرفة الله تعالى والقرب منه. وكل معرفة خارجة عن ذلك فليس فيها كثيرُ شرف.

القابض الباسط

هو الذي يقبض الأرواح عن الأشباح عند المات، ويسط الأرواح في الأحساد عند الحياة، ويقبض الصدقات من الأغنياء، ويسط الأرزاق للضعفاء. يسط الرزق على الأغنياء حتى لا يبقى فاقة، ويقبضه عن الفقراء حتى لا يبقى طاقة. ويقبض القلوب فيضيّقها بما يكشف لها من قلّة مبالاته وتعاليه وحلاله، ويسطها بما يتقرّب إليها من برّه ولطغه وجماله.

الفتاح

هو الذي ينفتح بعنايته كلُّ منغلس، وبهدايته ينكشف كلُّ مشكل. فتارة يفتح الممالك لأنبيائه ويخرحها من أيدي أعدائه، ويقول: ﴿إِنَّا فَتَحْمَا لَكَ فَتْحا مُبِيناً ﴾ [سورة الفتح/ الآية: ١]، وتارة يرفع الحجاب عن قلوب أوليائه، ويفتح لهم الأبواب إلى ملكوت سمائه وجمال كبريائه، ويقول: ﴿مَا يَفْتَحِ اللهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ [سورة فاطر / الآية: ٢]. ومن بيده مفاتح الغيب ومفاتيح الرزق فبالحري أن يكون فتاحاً.

تنبيه:

ينبغي أن يتعطّش العبد إلى أن يصير بحيث ينفتح بلسانه مغالبق المشكلات الإلهيّة، وأن يتيسّر بمعرفته ما يتعسّر على الخلق من الأمور الدينيّة والدنيويّة، ليكون له حظّ من اسم الفتّاح.

العليم

معناه ظاهر. وكماله أن يُحيط بكل سيء علماً، ظاهره وباطنه، دقيقه وحليله، أوّله وآخره، عاقبته وفاتحته. وهذا من حيث كثرة المعلومات، وهي لا نهاية لها. ثم يكون العلم في ذاته، من حيث الوضوح والكشف، على أثم ما يمكن فيه، بحيث لا يتصور مشاهدة وكشف أظهر منه. ثم لا يكون مستفاداً من المعلومات، بل تكون المعلومات مستفادة منه.

لنبية:

للعبد حظ من وصف العليم لا يكاد يخفى، ولكن يضارق علمه علم الله تعالى في الخواص الثلاث:

إحداها: المعلومات في كثرتها، فإنَّ معلومات العبد، وإن اتَّسعت، فهمي محصورة في قلبه، فأنَّى يناسب ما لا نهاية له!؟

ئىيە:

القابض الباسط من العباد من ألهم بدائع الحِكم وأوتي جوامع الكلِم. فتارة يسط قلوب العباد بما يذكرهم من آلاء الله، عزّ وحلّ، ونعمائه، وتارة يقبضها بما ينذرهم به من حلال الله وكبريائه وفنون عذابه وبلاثه وانتقامه من أعدائه، كما فعل رسول الله فل ، حيث قبض قلوب الصحابة عن الحرص على العبادة، حيث ذكر لمم أنّ الله عزّ وحلّ، يقول آدم عليه الصلاة والسلام، يوم القيامة: «ابعث بَعْث النان» فيقول: «كم؟» فيقول: «مِنْ كلّ ألف تسع مئة وتسعون» (أ). فانكسرت قلوبهم حتى فتروا عن العبادة. فلما أصبح ورآهم على مسا هم عليه من القبض والفتور، روّح قلوبهم وبسطهم، فقال: اعملو! وأبشروا فوالذي نفس محمد بيده ما أنتم في الناس يوم القيامة إلا كالشامه في حنب البعير، او كالرقمة في ذراع الدابة» (أ).

الخافض الرافع

هو الذي يخفض الكفّار بالإشقاء، ويرضع المؤمنين بالإسعاد. يرفع أولياءه بالتقريب، ويخفض أعداءه بالإبعاد. ومن رفع مشاهدته عن المحسوسات والمتخيّلات، وإرادته عن ذميم الشهوات، فقد رفعه إلى أفق الملائكة المقرّبين. ومن قصر مشاهدته على المحسوسات، وهمّتَه على ما يشارك فيه البهائم من الشهوات، فقد خفضه إلى أسفل السافلين. ولا يفعل ذلك إلاّ الله تعالى، فهو الخافض الرافع.

ئنبية:

حظٌ العبد من ذلك أن يرفع الحق ويخفض الباطل. وذلك بأن ينصر المحقّ ويزجر المبطل، فيعادي أعداء الله ليخفضهم، ويوالي أولياء الله ليرفعهم. ولذلك قال

ا لله تعالى لبعض أوليائه: ﴿أَمَّا زَهْدُكُ فِي الدُنيا فقد استعجلت به راحة نفسك، وأمَّا ذَكُراكُ إِيَّاي فقد تشرّفت بي، فهل واليت فيّ وليًّا وهل عاديت فيّ عدوًّا؟﴾..

المعز المذل

هو الذي يؤتي الملك من يشاء ويسلبه ممن يشاء. والملك الحقيقي إنما هو في الخلاص مِن ذل الحاجة وقهر الشهوة ووصمة الجهل. فمن رفسع الحجاب عن قلبه حتى شاهد جمال حضرته، ورزقه القناعة حتى استغنى بها عن خلقه، وأصده بالقوة والتأييد حتى استولى بها على صفات نفسه، فقد أعزه وآتاه الملك عاجلاً. وسيعزه في الآخرة بالتقريب ويناديه: ﴿ يِا أَيُّتُهَا النَّفْسُ المُطْمَوْنَةُ ارْجعِي إلى رَبَّك رَاضِينةً مُرْضِيّةً. فادْحُلِي في عِبَادي. وادْحُلِي جَنّتي ﴾ [سورة الفجر/ الآيات ٢٧-٣٠].

ومن مَدَّ عينَهُ إلى الخلق حتى احتاج إليهم، وسلّط عليه الحرص حتّى لم يقنع بالكفاية، واستدرجه بمكره حتّى اغرّ بنفسه، وبقى في ظلمة الجهل، فقد أذله وسلبه الملك. وذلك صنع الله، عزّ وحلّ، كما يشاء حيث يشاء، فهو المعزّ المذلّ، يعزّ من يشاء ويذلّ من يشاء. وهذا الذليل هو الذي يخاطب ويقال له: ﴿وَلَكِنْكُمْ فَتَنتُمْ أَنْفُسَكُمْ وَرَبَّصْتُمْ وَالْكِنْكُمْ فَرَنَّكُمْ الأَمَانيُّ حَتّى حَاءَ أَمْرُ اللهِ وَغَرّكُمْ بِاللهِ الفَلْورُ. فَالْيُومَ لاَيْوَخَذُ مِنْكُمْ فِذَيّةٌ ﴾ [سورة الحديد / الآية: ١٤ و ١٥]. وهذا غاية الذلّ. وكلّ عبد استعمل في تيسير أسباب العرّعلى يده ولسانه، فهو ذو حظ من هذا الوصف.

السميع

هو الذي لا يعزب عن إدراكه مسموع وإن خفي، فيسمع السرّ والنحسوى، بل ما هو أدقّ من ذلك وأخفى، ويدرك دبيب النملة السوداء على الصخرة الصمّاء في الليلة الظلماء؛ يسمع حمد الحامدين فيحازيهم، ودعاء الداعين فيستجيب لهم. ويسمع بغير أصمخة وآذان، كما يفعل بغير حارحة ويتكلّم بغير لسان. وسمعه منزّه عن أن يتطرّق إليه الحدثان. ومهما نزّهت السميع عن تغيّر يعتريه عند حدوث

⁽١) رواه البخاري (٣٣٥/٨) ومسلم رقم (٢٢).

⁽٢) الترمذي رقم (٣١٦٨) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

وإنَّما حظَّه الديني منه أمران:

أحدهما: أن يعلم أنّه خلق له البصر لينظر إلى الآيات وإلى عجالب الملكوت والسموات، فلا يكون نظره إلا عبرة. قيل لعيسى، عليه السلام: «هل أحد من الخلق مثلك؟» فقال: «من كان نظره عبرة وصمته فكرة وكلامه ذِكْراً؛ فهو مثلى».

والثاني: أن يعلم أنّه عرأى من الله، عزّ وحلّ، ومسمع، فلا يستهين بنظره إليه واطّلاعه عليه. ومن أخفى عن غير الله ما لا يخفيه عن الله، فقد استهان بنظر الله، عزّ وحلّ. والمراقبة إحدى لمرات الإيمان بهذه الصفة. فمن قارف معصية وهمو يعلم أنّ الله، عزّ وحلّ، يراه، فما أحسره وما أحسره، ومن ظنّ أنّ الله تعالى لا يراه، فما أظلمه وأكفره.

الحكم

وهو الحاكم المحكم والقاضي المسلّم، الذي لا رادّ لحكمه ولا معقّب لقضائه. ومن حكمه في حق العباد أن ليس للإنسان إلا ما سعى، وأن سعيه سوف يُرى، وأنّ الأبرار لَفي نعيم، وأنّ الفحّار لَفي ححيم. ومعنى حكيه للبرّ والفاحر بالسعادة والشقاوة أنّه جعل البرّ والفحور سبباً يسوق صاحبَهما إلى السعادة والشقاوة، كما جعل الأدوية والسموم أسباباً تسوق متناوليها إلى الشقاء والهلاك.

وإذا كان معنى الحكمة ترتيب الأسباب وتوجيهها إلى المسببات، كان المتصف بها على الإطلاق حَكَماً مطلقاً، لأنّه مسبّب كلّ الأسباب، جملتها وتفصيلها. ومن الحكم ينشعب القضاء والقدر. فتدبيره أصل وضع الأسباب، ليتوجّه إلى المسبّبات حكمه. ونصبُهُ الأسباب الكليّة، الأصليّة، الثابتة، المستقرّة التي لا تزول ولا تحول - كالأرض والسموات السبع والكواكب والأفلاك، وحركاتها المتناسبة الدائمة التي لا تنغير ولا تنعدم - إلى أن يبلغ الكتابُ أجله، قضاؤه. كما قال تعالى: ﴿فَقَضَاهُنّ سَبْعَ سَمَواتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأُوْحَى فِي كُلٌ سَمَاء أَمْرَهَا ﴾ [سورة فصلت / الآية: ١٢].

المسموعات، وقدّسته عن أن يسمع بأذن أو بآلة وأداة، علمت أن السمع في حقّه عبارة عن صفة ينكشف بها كمال صفات المسموعات. ومن لم يدقّق نظره فيه وقع بالضرورة في محض التشبيه. فحُد منه حذرك، ودقّق فيه نظرك.

تنبية:

للعبد، من حيث الحسّ، حظّ في السمع، لكنّسه قاصرٌ. فإنّه لا يدركُ جميع المسموعات، بل ما قرب من الأصوات. ثم إن إدراكه بجارحة وأداة معرضة للآفات. فإن خفي الصوت قصر عن الإدراك، وإن بعد لم يدرك، وإن عظم الصوت ربّما بطل السمع واضمحلّ.

وإنَّما حظَّه الديني منه أمران:

أحدهما: أن يعلم أن الله، عزّ وجلّ، سميع، فيحفظ لسانه.

والثاني: أن يعلم أنّه لم يخلق لـه السـمع إلاّ ليسـمع كـلام الله، عـزّ وجـلّ، وكتابه الذي أنزله، وحديث رسول الله ﷺ؛ فيستفيد به الهداية إلى طريـق الله، عـزّ وحلّ، فلا يستعمل سمعه إلاّ فيه.

البصير

هو الذي يشاهد ويرى حتى لا يعزب عنه ما تحت الثرى. وإبصارة أيضاً منزه عن أن يكون بحدقة وأحفان، ومقدّس عن أن يرجع إلى انطباع الصور والألوان في ذاته كما ينطبع في حدقة الإنسان. فإنّ ذلك من التغيّر والتأثّر المقتضي للحدثان. وإذا نُزه عن ذلك كان البصر في حقّه عبارة عن الصفة التي ينكشف بها كمال نعوت المبصرات. وذلك أوضح وأحلى مما يفهم من إدراك البصر القاصر على ظواهر المرثيّات.

تنبيه:

حظ العبد، من حيث الحس، من وصف البصر، ظاهر، ولكنه ضعيف قاصر، إذ لا يمتد إلى ما بَعُد ولا يتغلغل إلى باطن ما قرُب، بل يتناول الظواهر ويقصر عن البواطن والسرائر.

وتوجية هذه الأسباب، بحركاتها المتناسبة، المحسدودة، المقدّرة، المحسوبة، إلى المسبّبات الحادثة منها ، لحظة بعد لحظة؛ قَدَرُه. فالحكم هو التدبير الأوّل الكلّي، والأمر الأزلي الذي هو كلمح البصر. والقضاء هو الوضعُ الكلّي للأسباب الكليّة الدائمة. والقدر هو توجيه الأسباب الكليّة بحركتها المقدّرة ، المحسوبة إلى مسبّباتها، المعدودة المحدودة، بقدر معلوم لا يزيد ولا ينقص. ولذلك لا يخرج عن قضائه وقدره شيء.

ولا تفهم ذلك إلا بمثال: ولعلّك شاهدت صندوق الساعات التي بها يتعرف أوقات الصلوات. وإن لم تشاهده، فحملة ذلك أنّه لابد فيه من آلة على شكل أسطوانة تحوي مقداراً من الماء معلوماً، وآلة أخرى بحوّفة موضوعة فيها فوق الماء، وخيطٍ مشدودٌ أحدُ طرفيه في هذه الآلة المجوّفة، وطرفه الآخر في أسفل ظرف صغير، موضوع فوق الأسطوانة المجوّفة. وفيه كرة، وتحته طاس، بحيث لو سقطت الكرة وقعت في الطاس وسمع طنينها، ثم يثقب أسفل الآلة الأسطوانية ثقب بقدر معلوم، ينزل الماء منه قليلاً قليلاً. فإذا انخفض الماء، انخفضت الآلة المجوّفة الموضوعة على وحه الماء، فامتد الخيط المشدود بها، فحرّك الظرف الذي فيه الكرة تحريكاً يقرّبه من الانتكاس، إلى أن ينتكس، فتتدحرج منه الكرة وتقع في الطاس وتطن. وعند انقضاء كلّ ساعة تقع واحدة.

وإنّما يتقدّر الفصل بين الوقعتين بتقدير حروج الماء وانخفاضه، وذلك بتقدير سعة الثقب الذي يخرج منه الماء. ويُعرف ذلك بطريق الحساب. فيكبون نزول الماء يعقدار مقدّر معلوم، بسبب تقدير سعة الثقب بقدر معلوم. ويكبون انخفاض أعلى الماء بذلك المقدار، وبه يتقدّر انخفاض الآلة المحوّفة، وانحرار الخيط المشدود بها، وتولّدُ الحركة في الظرف البذي فيه الكرة. وكلّ ذلك يتقدّر سببه، لا يزيد ولا ينقص. ويمكن أن يُحعل وقوع الكرة في الطاس سبباً لحركة أخرى، وتكون الحركة الأخرى سبباً لحركة ثالثة، وهكذا إلى درجات كثيرة حتّى تتولّد منه حركات عجيبة مقدّرة بمقادير محدودة. وسببها الأول نزول الماء بقدر معلوم.

والثاني: إيجاد هذه الآلات التي هي الأصول، وهي الآلة الأسطوانية لتحسوي الماء، والآلة المجوّفة لتوضع على وحه الماء، والحيط المشدود به، والظرف الـذي فيه الكرة، والطاس الذي يقع فيه الكرة. وذلك هو القضاء.

والثالث: نصبُ سَبَبٍ يوجب حركة مقدّرة، عسوبة، محدودة، وهو ثقب أسفل الآلة ثقباً مقدّر السعة، ليحدث بنزول الماء منها حركة في الماء تؤدي إلى حركة وجه الماء بنزوله، ثمّ إلى حركة الآلة الجوّنة الموضوعة على وجه الماء، ثم إلى حركة الخلرف الذي فيه الكرة، ثممّ إلى حركة الكرة، ثممّ إلى حركة الكرة، ثممّ إلى الصدمة بالطاس إذا وقعت فيه، ثمّ إلى الطنين الحاصل منها، ثمّ إلى تنبيه الحاضرين وإسماعهم، ثمّ إلى حركاتهم في الاشتغال بالصلوات والأعمال عند معرفتهم انقضاء الساعة. وكلّ ذلك يكون بقدر معلوم ومقدار مقدّر، بسبب تقدّر جميعها بقدر الحركة الأولى، وهي حركة الماء.

فإذا فهمت أنّ هذه الآلات أصول لابدٌ منها للحركة، وأنّ الحركة لابدٌ من تقدّرها ليتقدّر ما يتولّد منها، فكذلك فافهم حصول الحوادث المقدرة، التي لا يتقدّم منها شيء ولا يتأخّر إذا جاء أجلها، أي حضر سببها، وكلّ ذلك بمقدار معلوم؛ وأنّ الله بالغُ أمره، إذ جعل الله لكلّ شيء قدراً. فالسموات والأفلاك والكواكب والأرض والبحر والهواء وهذه الأحسام العظام في العالم كتلك الآلات. والسبب المحرّك للأفلاك والكواكب والشمس والقمر بحساب معلوم كتلك الثقبة الموجبة لنزول الماء بقدر معلوم. وإفضاء حركة الشمس والقمر والكواكب إلى حصول لنوادث في الأرض كإفضاء حركة الماء إلى حصول تلك الحركات المفضية إلى سقوط الكرة، المعرّفة لانقضاء الساعة.

ومثال تداعي حركات السماء إلى تغيّرات الأرض، هو أن الشمس بحركتها إذا بلغت إلى المشرق، واستضاء العالم، وتيسّر على الناس الإبصار، فبتيسّر عليهم الانتشار في الأشغال. وإذا بلغت المغرب، تعذّر عليهم ذلك، فرجعوا إلى المساكن. وإذا قربت من وسط السماء وسَمّتِ رؤوس أهل الأقاليم، همي الهواء واشتد القيظ، وحصل نضج الفواكه. وإذا بعدت، حصل الشتاء واشتد البرد. وإذا توسّطت ،حصل الاعتدال وظهر الربيع، وأنبتت الأرض وظهرت الخضرة. وقس بهذه الأمور المشهورات التي التي لا تعرفها.

واعتلاف هذه الفصول كلها مقدر بقدر معلوم لأنها منوطة بحركات الشمس والقمر. و المشمس والقمر. و القمر بحسبان الهراس الرحمن / الآية: ٥]، أي: حركتهما بحساب معلوم. فهذا هو التقديس ووضع الأسباب الكلية هو القضاء. والتدبير الأول الذي هو كلمع البصر هو الحكم. والله تعالى حَكَم عَدْلٌ باعتبار هذه الأمور. وكما أنّ حركة الآلة والخيط والكرة ليست خارجة عن مشيئة واضع الآلة، بل ذلك هو الذي أراده بوضع الآلة، فكذلك كل ما يحدث في العالم من الحوادث، شرها وخيرها، ونفعها وضرها، غيرُ خارج عن مشيئة الله، عز وحلّ. بل ذلك مراد الله تعالى، ولأحله دير أسبابه، وهو المعنيّ بقوله: ﴿ وَلِلْلَكُ حَلَقَهُم ﴾ [سورة هود / الآية: ١٩].

وتفهيم الأمور الإلهية بالأمثلة العرفية عسير، ولكنّ المقصود من الأمثلة التنبيه. فدع المثال، وتنبّه للغرض. واحذر من التمثيل والتشبيه.

لنبية:

قد فهمت من المشال المذكور ما إلى العبد من الْحُكم والتدبير والقضاء والتقدير، وذلك أمر يسير. وإنّما الخطير منه ما إليه في تدبير الرياضيات والمحاهدات، وتقدير السياسات التي تفضي إلى مصالح الدين والدنيا. وبذلك استخلف الله عبداده في الأرض واستعمرهم فيها لينظر كيف يعملون.

وإنّما الحظُّ الدينيّ من مشاهدة هذا الوصف لله تعالى أن يعلم أنّ الأمر مفروغ منه وليس بالأنف، وقد حفّ القلم بما هو كائن، وأن الأسباب قد توجّهت إلى مسبّباتها، وانسياقها إليها في أحيانها وآجالها حتم واحب. فكلّ ما يدخل في الوجود فإنّما يدخل بالوجوب. فهو واحب أن يوجد، وإن لم يكن واجباً لذاته، ولكن واحب بالقضاء الأزليّ الذي لا مردّ له. فيعلم أنّ المقدور كائنٌ وأنّ الهم فضل. فيكون العبد في رزقه بحملاً في الطلب(١)، مطمئن النفس، ساكن الجأش، غير مضطرب القلب.

فإن قلت؛ فيلزم منه إشكالان:

أحدهما: أنّ الهمّ كيف يكون فضلاً وهو أيضاً مقدور، الأنّه قدّر لـه سبب إذا حرى سببه كان حصول الهمّ واحباً؟

والثاني: أنَّ الأمر إذا كان مفروعاً منه ففيم العمل وقد فرغ هو عن سبب السعادة والشقاوة؟

فالجواب عن الأوّل: أنّ قولهم: المقدور كائن والهــمّ فضل، ليس معناه أنّه فضل على المقدور، خارج عنه، بل أنّه فضل، أي لغو لا فائدة فيه، فإنّه لا يدفع المقدور ولأنّ سبب الهمّ. بما يُتوقع كونُه هو الجهل المحض، لأنّ ذلك إن قدّر كونه، فالحذر والهمّ لا يدفعه، وهو استعجال نوع من الألم خوفًا من وقوع الألم. وإن لم يقدّر كونه، فلا معنى للهمّ به. فبهذين الوجهين كان الهمّ فضلاً.

وأمّا العمل، فجوابه قوله إلى «اعملوا فكلُّ ميسّر لِما خلق لـه» (٢) ومعناه أنّ من قُدّرت له السعادة، قُدّرت بسبب، فيتيسّر له أسبابها، وهو الطاعة. ومن قُدّرت له الشقاوة – والعباذ با لله – قُدّرت بسبب، وهو بطالته عن مباشرة أسبابها.

⁽١) إشارة إلى الحديث (زان روح القدس نفث روعي أنه لن عموت نفس حتى تستكمل رزقها وأحلها)) وهو حديث صحيح. انظر حامع الأصول (١١٧/١٠).

⁽٢) رواه البعاري رقم: (١١/١١) و ٤٣٢) ومسلم رقم: (٢٦٤٩) وأبر داود (٤٠٠٩).

وقد يكون سبب بطالته أن يستقر في خاطره: إنّي إن كنت سعيداً فلا أحتاج إلى العمل، وإن كنت شقياً فلا ينفعني العمل. وهذا جهل، فإنّه لا يـدري أنّه إن كان سعيداً فإنّما يكون سعيداً لأنّه يجري عليه أسباب السعادة من العلم والعمل، وإن لم يتيسّر له ذلك و لم يجر عليه، فهو أمارة شقاوته.

ومثاله الذي يتمنّى أن يكون فقيها بالغا درجة الإمامة، فيقال له: اجتهد وتعلّم وواظب، فيقول: إن قضى الله، عزّ وجلّ، لي في الأزل بالإمامة، فلا أحتاج إلى الجهد، وإن قضى لي بالجهل، فلا ينفعني الجهد. فيقال له: إن سلّط عليك هذا الخاطر، فهذا يدلّ على أنّه قضى لك بالجهل. فإن من قضى له في الأزل بالإمامة، فإنما يقضيها بأسبابها، فيُحري عليه الأسباب ويستعمله بها، ويدفع عنه الخواطر السي تدعوه إلى الكسل والبطالة. بل الذي لا يجتهد لا ينال درجة الإمامة قطعاً، والذي يجتهد ويتيسر له أسبابها، يصدق رحاؤه في بلوغها إن استقام على جهده إلى آخر أمره و لم يستقبله عائق يقطع عليه الطريق. فكذلك ينبغي أن يفهم أنّ السعادة لا ينالها إلا من أتى الله بقلب سليم. وسلامة القلب صفة تكتسب بالسعي، كفقه النفس وصفة الإمامة، من غير فرق.

نَعَمْ، العباد في مشاهدة الحَكَم على درجات. فمن ناظر إلى الحاتمة أنّه بماذا يختم له؛ ومن ناظر إلى السابقة أنّه بماذا قضى له في الأزل، وهو أعلى لأنّ الحاتمة تبع السابقة؛ ومن تارك للماضي والمستقبل هو ابن وقته، فهو ناظر إليه، راض بمواقع قدر الله، عزّ وجلّ، وما يظهر منه، وهو أعلى مما قبله؛ ومن تبارك للحال والماضي والمستقبل، مستغرق القلب بالحَكَم، مُلازم في الشهود، وهذه هي الدرجة العليا.

العَدْلُ

معناه العادل، وهو الذي يصدر منه فعل العدل المضاد للجور والظلم. ولن يعرف العادلَ من لم يعرف غدله، ولا يعرف عدله من لم يعرف فعلـه. فمن أراد أن

يفهم هذا الوصف فينبغي أن يحيط علماً بأفعال الله تعالى من أعلى ملكوت السموات إلى منتهى الثرى. حتى إذا لم ير في خلق الرحمن مِنْ تفاوت، ثم رجع البصر فما رأى من فطور، ثم رجع مرة أحرى فانقلب إليه البصر خاسئاً وهو حسير، وقد بهره جمال الحضرة الربوبية وحيّره اعتدالها وانتظامها، فعند ذلك يعلق بفهمه شيء من معانى عدله، تعالى وتقدّس.

وقد خلق أقسام الموجودات، جسمانيها وروحانيها، كاملها وناقصها، وأعطى كلّ شيء خلقه، وهو بذلك جواد، ورتبها في مواضعها اللائقة بها، وهو بذلك عدل. فمن الأحسام العظام في العالم الأرضُ والماء والحواء والسموات والكواكب. وقد خلقها ورتبها، فوضع الأرض في أسفل السافلين، وجعل الماء فوقها والمواء فوق الماء والسموات فوق الهواء. ولو عكس هذا الترتيب لبطل النظام.

ولعل شرح وجه استحقاق هذا الترتيب في العدل وانلظام مما يصعب على أكثر الأفهام، فلننزل إلى درجة العوام، ونقول: لينظر الإنسان إلى بدنه، فإنّه مركّب من أعضاء مختلفة، فأوّل اختلافه أنه ركّب من العظم واللحم والجلد، وجعل العظم عماداً مستبطناً، واللحم صواناً له مكتنفاً إيّاه، والجلد صواناً لله مكتنفاً

وإن خفي عليك هذا، فقد خلق للإنسان أعضاء مختلفة مثل اليد والرحل والعين والأنف والأذن. فهو بخلق هذه الأعضاء حواد، وبوضعها مواضعها الخاصة عدل. لأنه وضع العين في أولى المواضع بها من البدن. إذ لمو خلقها على القفا أو على الرحل أو على اليد أو على قمة الرأس، لم يخفف ما يتطرق إليه من النقصان والتعرض للآفات. وكذلك على اليدين من المنكبين، ولو علقهما من الرأس أو من المحقو أو من الركبين، لم يخف ما يتولد منه من الخلل. وكذلك وضع جميع الحواس في الرأس، فإنها حواسيس، لتكون مشرفة على جميع البدن. فلم وضعها في الرحل اختل نظامها قَطْعاً. وشرح ذلك في كل عضو يطول.

تنبيه:

حظ العبد من العدل لا يخفى. فأوّل ما عليه من العدل في صفات نفسه، وهو أن يجعل الشهوة والغضب أسيرين تحت إشارة العقل والدين. ومهما جعل العقل خادماً للشهوة والغضب فقد ظلم. هذا جملة عدله في نفسه، وتفصيله مراعاة حدود الشرع كلّها. وعدله في كلّ عضو أن يستعمله على الوجه الذي أذن الشرع فيه. وأمّا عدله في أهله وذويه، ثمّ في رعيته، إن كان من أهل الولاية، قلا يخفى.

وربّما يظنّ أنّ الظلم هو الإيذاء، والعدل هو إيصال النفع إلى الناس، وليس كذلك. بل لو فتح الملك خزانته المشتملة على الأسلحة والكتب وفنون الأموال، ولكن فرّق الأموال على الأغنياء، ووهب الأسلحة للعلماء وسلّم إليهم القالاع، ووهب الكتب للأجناد وأهل القتال وسلّم إليهم المساحد والمدارس، فقد نفع، ولكنّه قد طلم وعدل عن العدل، إذ وضع كلّ شيء في غير موضعه اللائق به. ولو آذى المرضى بسقى الأدوية والفصد والحجامة وبالإحبار على ذلك، وآذى الجناة بالعقوبة قتلاً وقطعاً وضرباً، كان عدلاً؛ لأنه وضعها في مواضعها.

وحظ العبد ديناً من مشاهدة هذا الوصف: الإيمان بان الله، عز وحل، عذل وأن لا يعترض عليه في تدبيره وحكمه وسائر أفعاله، وافق مرادّة أو لم يوافق. لأن كل ذلك عدل، وهو كما ينبغي وعلى ما ينبغي، ولو لم يفعل ما فعله لحصل منه أمر آخر هو أعظم ضرراً مما حصل، كما أن المريض لو لم يحتجم لتضرّر ضرراً يزيد على ألم الحجامة. وبهذا يكون الله تعالى عدلاً. والإيمان به يقطع الإنكار والاعتراض، ظاهراً وباطناً. وتمامه أن لا يسب الدهر ولا ينسب الأشياء إلى الفلك ولا يعترض عليه، كما حرت به العادة، بل يعلم أن كل ذلك أسباب مسخّرة، وأنها رُبّت ووجّهت إلى المسبّبات أحسن ترتيب وتوجيه، بأقصى وجوه العدل واللطف.

وبالجملة، فينبغي أن تعلم أنه لم يُخلق شيء في موضع إلا لأنه متعيّن له، ولو تيامن عنه أو تياسر أو تسفّل أو تعلّى، لكان ناقصاً أو باطلاً أو قبيحاً أو خارجاً عن المتناسب، كريهاً في المنظر، وكما أن الأنف خلق على وسط الوحه، ولو خلق على الجبهة أو على الخدّ لتَطرّق نقصان إلى فوائده.

وإذا قوي فهمك على إدراك حكمته، فاعلم أن الشمس أيضاً لم يخلقها في السماء الرابعة، وهي واسطة السموات السبع؛ هزلا .بل ما خلقها إلا بالحقا، وما وضعها إلا موضعها المستحق لها لحصول مقاصده منها. إلا أنك ربّما تعجز عن درك الحكمة فيه لأنك قليل التفكّر في ملكوت السموات والأرض وعجائبها. ولو نظرت فيها لرأيت من عجائبها ما تستحقر فيه عجائب بدنك. وكيف لا، وخلق السموات والأرض أكبر من علق الناس. وليتك وفيت بمعرفة عجائب نفسك وتفرّغت للسامل فيها وفيما يكتنفها من الأحسام، فتكون ثمن قال الله، عزّ وحلّ، فيهم: ﴿سَنُرِيهم آياتِنَا في الآفاق وفي النفسيهم إسورة فصلت /الآية: ٥٣]. ومن أين لك أن تكون ثمن قال فيهم: ﴿وكَلَيْكَ نُرِي إِبْراهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ السورة الأنعام / الآية: ٥٧]. وأنّى تُفتح أبواب السماء لمن استغرقه هم الدنيا واستعبده الحرص والهوي؟

فهذا هو الرمز إلى تفهيم مبدأ الطريق إلى معرفة هذا الاسم الواحد. وشرحه يفتقر إلى محلّدات، وكذا شرح معنى كلّ اسم من الأسامي. فإنّ الأسامي المشتقّة من الأفعال لا تفهم إلاّ بعد فهم الأفعال، وكلّ ما في الوجود من أفعال الله تعالى. ومن لم يُحِطَّ علماً بتفاصيلها ولا بجملتها، فلا يكون معه منها إلا محض التفسير واللغة. ولا مطمع في العلم بتفصيلها، فإنّه لا نهاية له. وأمّا الجملة ، فللعبد طريق إلى معرفتها، وبقدر اتساع معرفته فيها يكون حظه من معرفة الأسماء. وذلك يستغرق العلوم كلّها. وإنّما غاية مثل هذا الكتاب الإيماء إلى مفاتحها ومعاقد جملها فقط.

اللطيف

إنّما يستحقّ هذا الاسم بمن يعلم دقائق المصالح وغوامضها، وما دقّ منها وما لطف، ثمّ يسلك في إيصالها إلى المستصلح سبيلَ الرفق دون العنف. فإذا احتمع الرفق في الفعل واللطف في الإدراك ثمّ معنى اللطف. ولا يُتصوّر كمال ذلك في العلم والفعل إلاّ لله، سبحانه وتعالى. فأمّا إحاطته بالدقائق والخفايا، فلا يمكن تفصيل ذلك، بل الخفي مكشوف في علمه كالجليّ، من غير فرق. وأمّا رفقه في الأفعال ولطفه فيها، فلا يدخل أيضاً تحت الحصر، إذ لا يعرف اللطف في الفعل إلاّ من عرف تفاصيل أفعاله وعرف دفائق الرفق فيها. وبقدر اتساع المعرفة فيها تتسع المعرف لمعنى اسم اللطيف. وشرح ذلك يستدعي تطويلاً، ثممّ لا يتصوّر أن يفي بعشر عُشيره مجلد.

فون لطفه خلقه الجنين في بطن أمّه في ظلمات ثلاث، وحفظُه فيها، وتغذيته بواسطة السرّة، إلى أن ينفصل فيستقلّ بالتناول بالفم، ثمّ إلهامه أيّاه عند الانفصال التقام الثدي وامتصاصه ولو في ظلام الليل، من غير تعليم ومشاهدة. بل يتفقاً البيضة عن الفرخ، وقد ألْهَمَهُ التقاطَ الحبّ في الحال. ثمّ تأخيرُ خلق السن عن أوّل الخلقة إلى وقت الحاحة للاستغناء في الاغتذاء باللبن عن السن، شم إنباته السن بعد ذلك عند الحاحة إلى طحن الطعام. ثمّ تقسيم الأسنان إلى عريضة للطحن، وإلى أنياب للكسر، وإلى ثنايا حادة الأطراف للقطع. ثم استعمال اللسان، الذي الغرض الأظهر منه النطق، في ردّ الطعام إلى المطحن كالمحرفة. ولو ذكر لطفه في تيسير لقمة يتناولها العبد من غير كلفة يتحشّمها، وقد تعاون على إصلاحها خلق لا يُحصى عددهم، من مصلح الأرض وزارعها وساقيها وحاصدها ومنقّيها وطاحنها وعاحنها وخابزها إلى غير ذلك، لكان لا يستوفي شرحه.

وعلى الجملة، فهو من حيث دبّر الأمور حَكَمٌ، ومن حيث أوجدها جوادّ، ومن حيث ربّبها مصوّرٌ، ومن حيث وضع كلّ شيء موضعه عــدلّ، ومن حيث لم

يترك فيها دقائق وحوهِ الرفقِ لطيفٌ. ولن يعرف حقيقة هــذه الأسمـاء مـن لم يعـرف حقيقة هذه الأفعال.

ومن لطفه بعباده أنّه أعطاهم فوق الكفاية وكلّفهم الطاقة. ومن لطفه أنّه يسرّ لهم الوصول إلى سعادة الأبد بسعي خفيف في مدّة قصيرة، وهي العمر، فإنّه لا نسبة لها بالإضافة إلى الأبد. ومن لطفه أخراج اللبن الصافي من بين الفرث والدم، وإخراج الجواهر النفيسة من الأحجار الصلبة، وإخراج العسل من النحل، والإبريسم من الدود، والدرّ من الصدف. أعجب من ذلك خلقه من النطفية القذرة مستودعاً لمعرفته وحاملاً لأمانته ومشاهداً لملكوت سمواته. وهذا أيضاً لا يمكن إحصاؤه.

تنبية:

حظً العبد من هذا الوصف الرفقُ بعباد الله، عزّ وحلّ، والتلطّف في الدعــوة إلى الله تعالى، والهداية إلى سعادة الآخرة، من غير إزراء وعنف، ومن غير تعصب وخصام. وأحسن وجوه اللطف فيه الجذبُ إلى قبول الحقّ بالشمائل والسيرة المَرْضِيّة والأعمال الصالحة، فإنّها أوقع وألطف من الألفاظ المزيّنة.

الخبير

هو الذي لا تعزب عنه الأخبار الباطنة، فلا يجري في الملك والملكوت شيء، ولا تتحرّك ذرّة، ولا تسكن ولا تضطرب نفس ولا تطمئن إلا ويكون عنده خبرها. وهو بمعنى العليم، ولكنّ العلم إذا أضيف إلى الخفايا الباطنة سمّي حيرة، ويسمّى صاحبها حبيراً.

تنبيه:

حظ العبد من ذلك أن يكون خبيراً بما يجري في عالَمه؛ وعالَمه قلبُه وبدنه، والخفايا التي يتصف القلب بهما، من الغشّ والخيانة، والتطواف حول العاجلة، وإضمار الشرّ وإظهار الخير، والتحمّل بإظهار الإخلاص مع الإفلاس عنه، لا يعرفهما

لنبيه

العظيم من العباد الأنبياء والعلماء الذين إذا عرف العاقل شبيئاً من صفاتهم امتلأ بالهيبة صدرَه، وصار مستوفىً بالهيبة قلبه، حتّى لا يبقى فيه متّسع.

فالنبيّ عظيم في حقّ أمته والشيخ في حقّ مريده والأستاذ في حقّ تلميذه، إذ يقصر عقله عن الإحاطة بكنه صفاته. فإن ساواه أو حاوزه لم يكن عظيماً بالإضافة إليه. وكلّ عظيم يفرض غير الله، عزّ وحلّ، فهو ناقص وليس بعظيم مطلق، لأنه إنما يظهر بالإضافة إلى شيء دون شيء، سوى عظمة الله تعالى، فإنه العظيم المطلق، لا بطريق الإضافة.

الغفور

بمعنى الغفّار، ولكنّه بشيء ينبئ عن نوع مبالضة لا ينبئ عنها الغفّار. فبإنّ الغفّار مبالغة في المغفرة بالإضافة إلى مغفرة متكرّرة مرّة بعد أخرى، فالفعّال ينبئ عن كثرة الفعل، والفعول ينبئ عن حودته وكمالسه وشموله. فهو غفور بمعنى أنّه تمام المغفرة والغفران، كاملها، حتى يبلغ أقصى درجات المغفرة. والكلام عليه قد سبق.

الشكور

هو الذي يجازي بيسير الطاعات كثير اللرحات، ويعطي بالعمل في آيام معدودة نعيماً في الآخرة غير محدود. ومن حازى الحسنة بأضعافها يقال إنه شكر تلك الحسنة، ومن أثنى على المحسن أيضاً يقال إنه شكر. فإن نظرت إلى معنى الزيادة في المحازاة لم يكن الشكور المطلق إلا الله، عزّ وحلّ، لأن زياداته في المحازاة غير محصورة ولا محدودة، فإن نعيم الجنّة لا آخر له. والله، سبحانه وتعالى، يقول: هو كُلُوا واشْرَبُوا هَنِينًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ في الآيامِ الْحَالِيَةِ في [سورة الحاقة / الآية: ٢٤]. وإن نظرت إلى معنى الثناء، فئناء كلّ من على فعل غيره. والربّ، عزّ وحلّ، إذا أثنى على أعمال عباده، فقد أثنى على فعل نفسه، لأنّ أعمالهم من خلقه. فإن كان

إلاً ذو خيرة بالغة، قد خبر نفسه ومارسها، وعرف مكرها وتلبيسها وخدعها، فحاذرها وتشمّر لمعاداتها، وأخذ الحذر منها. فذلك من العباد حدير بأن يسمّى خبيراً.

الحليم

هو الذي يشاهد معصية العصاة ويرى مخالفة الأمر، ثمّ لا يستفزّه غضب ولا يعتريه غيظ ولا يحمله على المسارعة إلى الانتقام، مع غاية الاقتمدار؛ عجلة وطيش، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ يُوَاخِذُ اللهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَسَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ [سورة النحل / الآية: ٦١].

لنبية

حظَّ العبد من وصف الحليم ظاهر، فالحلم من محاسن عصال العباد. وذلـك مستغن عن الشرح والإطناب.

العظيم

اعلم أنَّ اسم العظيم في أوّل الوضع إنّما أطلق على الأحسام. يقال: هذا حسم عظيم، وهذا الجسم أعظم من ذلك الجسم، إذا كان امتداد مساحته في الطول والعرض والعمق أكثر منه. ثمّ هو ينقسم إلى عظيم يملاً العين ويأخذ منها ماخذاً، وإلى ما لا يتصوّر أن يحيط البصر بحميع أطرافه، كالأرض والسماء. فإنّ الفيل عظيم، ولكنّ البصر قد يحيط بأطرافه، فهو عظيم بالإضافة إلى ما دونه. وأما الأرض فلا يتصوّر أن يحيط البصر بأطرافها، وكذا السماء. فذلك هو العظيم المطلق في مدركات البصر.

فافهم أنّ في مدركات البصائر أيضاً تفاوتاً، فمنها ما تحيط العقول بكنه حقيقته، ومنها ما تقصر العقول عنه. وما تقصر العقول عنه ينقسم إلى ما يتصوّر أن يحيط به بعض العقول وإن قصر عنه أكثرها، وإلى ما لا يتصوّر أن يحيط العقل أصلاً بكنه حقيقته، وذلك هو العظيم المطلق الذي حاوز جميع حدود العقول حتّى لا تتصوّر الإحاطة بكنهه، وذلك هو الله تعالى. وقد سبق بيان ذلك في الفنّ الأوّل.

الذي أعطى فأثنى شكوراً، فالذي أعطى وأثنى على المعطي أحقّ بأن يكون شكوراً. وثناء الله تعالى على عباده كقوله: ﴿والذَّاكِرِينَ الله كَثيراً والذَّاكِرَات ﴾ [سورة الأحزاب / الآية: ٣٥]، وكقوله: ﴿فِيغُمُ العَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ [سورة ص / الآية: ٣٠]، وما يجري بحراه. فكلّ ذلك عطية منه.

تنبيه:

العبد يتصوّر أن يكون شاكراً في حقّ عبد آخر مرة بالثناء عليه بإحسانه إليه، وأخرى بمجازاته بأكثر مما صنعه إليه، وذلك من الخصال الحميدة. قال رسول الله ﷺ: (رمن لم يشكر الناس لم يشكر الله) (1). وأمّا شكره لله، عزّ وجلّ، فلا يكون إلا بنوع من المجاز والتوسّع. فإنّه إن أثنى، فتناؤه قاصر، لأنّه لا يحصي ثناء عليه. وإن أطاع، فطاعته نعمة أخرى من الله عليه، بل عين شكره نعمة أخرى وراء النعمة المشكورة. وإنّما أحسن وجوه الشكر لنعم الله، عز وجلّ، أن لا يستعملها في معاصيه بل في طاعته. وذلك أيضاً بتوفيق الله وتيسيره في كون العبد شاكراً لربّه. وتصوّر ذلك كلام دقيق ذكرناه في كتاب الشكر من كتاب (الحياء علوم وتصوّر ذلك كلام دقيق ذكرناه في كتاب الشكر من كتاب (الحياء علوم

العليّ

الدين))، فليطلب منه، فإنّ هذا الكتاب لا يحتمله.

هو الذي لا رتبة فوق رتبته وجميع المراتب منحطّة عنه. وذلك لأنّ العليّ مشتقّ من العلوّ، والعلوّ مأخوذ من العلوّ المقابل للسفل. وذلك إمّا في درجات محسوسة، كالدرج والمراقي وجميع الموضوعة بعضها فوق بعض، وإمّا في الرتب المعقولة للموحودات المرتبة نوعاً من الترتيب العقليّ. فكلّ مالمه الفوقيّة في المكان، فله العلوّ في الرتبة، فله العلوّ في الرتبة. والتدريجات العقلية

مفهومة كالتدريجات الحسية. ومثال الدرجات العقلية هو التفاوت الذي بين السبب والمسبّب، والعلّة والمعلول، والفاعل والقابل، والكامل والناقص. فإذا قدّرت شيئًا، فهو سبب لشيء ثان، وذلك الثاني سبب لثالث، والثالث لرابع، إلى عشر درجات مثلاً، فالعاشر واقع في الرتبة الأحيرة، فهو الأسفل الأدنى. والأوّل واقع في الدرجة الأولى من السببيّة، فهو الأعلى. ويكون الأوّل فوق الثاني فوقيّة بالمعنى لا بالمكان، والعلوّ عبارة عن الفوقيّة.

فإذا فهمت معنى التدريج العقلى، فاعلم أنّ الموحودات لا يمكن قسمتها إلى درحات متفاوتة في العقل إلا ويكون الحق، سبحانه وتعالى، في الدرجة العليا من درحات أقسامها، حتى لا يتصوّر أن يكون فوقه درجة. وذلك هو العليّ المطلق. وكلّ ما سواه فيكون عليّاً بالإضافة إلى ما دونه، ويكون دنيّاً أو سافلاً بالإضافة إلى ما فوقه.

ومثال قسمة العقل أنّ الموجودات تنقسم إلى ما هو سبب وإلى ما هو مسبب وإلى ما هو مسبب، والسبب فوق المسبّب فوقية بالرتبة، فالفوقيَّة المطلقة ليست إلاّ لمسبّب الأسباب. وكذلك ينقسم الموجود إلى ميت وحيّ، والحيّ ينقسم إلى ما ليس له إلاّ الإدراك الحسيّ، وهو البهيمة، وإلى ما له، مع الإدراك الحسّي، الإدراك العقليّ. وهو والذي له الإدراك العقليّ ينقسم إلى ما يعارضه في معلوماته الشهوة والغضب، وهو الإنسان، وإلى ما يسلم إدراكه عن معارضة المكدّرات. والذي يسلم ينقسم إلى ما يكن أن يُبتلى به ولكن رزق السلامة، كالملائكة، وإلى ما يستحيل ذلك في حقّه، وهو الله مسبحانه وتعالى. وليس يخفى عليسك في هذا التقسيم والتدريج أنّ الملك فوق الإنسان والإنسان فوق البهيمة، وأنّ الله، عزّ وحلّ، فوق الكلّ، فهو العليّ المطلق. فإنّه الحيّ الحيي، العالم المطلق، الخالق لعلوم العلماء، المنزّه المقدّس عن جميع أنواع النقص. فقد وقع الميت في الدرجة السفلى من درجات الكمال، ولم يقع في الطرف الآخر إلاّ الله تعالى. فهكذا ينبغي أن تفهم فوقيّته وعلوّه.

⁽١) رواه الومذي (١٩٥٥)، والإمام أحمد في مسئده ٢٥٨/٢ و٣٧/٣ وراجعه في (المسئد) (٢٥٨/٢، ٢٥٩، ٣٠٣، ٣.

فإنّ هذه الأسامي وضعت أوّلاً بالإضافة إلى إدراك البصر، وهو درجة العوامّ. ثمّ لمّا تنبّه الخواصّ لإدراك البصائر ووجدوا بينها وبين الأبصار موازنات، استعاروا منها الألفاظ المطلقة، وفهمها الخواصّ وأدركوها، وأنكرها العوامّ الذين لم يجاوز إدراكهم عن الحواسّ التي هي رتبة البهائم، فلم يفهموا عظمة إلاّ بالمساحة، ولا علواً إلاّ بالمكان، ولا فوقية إلاّ به. فإذا فهمت هذا، فقد فهمت معنى كونه فوق العرش، لأنّ العرش أعظم الأحسام، وهو فوق جميع الأحسام. والموجود المنزه عن التحديد والتقدّر بحدود الأحسام ومقاديرها، فوق الأحسام كلها في التربة. ولكن خصّ العرش بالذكر لأنه فوق جميع الأحسام، فلمّا كان فوقها كان فوق جميعها. وهو كقول القائل: الخليفة فوق السلطان، تنبيها به على أنّه إذا كان فوقه كان فوقه كان فوقه كان فوق السلطان.

والعجب من الحشوي (1) الذي لا يفهم من فوق إلا المكان، ومع ذلك إذا سئل عنت شخصين من الأكابر وقيل له: كيف يجلسان في الصدر والمحافل؟ فيقول: هذا يجلس فوق ذاك، وهو يعلم انه ليس يجلس إلا بجنبه، وإنّما يكون حالساً فوقه لو حلس على رأسه أو مكان مبني فوق رأسه. ولو قيل له: كذبت، ما حلس فوقه ولا تحته ولكنّه حلس بجنبه، اشمازت نفسه من هذا الإنكار وقال: إنّما أعني به فوقيّة الرتبة والقرب من الصدر، فإنّ الأقرب إلى الصدر، الذي هو المنتهى، فوق بالإضافة

(١) الحشوية: يقتع الشين وسكونها، فبالسكون تسبة إلى الحشو، وبالفتح تسبة إلى الحشاء لأن الحسن البصري أسر برهمإلى حشا الحلقة، أي حانبها، وهم طالفة اعتلف العلماء في تعريفها، فإن ابن قتيبة للتوفى سنة ٢٧٦ يذكر في تأويل عنتلف الحديث ص ٩٦ أنها من الألقاب التي كان أهل الحديث يلقبون بها، قال: ((وقد لقبوهم بالحشوية والنابشة والجموة)) وقال الموخقي في كتاب (فرق الشيعة) ص٧: (البيزية أصحاب الحديث منهم سفيان بن سعيد الثوري، وشريك ابن عبد الله، وابن أبي ليلي، وعمد بن إدريس الشافعي، ومالك بن أنس ونظر اؤهم من أهل الحشو والجمهور المغليم وقد سموا بالحشوية ويطلقون هذا الملفظ أيضاً على (الحسمة) انظر شفاء الغليل (٧١)، رسائل الجاحظ (٢٨٨/٣) تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون.

إلى الأبعد، ثمّ لا يفهم من هذا أنّ كلّ ترتيب له طرفان، يجوز أن يطلـق علـى أحـد طرفيه اسم الفوق والعلوّ، وعلى الطرف الآخر ما يقابله.

تنبيه:

العبد لا يتصوّر أن يكون علياً مطلقاً، إذ لا ينال درحة إلا ويكون في الوجود ما هو فوقها، وهو درجات الأنبياء والملائكة. نَعَمْ، يتصوّر أن ينال درحة لا يكون في جنس الإنس مَن يفوقه، وهي درجة نبيّنا محمد على ولكنّه قاصر بالإضافة إلى العلو المطلق من وجهين، أحدهما أنه علو بالإضافة إلى بعض الموجودات، والآخر أنّه علو بالإضافة إلى الوجود، لا بطريق الوجوب، بل يقارنه إمكان وجود إنسان فوقه. فالعلي المطلق هو الذي له الفوقية لا بالإضافة، وبحسب الوجوب، لا بحسب الوجوب، لا بحسب الوجود، لا بحسب الوجود الذي يقارنه إمكان نقيضه.

الكبير

هو ذو الكبرياء. والكبرياء عبارة عن كمال الـذات، وأعـني بكمال الـذات كمال الوجود يرجع إلى شيئين:

أحدهما: دوامه أزلاً وأبداً. فكل وجود مقطوع بعدم سابق أو لاحق فهمو ناقص. ولذلك يقال للإنسان، إذا طالت مئة وجوده: إنّه كبير، أي كبير السن طويل مئة البقاء، ولا يقال: عظيم السنّ، فالكبير يستعمل فيما لا يستعمل فيه العظيم. فإن كان ما طال مدّة وجوده، مع كونه محدودة مدّة البقاء، كبيراً، فالدائم الأزليّ الأبديّ الذي يستحيل عليه العدم أولى أن يكون كبيراً.

والثاني: أنّ وجوده هو الوجود الذي يصدر عنه وجود كلّ موجود. فإن كان الذي تمّ وجوده في نفسه كاملاً وكبيراً، فالذي حصل منه الوجود لجميع الموجودات أولى أن يكون كاملاً وكبيراً.

نېيە:

الكبير من العباد هو الكامل الذي لا تقتصر عليه صفات كماله ،بل تسري إلى غيره، فلا يجالسه أحد إلا ويفيض عليه شيئاً من كماله. وكمال العبد في عقله وورعه وعلمه. فالكبير من عباده هو العالم التقي المرشد للخلق، الصالح لأن يكون قدوة يُقتبس من أنواره وعلومه. ولذلك قال عيسى، عليه السلام: «مَن علم وعمل، فذاك يُدعى عظيماً في ملكوت السماء».

الحفيظ

هو الحافظ حداً. ولن يفهم ذلك إلا بعد فهم معنى الحفظ، وهـ وعلى وحهين:

أجمعهما: إدامة وجود الموجودات وإبقاؤهما، ويضادّه الإعدام. وا لله تعالى هو الحافظ للسموات والأرض والملائكة والموجودات التي يطول أمد بقائها، والتي لا يطول أمد بقائها، مثل الحيوانات والنبات وغيرهما.

والوجه الشاني: وهو أظهر المعنيين، أنّ معنى الحفظ صيانة المتعاديات والمتضادات بعضها عن بعض. وأعني لهذا التعادي ما بين الماء والنار، فإنّها يتعاديان بطباعهما، فإما أن يطفئ الماء النار، وإما أن تحيل النار الماء، إن غُلِبّت الماء، بخاراً، ثمّ هواء. والتضاد والتعادي ظاهر بين الحرارة والبرودة، إذ تقهر إحداهما الأحرى، وكذلك بين الرطوبة واليبوسة. وسائر الأحسام الأرضية مركبة من هذه الأصول المتعادية، إذ لابد للحيوان من حرارة غريزية لو بطلت لبطلت حياته. ولابد له من رطوبة تكون غذاء لبدنه، كالدم وما يجري بحراه. ولابد من يبوسة بها تتماسك أعضاؤه، خصوصاً ما صلب منها كالعظام، ولابد من برودة تكسر سورة الحرارة حتى تعتدل ولا تحرق ولا تحلّل الرطوبات الباطنة بسيرعة. وهذه متعاديات متنازعات.

وقد جمع الله، عزّ وحلّ، بين هذه المتضادات المتنازعة في إهاب الإنسان وبدن الحيوانات والنبات وسائر المركبات. ولولا حفظه تعالى إيّاها لتنافرت وتباعدت، وبطل امتزاحها واضمحلٌ تركيبها، وبطل المعنى الذي صارت مستعدّة لقبوله بالـتركيب والمزاج. وحفظ الله تعالى إيّاها بتعديل قواها، مرّة، وبإمداد المغلوب منها، ثانياً.

أَمَّا التعديل: فهو أن يكون مبلغ قوّة البارد مثل مبلغ قوّة الحارّ، فإذا احتمعا لم يغلب أحدهما الآخر بل يتدافعان، إذ ليس أحدهما بأن يغلب أولى من أن يُغْلب، فيتقاومان ويبقى قوام المركّب بتقاومهما وتعادلهما، وهو الذي يعبّر عنه باعتدال المزاج.

والثاني: إمداد المغلوب منهما، بما يعيد قوّته، حتى يقاوم الغالب. ومثاله أنّ الحرارة تُفني الرطوبة وتجفّفها، لا محالة. فإذا غلبت، ضعفت البروة والرطوبة، وغلبت الحرارة واليبوسة. ويكون إمداد الضعيف بالجسم البارد الرطب، وهو الماء. ومعنى العطش هو الحاجة إلى البارد الرطب. فعَلَقَ الله تعالى البارد الرطب مدداً للبرودة والرطوبة، إذا غلبتا ،وخلق الأطعمة والأدوية وسائر الجواهر المتضادة، حتى إذا غلب شيء عورض بضده فانقهر. وهذا هو الإمداد. وإنّما تم ذلك بخلق الأطعمة والأدوية، وخلق الآلات المصلحة لها، وخلق المعرفة الهادية إلى استعمالها. وكلّ ذلك لحفظ الله، عز وجلّ، أبدان الحيوانات والمركبات من المتضادةات.

وهذه هي الأسباب التي تحفظ الإنسان من الهلاك الداخل. وهو متعرّض للهلاك من أسباب خارجة، كسباع ضارية وأعداء منازعة. فحفظه من ذلك بما خلق له من الجواسيس المنذرة بقرب العلوّ، وهي طلائعه، كالعين والأذن وغيرهما. ثمّ خلق له اليد الباطشة، والأسلحة الدافعة كالدرع والترس، والقاضية كالسيف والسكين. ثمّ ربّما يعجز مع ذلك عن الدفع، فأملّه بآلة الهرب، وهي الرحل للحيوان الماشي والجناح للطائر. وكذلك شمل حفظه، حلّت قدرته، كلّ ذرة في ملكوت السموات والأرض، حتى الحشيش الذي ينبت في الأرض يحفظ لبابه بالقشر

المقيت

معناه خالق الأقوات وموصلها إلى الأبدان، وهـي الأطعمـة، وإلى القلـوب، وهـي المعرفة. فيكون بمعنى الرزّاق، إلاّ أنّه أخصّ منه، إذ الرزق يتناول القوت وغـير القوت والقوت ما يُكتفى به في قوام البدن.

وإمّا أن يكون معناه المستولي على الشيء، القادر عليه. والاستيلاء يتمّ بالقدرة والعلم. وعليه يدلّ قوله، عزّ وحلّ: ﴿وَكَانَ اللهُ عَلَى كُلِّ شَيْء مُقِيتاً ﴾ [سورة النساء / الآية: ٨٥]، أي: مطّلعاً قادراً ،فيكون معناه راجعاً إلى القدرة والعلم. أمّا العلم فقد سبق، وأمّا القدرة فستأتي. ويكون بهذا المعنى وصفه بالمقيت أمّ من وصفه بالقادر وحده وبالعالم وحده، لأنه دالٌ على احتماع المعنيين، وبذلك يخرج هذا الاسم عن الترادف.

الحسبب

هو الكافي، وهو الذي من كان له كان حسبه، وا الله، سبحانه وتعالى، حسيبُ كلِّ أحدٍ وكافيه.. وهذا وصف لا تتصوّر حقيقته لغيره، فإنَّ الكفاية إنّما يحتاج إليها المكفيُّ لوجوده ولدوام وجوده ولكمال وجوده. وليس في الوجود شيء هو وحده كاف لكل شيء إلا الله عزّ وحلّ، فإنّه وحده كاف لكل شيء، لا لبعض الأشياء، أي هو وحده كاف ليحصل به وجودها، ويكول به وجودها، ويكول به وجودها.

ولا تظنّن أنّك إذا احتحت إلى طعام وشراب وأرض وسماء وشمس وغير ذلك، فقد احتجت إلى غيره، ولم يكن هو حسبك. فإنّه هو الذي كفاك بخلق الطعام والشراب والأرض والسماء، فهو حسبك. ولا تظنّن أنّ الطفل الذي يحتاج إلى أمّ ترضعه وتتعهّده، فليس الله حسيبه وكافيه. بل الله، عزّ وحلّ، حسيبه وكافيه، إذ خلق أمّه وخلق اللبن في ثديها، وخلق له الهداية إلى التقامه، وخلق الشفقة والمودّة في قلب الأمّ حتى مكّنته من الالتقام، ودعته إليه وحملته عليه.

الصلب، وطراوته بالرطوبة. وما لا يحفظ بمحرد القشر يحفظه بالشوك النابت منه، ليندفع به بعض الحيوانات المتلفة له، فالشوك سلاح النبات، كالقرون والمخالب والأنياب للحيوانات.

بل كل قطرة من ماء فمعها ملك حافظ يحفظها عن الهواء المضاد له. فإن الماء، إذا حعل في إناء وترك مدّة، استحال هواء، وسلب الهواء المضاد له صفة المائية عنه. ولو غُمَسْت الإصبع في ماء ورفعتها ونكستها تدلّت منها قطرة ماء، تبقى منكسة لا تنفصل، مع أنّ من شانها الهوي إلى أسفل. ولكنّها لو انفصلت وهي صغيرة، استولى الهواء عليها وأحالها. ولا تزال تمكث متدليّة حتى يجتمع إليها بقيّة البلل فتكبر القطرة، فتستجري على حرق الهواء بسرعة، ولا يستولي الهواء على إحالتها. وليس ذلك حفظاً منها لنفسها عن معرفة بضعفها وقوّة ضدّها وحاجة استمدادها من بقيّة البلل، وإنّما ذلك حفظ من ملك موكّل بها، بواسطة معنى متمكن من ذاتها. وقد ورد في الخير «أنّه لا تنزل قطرة من المطر إلاّ ومعها ملك يحفظها إلى أن تصل إلى مستقرها من الأرض» الماء عن تقليد بل عن بصيرة.

والكلام أيضاً في شرح حفظِ الله تعالى السمواتِ والأرضَ وما بينهما طويلٌ، كما في سائر الأفعال. وبه يعرف هذا الاسم، لا بمعرفة الاشتقاق في اللغة وتوهّم معنى الحفظ على الإجمال.

تنبيه

الحفيظ من العباد: من يحفظ حوارحه وقلبه، ويحفظ دينه عن سطوة الغضب وخلابة الشهوة و عداع النفس وغرور الشيطان. فإنّه على شفا حرف هار، وقد اكتنفته هذه المهلكات المفضية إلى البوار.

⁽۱) لم أحده.

فالكفاية، إنّما حصلت بهذه الأسباب، والله تعالى وحده هو المتفرّد بخلقها لأجله. ولو قبل لك: إن الأمّ وحدها كافية للطفل وهي حسبه، لصدّقت به و لم تقل: إنّها لا تكفيه لأنّه يحتاج إلى اللبن، فمن أين تكفيه الأمّ إذا لم يكن لبن؟ ولكنك تقول: نَعَم، يحتاج إلى اللبن، ولكن اللبن أيضاً من الأمّ، فليس محتاجاً إلى غير الأمّ. فاعلم أنّ اللبن ليس من الأمّ، بل هو والأمّ من الله، سبحانه وتعالى، ومن فضله وجُوده. فهو وحده حسب كلّ أحد. وليس في الوجود شيء وحده هو حسب شيء سواه، بل الأشياء يتعلّق بعض، وكلّها تتعلّق بقدرة الله، سبحانه وتعالى.

تنبيه:

ليس للعبد مدخل في هذا الوصف إلا بنوع من المحاز بعيد، وبالإضافة إلى بادئ الرأي وسابق الظن العاميّ. أمّا كونه بحازاً، فهو أنّـه إن كان كافياً لطفله في القيام بتعهّده، أو لتلميذه في تعليمه حتّى لم يفتقر إلى الاستعانة بغيره، كان واسطة في الكفاية و لم يكن كافياً، لأنّ الله، سبحانه وتعالى، هو الكافي، إذ لا قوام له بنفسه، ولا كفاية له بنفسه، فكيف يكون هو كفاية غيره!

واًمّا كونه بالإضافة إلى سابق النّطنّ، هو أنّه، وإنّ قدّر أنّسه مستقلّ بالكفاية وليس بواسطة، فهو وحده لا يكفي، إذ يحتاج إلى محل قسابل لفعله وكفايته، وهذا أقلّ الأمور، فالقلب الذي هو محلّ العلم لابدّ منه أولاً، ليكون هو كافياً في التعليم. والمعدة التي هي مستقرّ الطعام لابدّ منها لتكون كافية بإيصال الطعام إلى بدنه. وهذا، مع ما يحتاج إليه من أمور كثيرة، لا يحصيها ولا يدخل شيء منها في اختياره. فأقلّ درجات الفعل حاجته إلى فاعل وقابل. فالفاعل لا يكفي دون القابل أصلاً. وإنّما صحّ هذا في حتى الله، عزّ وجلّ، لأنّه خالق الفعل وخالق الحل القابل وخالق شرائط قبوله وما يكتنفه. ولكنّ بادئ الرأي ربّما يسبق إلى الفاعل، ولا يخطر بالبال غيره، فيظنّ أنّ الفاعل حسبه وحُده، وليس كذلك.

نَعَمْ، الحظّ الذي منه للعبد أن يكون الله وحده حسبه، بالإضافة إلى همته وإرادته، ,هو أنّه لا يريد إلاّ الله، عزّ وحلّ. فلا يريد الجنّة ولا يشغل قلبه بالنار ليحذر منها، بل يكون مستغرق الهمّ بنا لله تعالى وحده. وإذا كاشفه بجلاله قال: دلك حسبى، فلست أريد غيره ولا أبالي، فاتنى غيره أو لم يفت.

الجليل

هو الموصوف بنعوت الجلال. ونعوت الجلال هي العزّ والملك والتقائس والعلم والغنى والقدرة وغيرها من الصفات التي ذكرناها. فالجامع لجميعها هو الجليل المطلق، والموصوف ببعضها، حلالته بقدر ما نال من هذه النعوت. فالجليل المطلق هو الله، عزّ وحلّ، فقط. فكأنّ الكبير يرجع إلى كمال البذات، والجليل إلى كمال الصفات، والعظيم يرجع إلى كمال الذات والصفات جميعاً، منسوباً إلى إدراك البصيرة إذا كان بحيث يستغرق البصيرة ولا تستغرقه البصيرة.

ثم صفات الجلال، إذا نسبت إلى البصيرة المدركة لها سمّيت جمالاً وسمّدي المتصف به جميلاً. واسم الجميل في الأصل وضع للصورة الظاهرة المدركة بالبصر مهما كانت، بحيث تلائم البصر وتوافقه، ثم تُقِل إلى الصورة الباطنة التي تدرك بالبصائر، حنّى يمّال: سيرة حسنة جميلة، ويقال: خُلُق جميل، وذلك يمدك بالبصائر لا بالأبصار والصورة الباطنة إذا كانت كاملة، متناسبة، حامعة جميع كمالاتها اللائفة بها، كما ينبغي وعلى ما ينبغي، فهي جميلة بالإضافة إلى البصيرة الباطنة والاعتراز أكثر ممّا يدرك صاحبها، عند مطالعتها، من اللذة والبهجة والاعتراز أكثر ممّا يدركه الناظر بالبصر الظاهر إلى الصورة الجميلة. فالحميل الحق المطلق هو الله، سبحانه وتعالى، فقط، لأنّ كلّ ما في العالم من جمال وكمال وبهاء وحُسن فهو من أنوار ذاته وآثار صفاته. وليس في الوجود موجودٌ له الكمال المطلق الذي لا مثنويّة فيه، لا وجوباً ولا إمكاناً، سواه. ولذلك يمدك عارفه والناظر إلى الصورة معه نعيم الجنّة وجمال الصورة جماله من البهجة والسرور واللذة والغبطة ما يستحقر معه نعيم الجنّة وجمال الصورة

لطيف الشجرة، طيّب الثمرة، سهل القطاف، قريب المتناول، سليم عن الشوك والأسباب الموذية، بخلاف النحل.

الرقيب

هو العليم الحفيظ. فَمن راعى الشيء حتّى لم يغفل عنه، ولاحظه ملاحظة دائمة لازمة لزوماً لو عرفه الممنوع عنه لما أقدم عليه، سمّى رقيباً. فكأنّه يرجع إلى العلم والحفظ، ولكن باعتبار كونه لازماً دائماً، بالإضافة إلى ممنوع عنه، محروس عن المتناول.

تنبيه:

وَصَّفُ المراقبة للعبد إنّما يحمد إذا كانت مراقبته لربّه وقلبه. وذلك بأن يعلم أنّ الله تعالى رقيبه وشاهده في كلّ حال، ويعلم أنّ نفسه عدوّ له، وأنّ الشيطان عدو له، وأنهما ينتهزان منه الفرص حتّى يحملانه على الغفلة والمخالفة، فيأخذ منهما حدّره بأن يلاحظ مكانهما وتلبيسهما ومواضع انبعاثهما، حتّى يسدّ عليهما المنافذ والمجاري. فهذه مراقبته.

الجيب

هو الذي يقابل مسألة السائلين بالإسعاف، ودعاء الداعسين بالإحابسة، وضرورة المضطّرين بالكفاية، بل يُنعم قبل النداء، ويتفضّل قبل الدعاء. وليس ذلك إلا لله، عزّ وعلا، فإنّه يعلم حاحة المحتاجين قبل سؤالهم، وقد علمها في الأزل، فديّر أسباب كفاية الحاحات بخلق الأطعمة والأقوات، وتيسير الأسباب والآلات الموصلة إلى جميع المهمّات.

تنبيه:

العبد ينبغي أن يكون بحيباً، أوّلاً لربه تعالى، فيما أمره به ونهاه عنه وفيما ندب إليه ودعاه، ثمّ لعباده، فيما أنعم الله، عزّ وحلّ، عليه بالاقتدار عليه، وفي إسعاف كـلّ

المبصرة، بل لا مناسبة بين جمال الصورة الظاهرة وبين جمال المعاني الباطنة المدركة بالبصائر.

وهذا المعنى كشفنا عنه الغطاء في كتاب المحبة من كتب (إحياء علوم الدين).

فإذا ثبت أنّه حليل وجميل، فكل جميل فهو محبوب ومعشوق عند مدرك جماله. فلذلك كان الله، عزّ وحلّ، محبوباً، ولكن عند العارفين، كما تكون الصورة الجميلة الظاهرة محبوبة، ولكن عند المبصرين لا عند العميان.

لنبيه

الجليل الجميل من العباد من حسنت صفاته الباطنة التي تستلذها القلوب البصيرة. فأمّا جمال الظاهر فنازل القدر.

الكريم

هو الذي إذا قدر عفا، وإذا وعد وفي، وإذا أعطى زاد على منتهى الرحاء، ولا يبالي كم أعطى ولمن أعطى. وإن رفعت حاجة إلى غيره لا يرضى، وإذا حُفي عاتب وما استقصى. ولا يضيع من لاذ به والنجأ، ويغنيه عن الوسائل والشفعاء. فمن احتمع له جميع ذلك لا بالتكلف، فهو الكريم المطلق. وذلك لله، سبحانه وتعالى، فقط.

تنبيه:

هذه الخصال قد يتحمّل العبد في اكتسابها، ولكن في بعض الأمور، ومع نوع من التكلّف. فلذلك قد يوصف بالكريم. ولكنّه ناقص بالإضافة إلى الكريم المطلق. وكيف لا يوصف به العبد وقد قال رسول الله ﷺ: «لا تقولوا للعنب الكرم، فإنّ الكرم هو الرحل المسلم»(١). وقيل: إنّما وصف شجرة العنب بالكرم لأنّه

⁽۱) رواه البحاري رقم (۱۰ ٤٦٥/ع و ٤٦٧) ومسلم (٢٢٤٧) وقال ابن الجوزي: إنما نهى عسن همذا لأن العرب كمانوا يسمونها كرماً لما يدعون من إحداثها في قلوب شاريها من الكرم فنهى عن تسميتها بما تحدح به لتأكيد ذمهما وتحريمها وصلم أن قلب المؤمن لما فيه من تور الإيمان أولى بذلك الإسم.

الحكيم

ذو الحكمة. والحكمة عبارة عن معرفة أفضل الأشياء بأفصل العلوم. وأجل الأشياء هو الله سبحانه. وقد سبق أنّه لا يعرف كنه معرفته غيره. فهو الحكيم الحقّ. لأنّه يعلم أجلّ الأشياء بأجلّ العلوم، إذ أجلّ العلوم هو العلم الأزليّ الدائم الذي لا يتصوّر زواله، المطابق للمعلوم مطابقة لا يتطرّق إليه خفساء ولا شبهة. ولا يتصف بذلك إلاّ علم الله، سبحانه وتعالى. وقد يقال لمن يحسن دقائق الصناعات ويحكمها. ويتقن صنعتها: حكيم. وكمال ذلك أيضاً ليس إلاّ الله تعالى، فهو الحكيم الحقّ.

ئنبية:

من عرف جميع الأشياء ولم يعرف الله ،عزّ وحلّ، لم يستحقّ أن يسمّى حكيماً، لأنه لم يعرف أجلّ الأشياء وأفضلها. والحكمة أجلّ العلوم، وجلالة العلم بقدر حلالة المعلوم، ولا أجلّ من الله، عزّ وحلّ. ومن عرف الله تعالى، فهو حكيم وإن كان ضعيف الفطنة في سائر العلوم الرسميّة، كليل اللسان، قاصر البيان فيها. إلا أنّ نسبة حكمة العبد إلى حكمة الله تعالى كنسبة معرفته به إلى معرفته بذاته، وشتّان بين الحكمتين، ولكنّه مع بعده عنه فهو أنفس المعارف وأكثرها خيراً. ومن أوتى الحكمة فقد أوتى خيراً كثيراً.

نَعَمْ، من عرف الله كان كلامه مخالفاً لكلام غيره، فإنّه قلّما يتعرّض للمجزئيّات، بل يكون كلامه كليّاً، ولا يتعرّض لمصالح العاجلة، بل يتعسرّض لما ينفع في العاقبة. ولمّا كان ذلك أظهر عند الناس من أحوال الحكيم من معرفته بما لله، عزّ وحلّ، ربّما أطلق الناس اسم الحكمة على مثل تلك الكلمات الكليّة. ويقال للناطق بها: حكيم.

لواسع

مشتق من السعة. والسعة تضاف مرّة إلى العلم، إذا اتسع وأحاط بالمعلومات الكثيرة. وتضاف أخرى إلى الإحسان وبسط النّعَم، وكيف ما قُدَّر، وعلى أيّ شيء نُزَّل. فالواسع المطلق هو الله، سبحانه وتعلى، لأنّه إن نُظر إلى علمه، فلا ساحل لبحر معلوماته، بل تنفد البحار لو كانت مداداً لكلماته. وإن نُظر إلى إحسانه ونعمه، فلا نهاية لمقدوراته. بل وكلّ سعة وإن عظمت فتنتهي إلى طرف، والمذي لا ينتهي إلى طرف فهو أحق باسم السعة. والله، سبحانه وتعالى، هـو الواسع المطلق، لأنّ كلّ واسع، بالإضافة إلى ما هو أوسع منه ضيّق. وكلّ سعة تنتهي إلى طرف، فالزيادة عليه متصوّرة. وما لا نهاية له ولا طرف فلا يتصوّر عليه زيادة.

تنبيه:

سعة العبد في معارفه وأخلاقه. فإن كثرت علومه، فهو واسع بقـدر سعة علمه، وإن اتسعت أخلاقـه حتّى لم يضيّقها خوف الفقـر وغيـظ الحسـد وغلبـة الحرص وسائر الصفات، فهو واسع. وكلّ ذلك فهو إلى نهاية. وإنّما الواسع الحـقّ هو الله تعالى.

⁽١) رواه البحاري (١٤٧/٥) و(٢١٣/٩) والكُراع: (بضم الكاف وتخفيف الراء وآخره عين مهمنة) من الدابة ما بسين الركيتين إلى الساق.

ينفذ "(). وقوله: «الصبر نصف الإعان، واليقين الإعان كله ")، فهذه الكلمات وأمثالها تسمّى حكمة وصاحبها يسمّى حكيماً.

الودود

هو الذي يحبّ الخير لجميع الخلق فيحسن إليهم ويثني عليهم، وهو قريب من معنى الرحيم، لكنّ الرحمة إضافة إلى مرحوم، والمرحوم هو المحتاج والمضطّر، وأفعال الرحيم تستدعي مرحوماً ضعيفاً، وأفعال الودود لا تستدعي ذلك، بل الإنعام على سبيل الابتداء من نتاتج الودّ. وكما أنّ معنى رحمته، سبحانه وتعالى، إرادته الخير للمرحوم، وكفايتُه له، وهبو منزّه عن رقّة الرحمة، فكذلك وده إرادتُه الكرامة والنعمة، وإحسانُه وإنعامُه، وهو منزّه عن ميل المودّة والرحمة. لكنّ المودّة والرحمة لا تراد في حقّ المرحوم والمودود إلا لشمرتهما وفائدتهما، لا للرقة والميل. فالفائدة هي لبابُ الرحمة والمودّة، وروحُهما. وذلك هو المتصوّر في حقّ الله، سبحانه وتعالى، دون ما هو مقارن لهما وغير مشروط في الإفادة.

تنبيه:

الودود من عباد الله من يريد لخلق الله كلّ ما يريده لنفسه. وأعلى من ذلك من يؤثرهم على نفسه. كمن قال واحد منهم: أريد أن أكون حسراً على النار يعبر عليّ الخلق ولا يتأذون بها. وكمال ذلك أن لا يمنعه عن الإيشار والإحسان الغضب والحقد وما ناله من الأذى. كما قال رسول الله يجلا، حيث كسرت رباعيّته، وأدمى وجهه وضرب: «اللهم اغفر لقومى، فإنّهم لا يعلمون» ". فلم يمنعه سوء صنيعهم عن

وذلك مثل قول سيّد البشر، صلاة الرحمن وسلامه عليه: «رأس الحكمة مخافة الله»(۱). وقوله ﷺ: «الكيّس مَنْ دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله»(۱). وقوله، عليه الصلاة والسلام: «رسا قلّ وكفى خير مما كثر والهي»(۱). وقوله، ﷺ: «من أصبح معافى في بدنه، آمناً في سربه، عنده قوت يومه؛ فكأنّما حيزت له الدنيا بحذافيرها»(أ) وقوله، عليه أفضل الصلاة: «كن ورعاً تكن أعبد الناس، وكن قنعاً تكن أشكر الناس»(ق. وقوله: «البلاء موكّل بلنطق»(۱). وقوله: «السعيد مَن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»(۱). وقوله: «الصمت حكمة وقليل فاعله»(۱). وقوله: «القناعة مال لا

⁽١) رواه القضاعي في (مسند الشهاب) (٦٣) وهو حديث ضعيف.

⁽٧) رواه أبو نعيم في (الحليمة) (٣٤/٥) والخطيب في (تاريخسه) (٢٢٦/١٣) والبيهقسي (٤٨ و٩٧١٧-٩٧١) والقضاعي في (مسند الشهاب) (١٥٥٨) وهو حديث ضعيف.

⁽٣) راجع البخاري (٢٤٩/١٢، ٢٥٠) ومسلم (١٧٩٢).

⁽١) قال العراقي في تخريج أحاديث (الإحياء): رواه أبو بكر ابن لال الفقيه في (مكارم الأحمادق) والبيهقي في (شعب الإنمان) رقم (٧٤٧ و٧٤٣ و٤٤٧) وضعفه من حديث ابن مسعود، ورواه في (دلائل النبوة) من حديث عقبة بن عامر، ولا يصبح أبضاً، والقضاعي عن أنس رضي الله عنه وهو ضعيف.

⁽٢) أعرجه الترمذي رقم (٢٤٥٩) وقال: حسن، وابن ماحه رقم (٤٢٦) وفي سنده أبو بكر ابن عبد الله بين أبي مهيم الغساني وهو ضعيف كان قد سرق بيته فاختلط. والحاكم في (المستدرك) (٧/٢ه و٤/١٥٢) وصححه على شرط البخاري، وتعقيه المذهبي يقوله إلا وا لله أبو بكر واه، وأحمد في (المسند) (١٣٤/٤).

⁽٣) قال الهيشمي في (المجمع) (٢٥٦/١): رواه أبر يعلى (١٠٥٣) ورحاله رحال الصحيح غير صدقة بن الربيع وهو ثقة.
(٤) رواه المومذي رقم (٢٣٤٦) وابن ماحه (٣٣٤٩) وقال المؤمذي: حسن. والحميدي (٤٣٩) والبحاري في والأدب المقرد) (٣٠٠) وفي سنده عبد بن أبي شميلة لم يوثقه غير ابن حبان وشيحه مجهول لكن يشهد قه حديث أبي الدرداء عند ابن حبان (٣٠٠٣) فهو حسن كما قال المؤمذي.

 ⁽٥) رواه ابن ماجه (٤٢١٧) والبيهقي عن أبي هريرة رضي الله عنه والحرائطي (٢١٩) وإستاده حسن وتحاسه:
 (رواحب للناس ما تحيه لنفسك تكن مومناً، وأحسن بحاورة من حاورك تكن مسلماً، وأقل الضحك فإن كثرة الضحك عيت القلب).

⁽٦) رواه القضاعي في (مسند الشهاب) (٢٢٧ و٢٧٨) وهو حديث ضعيف.

 ⁽٧) رواه الترمذي رقم (٢٣١٨) وابن ماحه (٣٩٧٦) والميشي في المحمم (١٨/٨) وله شاهد من حديث الحسين بن علي عند أحمد والطيراني، قالحديث صحيح. انظر (فيض القدير) (٢/٦).

⁽٨) قطعة من حديث رواه مسلم رقم (٤٦٤) وابن ماحه (٤٦).

 ⁽٩) رواه القضاعي في (مسند الشهاب) (٢٤٠) عن أنس رضي الله عنه والفردوس عن ابن عسر رضي الله عنهما وهو حديث ضعيف.

أن الإنسان خلق للأبد وأنّه لا سبيل عليه للعدم. نَعَمْ، تارة يقطع تضرّفه عن الجسد فيقال: مات، وتارة يعاد إليه فيقال: أحيى وبعث، أي أحيى حسده. وكَشْف ذلك بالحقيقة تمّا لا يحتمله هذا الكتاب.

وأمّا ظنّهم أنّ البعث ليس إيجاداً ثانياً، وهو مشل الإيجاد الأوّل، فغير صحيح ، بل البعث إنساء آخر، لا يناسب الإنشاء الأوّل أصلاً. وللإنسان نشآت كثيرة، وليست هي نشأتين فقط. ولذلك قال تعالى: هوو نُنشِعكُمْ فِيْمَا لا تَعْلَمُونَ إسورة الواقعة / الآية : ٢٦]. ولذلك قال تعالى بعد خلق المضغة والعلقة وغير ذلك: هو أُنشَاناهُ حَلْقاً آخر فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الخَالِقِينَ ﴾ [سورة المؤمنون / الآية: ١٤]. بل النطفة نشأة من الراب، والعلقة بشأة من النطعة، والمضغة نشأة من العلقة، والروح وخلالته وكونه أمراً ربّائيّا، قال عند ذلك: نشأة من المضغة. ونشرف نشأة الروح وخلالته وكونه أمراً ربّائيّا، قال عند ذلك: وقال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوح قُلِ الرُّوح مِنْ أَمْرِ ربّي ﴾ [سورة المؤمنون / الآية: ١٤]. هو وقال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوح قُلِ الرُّوح مِنْ أَمْرِ ربّي ﴾ [سورة المؤمنون / الآية التمييز وقال تعالى: فويَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوح قُلِ الرُّوح مِنْ أَمْرِ ربّي ﴾ [سورة المؤمنون / الآية التمييز وما الذي يظهر بعد سبع سنين نشأة أخرى، ثمّ خلق التميز المقاربة إلى المؤرة المؤرة أخرى، ثمّ ظهور حاصية الولاية لمن رزق تلك الخاصية نشأة أخرى، ثمّ ظهور حاصية النبوة بعد ذلك نشأة أخرى، وهي نوع من البعث، وا الله، سبحانه وتعالى، باعث النبوة بعد ذلك نشأة أخرى، وهي نوع من البعث، وا الله، سبحانه وتعالى، باعث الرسل، كما أنّه الباعث يوم النشور.

وكما أنه يعسر على ابن المهد فهم حقيقة التمييز قبل حصول التمييز، ويعسر على الميز فهم حقيقة العقل وما ينكشف في طوره من العجائب قبل حصول العقل، فكذلك يعسر فهم طور الولاية والنبوّة في طور العقل. فإنّ الولاية طور كمال وراء نشأة العميز، والتمييز طور كمال وراء نشأة العميز، والتمييز طور كمال وراء نشأة الحواسّ. وكما أنّ من طباع الناس إنكار ما لم يبلغوه و لم

إرادته الخير لهم. وكما أمر، ﷺ، عليًا رضي الله عنه، حيث قال: «إن أردت أن تسبق المقرّبين، فَصِلْ من قَطَعَكَ، وأعطِ من حَرَمَك، واعفُ عمّن ظلمك»(١٠).

الجيد

هو الشريف ذاته، الجميل أفعاله، الجزيل عطاؤه ونواله. كما أن شرف المذات إذا قارنه حسنُ الفعال سُمّي بحداً. وهو الماحد أيضاً، ولكنّ أحدهما أدلُّ على المبالغة، وكأنه يجمع معاني اسم الجليل والوهّاب والكريم. وقد سبق الكلام فيها.

الباعث

هو الذي يُحيي الخلق يوم النشور، ويعث مَن في القبور، ويحسّل ما في الصدور. والبعث هو النشأة الآخرة. ومعرفة هذا الاسم موقوفة على معرفة حقيقة البعث، وذلك من أغمض المعارف. وأكثر الخلق منه على توهّمات بحملة وتخيّلات مبهمة، وغايتهم فيه تخيّلهم أنّ الموت عدم والبعث إيجاد مبتدأ بعد عدم، مشل الإيجاد الأوّل. فظنّهم أنّ الموت عدمً، غلط، وظنّهم أنّ الإيجاد الثاني مثل الإيجاد الأوّل غلطً.

فأمّا ظنّهم أنّ الموت عدم، فهو باطل. بل القبر إمّا حفرة من حفر النيران أو روضة من رياض الجنّة (١). والميت إمّا من السعداء، وأولئك ليسوا ﴿أَمُواتاً بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ. فَرِحِينَ بما آتَاهُمُ الله مِنْ فَضْلِهِ ﴾ [سورة آل عمران/ الآية: ١٦٩ و ١٧٠]. وإمّا من الأسقياء، وهم أيضاً أحياء. ولذلك ناداهم رسول الله على وقعة بدر وقال: «إنّي وجدت ما وعدني ربّي حقاً، فهل وجدتم ما وعد ربّكم حقاً؟)، ثمّ لمّا قبل له: «كيف تنادي قوماً قد حَيَّفُوا؟» قال: «ما أنتم بأسمع لِمَا أقول منهم، لكنّهمم لا يقدرون أن يجيبوا» (١). والمشاهدة الباطنة دلّت أرباب البصائر على

⁽١) راجع: (مستد أحمد): ١٥٨/٤.

⁽٢) رواه الزمذي رقم (٢٤٦٢) وإمساده صعيف. انظر حامع الأصول (١١/٠/١١).

⁽٢) وواه البحاري (٢٣٤/٧) ومسلم (٢٨٧٥) ورواه أحمد في (للسند) (١٣١/٢).

أضيف إلى الأمور الظاهرة فهو الشهيد. وقد يعتبر مع هذا أن يشهد على الخلق يوم القيامة بما علم وشاهد منهم. والكلام في هذا الاسم يقرب من الكلام في العليم والخبير، فلا نعيده.

الحق

هو في مقابلة الباطل، والأشياء قد تستبان بأضدادها. وكلّ ما يخبر عنه، فإمّا باطل مطلقاً، وإمّا حقّ مطلقاً، وإما حقّ من وجه باطل من وجه. فالممتنع بذاته هو الباطل مطلقاً، والواجب بذاته هو الحقّ مطلقاً، والممكن بذاته الواجب بغيره هو حقّ من وجه باطلّ من وجه. فهو من حيث ذاته لا وجود له، فهو باطل. وهو من جهة غيره مستفيد للوجود، فهو من هذا الوجه الذي يلي مفيد الوجود موجود فهو من ذلك الوجه حقّ، ومن جهة نفسه باطل. فلذلك قال تعالى: ﴿كُلُ شَيْء هَالِكُ إِلاَ وَجُهّهُ ﴾ [سورة القصص / الآية: ٨٨]. وهو كذلك أزلاً وأبداً، ليس ذلك في حسال دون حال، لأنّ كلّ شيء سواه، أزلاً وأبداً، من حيث ذاته، لا يستحق الوجود، ومن جهته يستحق، فهو باطل بذاته، حقّ بغيره، وعند هذا تعرف أنّ الحقّ المطلق ومن جهته يستحق، فهو باطل بذاته، حقّ بغيره، وعند هذا تعرف أنّ الحقّ المطلق هو الموجود الحقيقي بذاته، الذي منه يأخذ كلُّ حقّ حقيقته.

وقد يقال أيضاً للمعقول الذي صادف به العقلُ الموجودَ حتى طابقه إنه حقّ. فهو من حيث ذاته يُسمّى موجوداً، ومن حيث إضافته إلى العقل الذي أدركه على ما هو عليه يسمّى حقّاً. فإذًا، أحق الموجودات بأن يكون حقّاً هبو الله تعالى، وأحق المعارف بأن تكون حقّاً هي معرفة الله، عزّ وحلّ، فإنّه حقّ في نفسه، أي مطابق للمعلوم أزلا وأبداً. ومطابقته لذاته لا لغيره، لا كالعلم بوجود غيره، فإنّه لا يكون إلا ما دام ذلك الغير موجوداً، فإذا عدم عاد ذلك الاعتقاد باطلاً. وذلك الاعتقاد أيضاً لا يكون حقّاً لذات المعتقد، لأنه ليس موجوداً لذاته، بل هو موجود لغيره.

وقد يطلق ذلك على الأقوال، فيقال: قول حقّ وقـول بـاطل. وعلى ذلك، فأحقّ الأقوال قولك: لا إله إلا الله، لأنّه صادق أبداً وأزلاً، لذاته لا لغيره. ينالوه. حتى إن كل واحد ينكر ما لم يشاهده ولم يحصل له، ولا يؤمن بما غاب عنه. فمن طباعهم إنكار الولاية وعجائبها، والنبوة وغرائبها، بل من طباعهم إنكار النشأة الثانية والحياة الآخرة، لأنهم لم يبلغوها بعد. ولو عرض طور العقل وعالمه وما يظهر فيه من العجائب على الميز لأنكره وجحده وأحال وجوده. فمن آمن بشيء تما لم يبلغه، فقد آمن بالغيب، وذلك هو مفتاح السعادات.

وكما أنّ طور العقل وإدراكاته ونشأته بعيد المناسبة عن الإدراكات التي قبله، فكذلك النشأة الآخرة بالأولى. وهذه النشآت هي أطوار ذات واحدة ومراقبها السيّ تصعد فيها إلى درجات الكمال، حتّى تقرب من الحضرة التي هي منتهى كلّ كمال، وتكون عند الله، عزّ وجلّ، بين ردّ وقبول، وححاب ووصول. فإن قبل رُقي إلى أعلى العليّين، وإلاّ رُدّ إلى أسفل السافلين، والمقصود أن لا مناسبة بين النشأتين إلاّ من حيث الاسم. ومن لم يعرف النشأة والبعث لم يعرف معنى اسم الباعث، وشرح ذلك يطول، فلنتجاوزه.

تنبيه:

حقيقة البعث ترجع إلى إحساء الموتى بإنشائهم نشأة أخرى. والجهل هو الموت الأكبر، والعلم هو الحياة الأشرف. وقد ذكر الله، سبحانه وتعالى، العلم والجهل في كتابه العزيز وسماهما حياة وموتاً. ومن رقى غيره من الجهل إلى المعرفة فقد أنشأه نشأة أخرى، وأحياه حياة طيبة. فإن كان للعبد مدخل في إفادة الخلق العلم ودعائهم إلى الله تعالى، فذلك نوع من الإحياء، وهي رتبة الأنبياء ومن يرثهم من العلماء.

الشهيد

يرجع معناه إلى العليم مع خصوص إضافة، فإنّ الله، عزّ وحلّ، عالم الغيب والشهادة. والغيب عبارة عمّا بطن، والشهادة عمّا ظهر، وهـــو الـذي يشــاهد. فـإذا اعتبر العلم مطلقاً فهو العليم، وإذا أضيف إلى الغيب والأمور الباطنة فهو الخبير، وإذا

وأكثر الخلق يسرَوْن كلّ شيء سواه، فيستشهدون عليه بما يرونه. وهم المحاطبون بقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [سورة الأعراف / الآية: ١٨٥].

والصدّيقون لا يَرَوْن شيئاً سواه، فيستشهدون به عليه. وهم المخاطبون بقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكُفُ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيْدٌ ﴾ [سورة فصلت / الآية: ٥٣].

لوكيل

هو الموكول إليه الأمور. ولكنّ الموكول إليه ينقسم إلى من يوكل إليه بعيض الأمور، وذلك ناقص، وإلى من يوكل إليه الكلّ، وليس ذلك إلّا الله، سبحانه وتعالى. والموكول إليه ينقسم إلى من يستحقّ أن يكون موكولاً إليه، لا بذاته ولكن بالتفويض والتولية؛ وإلى من يستحق بذاته أن تكون الأمور موكولة إليه والقلوب متوكّلة عليه ، لا بتولية وتفويض من جهة غيره، وذلك هو الوكيل المطلق. والوكيل أيضاً ينقسم إلى من يفي عما وكلّ إليه وفاء تاماً من غير قصور، وإلى من لا يفي بالجميع. والوكيل المطلق هو الذي الأمسور موكولة إليه، وهو مليّ بالقيام بها، وفيّ بإتمامها، وذلك هو الله تعالى فقط. وقد فهمت من هذا مقدار مدخل العبد في معنى هذا الاسم.

القويّ المتين

القوّة تدلّ على القدرة التامّة، والمتانة تدلّ على شــدّة القـوّة. وا الله ،سبحانه وتعالى، من حيث إنّه بالغ القدرة، تامّها، قويّ؛ ومن حيث إنّه شــديد القــوة، متـينّ. وذلك يرجع إلى معانى القدرة، وسيأتى ذلك.

الوليّ

هو المحبّ الناصر، ومعنى ودّه ومحبّته قد سبق. ومعنى نصرتـه ظـاهر، فإنّـه يقمع أعــداء الديـن وينصـر أوليـاءه. قـال الله، سبحانه وتعـالى: ﴿ اللهُ وَلِـيُّ الَّذيـنَ

فإذاً، يطلق الحتى على الوجود في الأعيان، وعلى الوجود في الأذهان، وهو المعرفة، وعلى الوجود الذي في اللسان، وهو النطق. فاحتى الأشياء بسأن يكون حقاً هو الذي يكون وجوده ثابتاً لذاته، أزلاً وأبداً، ومعرفته حقاً أزلاً والشهادة له حقاً أزلاً وأبداً. وكل ذلك لذات الموجود الحقيقي، لا لغيره.

تنبيه:

حظ العبد من هذا الاسم أن يرى نفسه باطلاً؛ ولا يرى غير الله، عز وحل، حقاً. والعبد إن كان حقاً، فليس حقاً بنفسه، بـل هـو حـق بـا لله، عز وحل، فإنه موجود به لا بذاته، بل هو بذاته باطل لولا إيجاد الحق له. فقد أخطأ مـن قـال: «أنا الحقي، إلا بأحد التأويلين:

أحدهما أن يعني أنّه بالحقّ. وهذا التأويل بعيد، لأنّ اللفظ لا يُنبئ عنه، ولأنّ ذُلك لا يخصّه، بل كلّ شيء سوى الحقّ فهو بالحقّ.

التأويل الثاني، أن يكون مستغرقاً بـالحقّ حتّى لا يكـون فيـه متّسـعٌ لغـيره. وماأخذ كلّية الشيء واستغرقه، فقد يقال إنّه هو، كما يقول الشاعر:

أنا من أهوى ومن أهوى أنا نحن روحان حللتا بدناً

ويعني به الاستغراق.

وأهل التصوّف، لمّا كان الغالب عليهم رؤية فناء أنفسهم من حيث ذاتهم، كان الجاري على لسانهم من أسماء الله تعالى، في أكثر الأقوال والأحوال، هو الحقّ، لأنّهم يلحظون الذات الحقيقيّة، دون ما هو هالك في نفسه.

وأهل الكلام، لمّا كانوا أبعد في مقام الاستدلال بالأفعال، كان الجاري على لسانهم في الأكثر اسم البارئ، الذي هو بمعنى الخالق.

⁽¹⁾ البيت للحلاج. انظر ديرانه.

المبدئ المعيد

معناه الموجد، لكنّ الإيجاد إذا لم يكن مسبوقاً بمثله سُمّي إبداء، وإذا كان مسبوقاً بمثله سُمّي إعادة. والله، سبحانه وتعالى، بندأ خلق الناس، ثمّ هو الذي يعيدهم، أي يحشرهم. والأشياء كلها منه بدأت وإليه تعود، وبه بدأت وبه تعود.

لْمُحْيى االْمُميت

هذا أيضاً يرجع إلى الإيجاد، ولكنّ الموجود إذ كان هو الحياة سُمّي فعله إحياء، وإذا كان هو الحياة إلاّ الله، إحياء، وإذا كان هو الموت سُمّي فعله إماتة. ولا خالق للموت والحياة إلاّ الله عزّ وجلّ. وقد سبقت الإشارة إلى معنى الحياة في اسم الباعث، فلا نعيده.

الحي

هو الفعّال الدرّاك، حتّى إنّ من لا فعل له أصلاً ولا إدراك، فهو ميت. وأقلّ درجات الإدراك أن يشعر المدرك بنفسه، فما لا يشعر بنفسه فهو الجماد والميت. فالحيّ الكامل المطلق هو الذي يندرج جميع المدركات تحت إدراكه، وجميع الموجودات تحت فعله، حتّى لا يشذّ عن علمه مدرك، ولا عن فعله مفعول. وذلك الله، عزّ وحلّ، فهو الحيّ المطلق، وكلّ حيّ سواه، فحياته بقدر إدراكه وفعله، وكلّ ذلك محصور في قلّة. ثم إنّ الأحياء يتفاوتون فيه، فمراتبهم بقدر تفاوتهم، كما سبقت الإشارة إليه في مراتب الملائكة والإنس والبهائم.

القيوم

اعلم أنّ الأشياء تنقسم إلى ما يفتقر إلى محلّ، كالأغراض والأوصاف، فيقال فيها: إنّها ليست قائمة بأنفسها؛ وإلى ما لا يحتاج إلى محلّ، فيقال: إنّه قمائم بنفسه، كالجواهر. إلاّ أنّ الجوهر، وإن قام بنفسه مستغنياً عن محلّ يقوم به، فليس مستغنياً

آمَنُوا﴾ [سورة البقرة / الآية: ٢٥٧]. وقال تعالى: ﴿ فَلِكَ بِأَنَّ اللهُ مَوْلَى الذينَ آمَنُوا وَأَنَّ الكَافِرِينَ لا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [سورة محمد / الآية: ١١]، أي لا نــاصر لهــم. وقــال، عزّ وحلّ: ﴿ كَتَبَ اللهُ لأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [سورة المحادلة / الآية: ٢١].

تنبية:

الوليّ من العباد من يحسب الله، عزّ وحلّ، ويحسب أولياءه وينصره وينصر أولياءه ويعادي أعداءه. ومن أعدائه النفس والشيطان، فمن خذلهما ونصر أمر الله تعالى ووالى أولياء الله وعادى أعداءه فهو الولي من العباد.

الحميد

هو المحمود المثنى عليه. وا الله عزّ وحلّ هو الحميد بحمده لنفسه أزلاً ، وبحمد عباده له أبداً. ويرجع هذا إلى صفات الجلل والعلوّ والكمال، منسوباً إلى ذكر الذاكرين له، فإنّ الحمد هو ذكر أوصاف الكمال من حيث هو كمال.

تنبية:

الحميد من العباد من حُمدت عقائده وأخلاقه وأعماله وأقواله كلّها من غير مثنوية. وذاك هو محمّد ﷺ، ومَن يقرب منه من الأنبياء ومَن عداهم من الأولياء والعلماء. وكلّ واحد منهم حميد بقدر ما يحمد من عقائده وأخلاقه وأعماله وأقواله، وإذا كان لا يخلو أحد عن مذمّة ونقص، وإن كثرت محامده. فالحميد المطلق هو الله تعالى.

المحصى

هو العالم، ولكن إذا أضيف العلم إلى المعلومات، من حيث يحصي المعلومات ويعدّها ويجيط بها، سُمِّي إحصاء. والمُحصي المطلق هو الذي ينكشف في علمه حــدّ كل معلوم وعددُه ومبلغه.

والعبد، وإن أمكنه أن يُحصي بعلمه بعض المعلومات ،فإنّه يعجز عن حصر أكثرها. فمدخله في هذا الاسم ضعيف، كمدخله في أصل العلم.

وأمّا الذي لا يثنى، فهو الذي لا نظير له، كالشمس مثلاً. فإنّها، وإن كانت قابلة للانقسام بالوهم، متجزّئة في ذاتها لأنّها من قبيل الأجسام، فهمي لا نظير لهما، إلاّ أنّه يمكن ان يكون لها نظير. فإن كان في الوجود موجود يتفرّد بخصوص وحوده تفرّداً لا يتصوّر أن يشاركه غيره فيه أصلاً، فهو الواحد المطلق أزلاً وأبداً.

والعبدُ إنّما يكون واحداً إذا لم يكن له في أبناء جنسه نظير في خصلة من خصال الخير. وذلك بالإضافة إلى أبناء جنسه وبالإضافة إلى الوقت، إذ يمكن أن يظهر في وقت آخر مثله، وبالإضافة إلى بعض الخصال دون الجميع. فلا وحدة على الإطلاق إلا لله تعالى.

الصمد

هو الذي يُصمد إليه في الحواثج ويُقصد إليه في الرغائب، إذ ينتهمي إليه مُنتهى السؤدد. ومن جعله الله تعالى مقصد عبادِه في مهمّات دينهم ودنياهم، وأجرى على يده ولسانه حوائج خلقه، فقد أنعم عليه بحظّ من معنى هذا الوصف. لكنّ الصمد المطلق هو الذي يُقِصد إليه في جميع الحوائج، وهو الله، سبحانه وتعالى.

القادر المقتدر

معناهما ذو القدرة، لكنّ المقتدر أكثر مبالغة. والقدرة عبارة عن المعنى الذي به يوجد الشيء متقدّراً بتقدير الإرادة والعلم، واقعاً على وفقهما. والقادر هو الـذي إن شاء فَعَل، وإن شاء لم يفعل، وليس من شرطه أن يشاء لا محالة. فإنّ الله قادر على إقامة القيامة الآن، لأنّه لو شاء أقامها. فإن كان لا يقيمها، لأنّه لم يشاها ولا يشاؤها، لما جرى في سابق علمه من تقدير أجلها ووقتها، فلذلك لا يقدح في القدرة. والقادر المطلق هو الذي يخترع كلّ موجود اختراعاً يتفرد به ويستغني فيه عن معاونة غيره، وهو الله تعالى.

عن أمور لابدّ منها لوجوده، وتكون شرطاً في وجوده. فلا يكون قائماً بنفسه، لأنّـه يحتاج في قوامه إلى وجود غيره، وإن لم يحتج إلى محلّ.

فإن كان في الوجود موجود يكفي ذاته بذاته، ولا قوام له بغيره، ولا يشترط في دوام وجوده وجود غيره، فهو القائم بنفسه مطلقاً. فإن كان مسع ذلك يقوم به كلّ موجود، حتّى لا يُتصوّر للأشياء وجود ولا دوامُ وجودٍ إلاّ به، فهو القيّوم، لأنّ قوامه بذاته وقوامَ كلّ شيء به. وليس ذلك إلاّ ! لله، سبحانه وتعالى.

ومدخل العبد في هذا الوصف بقدر استغنائه عمَّا سوى الله تعالى.

الواجد

هو الذي لا يعوزه شيء، وهو في مقابلة الفاقد. ولعلّ من فاته ما لا حاجة به إلى وجود لا يسمّى فاقداً، والذي يحضره ما لا تعلّق له بذاته ولا بكمال ذاته لا يسمّى واحداً، بل الواحد من لا يعوزه شيء ممّا لا بدّ منه. وكلّ ما لا بدّ منه في صفات الإلهية وكمالها، فهو موجود لله، سبحانه وتعالى، فهو بهذا الاعتبار واحد، وهو الواحد المطلق. ومن عداه، إن كان واحداً لشيء من صفات الكمال وأسبابه، فهو فاقد لأشياء، فلا يكون واحداً إلا بالإضافة.

الماجد

بمعنى الجحيد، كالعالم بمعنى العليم، لكنّ الفعيل أكثر مبالغة. وقد سبق معناه.

الواحد

هو الذي لا يتحزَّأ ولا يثنَّى.

أما الذي لا يتحزّاً، فكالجوهر الواحد الـذي لا ينقسم، فيقـال: إنّـه واحـدٌ، بمعنى أنّه لا حزء له. وكذا النقطة لا حزء لها. والله تعالى واحد، بمعنى أنّـه يستحيل تقدير الانقسام في ذاته. نبيه:

حظ العبد من صفات الأمعال ظاهر. فلذلك قــد لا نشتغل بإعادته في كـلّ اسم حدراً من التطويل، إذ فيما ذكرناه تعريف لطريق الكلام.

الأول والآخر

اعلم أنّ الأوّل يكون أوّلاً بالإضافة إلى شيء، والآخر يكون آخراً بالإضافة إلى شيء، والآخر يكون آخراً بالإضافة إلى شيء، وهما متناقضان. فلا يتصوّر أن يكسون الشيء الواحد، من وحمه واحد بالإضافة إلى شيء واحد، أوّلاً وآخراً جميعاً، بل إذا نظرت إلى ترتيب الوحودان ولاحظت سلسلة الموجودات المترتبة، فا لله تعالى بالإضافة إليها أوّل، إذ الموجودان كلّها استفادت الوجود منه، وأمّا هو فموجود بذاته، وما استفاد الوجود من غيره.

ومهما نظرت إلى ترتيب السلوك ولاحظت مراتب منازل السائرين إليه، فهو آخر، إذ هو آخر ما يرتقي إليه درجات العارفين. وكلّ معرفة تحصل قبل معرفته فهي مرقاة إلى معرفته. والمنزل الأقصى هو معرفة الله، سبحانه وتعالى. فهو آخر بالإضافة إلى الوجود. فمنه المبدأ أوّلًا، وإليه المرجع والمصير آخراً.

الظاهر والباطن

هذا الوصفان أيضاً من المضافات. فإنّ الظاهر يكون ظاهراً لشيء وباطناً لشيء. ولا يكون من وجه واحد ظاهراً وباطناً ،بل يكون ظاهراً من وجه بالإضافة إلى إدراك، وباطناً من وجه آخر. فإنّ الظهور والبطون إنّما يكون بالإصافة إلى الإدراكات. والله، سبحانه وتعالى، باطن إن طلب من إدراك الحواس وعزانة الخيال ، ظاهر إن طلب من عزانة العقال بطريق الاستدلال. فإن قلت: أمّا كونه باطناً بالإضافة إلى إدراك الحواس فظاهر، وأمّا كونه ظاهراً للعقل فغامض، إذ الظاهر ما لا يتمارى فيه ولا يختلف الناس في إدراكه، وهذا ممّا قد وقع فيه الريب الكشير للخلق،

المقدم والمؤخّر

هو الذي يقرّب ويبعد، ومن قرّبه فقد قدّمه ومن أبعده فقد أخره. وقد قدد م أنبياءه وأولياءه بتقريبهم وهدايتهم، وأخسر أعداءه بإبعادهم وضَرْب الحجاب بينه وبينهم. والملك إذا قرّب شخصين مثلاً، ولكن جعل أحدهما أقرب إلى نفسه، يقال: قدّمه، أي جعله قدّام غيره.

والقدّام تارة يكون في المكان وتارة يكون في الرتبة، وهو مضاف لا محالة إلى متأخّر عنه. ولابد فيه من مقصد هو الغاية بالإضافة إليه يتقدّم ما يتقدّم ويتأخّر ما يتأخّر. والمقصد هو الله، سبحانه وتعالى. والمقدَّم عند الله تعالى هو المقرّب. فقد قدّم الملائكة، ثمّ الأنبياء، ثمّ الأولياء، ثمّ العلماء. وكلّ متأخر فهو مؤخّر بالإضافة إلى ما قبله، مقدّم بالإضافة إلى ما بعده. والله ،سبحانه وتعالى، هو المقدّم والمؤخّر، لأنك إذا أحلت تقدّمهم وتأخّرهم على توفيرهم وتقصيرهم وكمالهم في الصفات ونقصهم، فَمن الذي حملهم على التوفير بالعلم والعبادة بإثارة دواعيهم؟ ومن الذي حملهم على التقصير بصرف دواعيهم إلى ضدّ الصراط المستقيم؟ وذلك كله من الله تعالى، فهو المقدّم والموخّر، والمراد هو التقديم والتأخير في الرتبة. وفيه إشارة إلى أنّه من تقدّم بعلمه وعمله، بل بتقديم الله، عزّ وحلّ، إيّاه. وكذلك المتأخر، وقد صرّح بذلك قوله تعالى: ﴿وَلُو شِئْنا لاَنْينا كُلُ النّه عَدْمون ﴿ وَلَو شَئْنا لاَنْينا كُلُ النّه عَدْمون ﴿ وَلَو المَعْدُونِ ﴾ [سورة الأنبياء / الآية: ١٠١]. وقوله تعالى: ﴿ وَلُو شِئْنا لاَنْينا كُلُ النّه مُنْ المَوْرة الأنبياء / الآية: ١٠١]. وقوله تعالى: ﴿ وَلُو شِئْنا لاَنْينا كُلُ النّه مُنْ المَوْرة الأنبياء / الآية: ١٠١]. وقوله تعالى: ﴿ وَلُو شِئْنا لاَنْينا كُلُ الْمُعْدُون ﴾ [سورة الأنبياء / الآية: ١٠١]. وقوله تعالى: ﴿ وَلُو شِئْنا لاَنْينا كُلُ الله الله المُعْدَم / الآية: ١٠٢].

المستضيء بها، وبين المظلم المحجوب عنها، فعُرِف وجود النور بعدم النور إذا أضيف حالة العدم إلى حالة الوجود، فأدركت التفرقة مع بقاء الألوان في الحالتين. ولو أطبق نور الشمس كل الأحسام الظاهرة لشخص، ولم تغب الشمس حتّى يُدركَ التفرقة، لتعذّر عليه معرفة كون النور شيئاً موجوداً زائداً على الألوان، مع أنه أظهر الأشياء ، بل هو الذي به يظهر جميع الأشياء.

ولو تُصور الله تعالى وتقالس، عدم أو غيبة عن بعض الأمور، النهادت السموات والأرض وكل ما انقطع نوره عنه، ولأدركت التفرقة بين الحالتين، وعلم وحوده قطعاً. ولكن، لما كانت الأشياء كلها متفقة في الشهادة، والأحوال كلها مطردة على نسق واحد، كان ذلك سبباً لخفائه، فسبحان من احتجب عن الخلق بنوره، وخفي عليهم بشارة ظهوره. فهو الطاهر الذي الا أظهر منه، وهو الباطن الذي الأ أبطن منه.

تنبيه:

لا تتعجَّبنَّ من هذا في صفات الله، تعالى وتقدَّس، فإنّ المعنى الذي به الإنسان إنسان ظاهرً باطن. فإنّه ظاهر إن استُدِلَّ عليه بأفعاله المرتبة المحكمة، باطن إن طلب من إدراك الحسّ. فإنّ الحسّ إنّما يتعلّق بظاهر بشرته، وليس الإنسان إنساناً بالبشرة المرثية منه. بل لو تبدّلت تلك البشرة، بل سائر أجزائه، فهو هو، والأجزاء متبدّلة. ولعلّ أجزاء كلّ إنسان بعد كبره غير الأجزاء التي كانت فيه عند صغره. فإنّها تحلّلت بطول الزمان، وتبدّلت بأمثالها بطريق الاعتذاء، وهويّته لم تتبدّل. فتلك الهويّة باطنة عن الحواس، ظاهرة للعقل بطريق الاستدلال عليها بآثارها وأفعالها.

البَرّ

هو المحسن. والبرّ الملطق هو الذي منه كلّ مَبَرَّة وإحسان. والعبد إنّما يكون برّاً بقدر ما يتعاطاه من البرّ، ولا سيّما بوالديه وأستاذه وشيوعه. فكيف يكون ظاهراً؟ فاعلمُ أنّه إنّما خفي مع ظهوره لشدّة ظهوره. فظهـوره سبب بطونه، ونوره هو حجاب نوره، وكلّ ما حاوز حدّه انعكس على ضدّه.

ولعلُّك تتعجَّب من هذا الكام وتستبعده، ولا تفهمه إلاَّ بمثال.

فأقول: لو نظرت إلى كلمة واحدة كتبها كاتب، لاستدلك بها على كون الكاتب عالمًا، قادراً، سميعاً، بصبراً، واستفدت منه اليقين بوجود هذه الصفات، بل لو رأيت كلمة مكتوبة، لحصل لك يقين قاطع بوجود كاتب لها، عالم، قادر، سميع، بصبر، حيّ، ولم يدلّ عليه إلاّ صورة كلمة واحدة. وكما تشهد هدده الكلمة شهادة قاطعة بصفات الكتب، فما من ذرّة في السموات والأرض، من فلك وكوكب وشمس وقمر وحيوان ونبات وصفة وموصوف، إلا وهي شاهدة على نفسها بالحاجة إلى مدبّر دبّرها وقدرها وخصّصها بخصوص صفاتها. بل لا ينظر الإنسان إلى عضو من أعضاء نفسه وجزء من أجزائه ظاهراً وباطناً، بل إلى صفة من صفاته وحالة من حالاته التي تجري عليه قهراً بغير اختياره، إلا ويراها ناطقة بالشهادة لخالقها وقاهرها ومدبّرها. وكذلك كلّ ما يدركه بجميع حواسه، في ذاته وخارجاً من ذاته.

ولو كانت الأشياء عتلفة في الشهادة، يشهد بعضها ولا يشهد بعضها، لكان اليقين حاصلاً للجميع. ولكن لما كثرت الشهادات حتى اتّفقت عفيت وغمضت لشدّة الظهور. ومثاله أنّ أظهر الأشياء ما يدرك بالحواس، وأظهرها ما يدرك بحاسّة البصر، وأظهر ما يدرك بحاسّة البصر نور الشمس المشرق على الأحسام، الذي به يظهر كلّ شيء. فما به يظهر كلّ شيء كيف لا يكون ظاهراً!

وقد أشكل ذلك على خلق كثير حتّى قالوا: الأشباء الملوّنة ليس فيها إلا ألوانها فقط من سواد وحمرة، فأمّا أن يكون فيها مع اللون ضوء ونور مقارن للّـون، فلا. وهؤلاء إنّما تنبهوا على قيام النور بالمتلوّنات بالتفرقة التي يدركونها بين الظلل وموضع النور، وبين الليل والنهار. فإنّ الشمس لمّا تصوّر غيبتُها بالليل واحتجابها بالأحسام المظلمة بالنهار، انقطع أثرها عن المتلوّنات، فأدركت التفرقة بين المتاثر

يزيد (١٠)، رحمه الله، أنــه قــال: «تكاسَـلَتُ نفسـي علـيّ في بعض الليــالي عــن بعـض الأوراد، فعاقبتها بأن منعتها الماء سنة». فهكذا ينبغي أن يسلك سبيل الانتقام.

العَفُوّ

هو الذي يمحو السيّئات ويتجاوز عن المعاصي، وهو قريب من الغفور ولكنّه أبلغ منه. فإنّ الغفران ينبئ عن الستر، والعفو ينبئ عن المحو، والمحو أبلغ من الستر.

تنبية:

وحظ العبد من ذلك لا يخفى، وهو أن يعفو عن كل من ظلَمَه ، بل يحسن الله كما يرى الله تعالى محسناً في الدنيا إلى العصاة والكفرة، غير معاجل لهم بالعقوبة. بل ربّما يعفو عنهم بأن يتوب عليهم. وإذا تناب عليهم محا سيّتاتهم، إذ التائب من الذنب كمن لا ذنب له. وهذا غاية المحو للمناية.

الرؤوف

ذو الرأفة، والرأفة شدّة الرحمة. فهو بمعنى الرحيم، مع المبالغة فيه. وقد سبق الكلام عليه.

مالك الملك

هو الذي ينفّذ مشيئته في مملكته كيف شاء وكما شاء، إيجاداً وإعداماً وإبقاءً وإفناءً. والسمُلك ها هنا بمعنى المملكة، والمسالك بمعنى القسادر التسامّ القسدرة. والموجودات كلّها مملكة واحدة، وهو مالكهسا وقادرها. وإنّما كانت الموجودات كلّها ممكلة واحدة لأنّها مرتبطة بعضها ببعض، فإنّها وإن كانت كثيرة من وجه، فلها وحدة من وجه. ومثاله بدن الإنسان، فإنّه مملكة لحقيقة الإنسان، وهمي أعضاء

(١) أبو يزيد البسطامي: طيفور بن عيسى البسطامي، أحد الزهاد يسروى عنه أنه قبال: لنو نظرتم إلى من أعطني من الكرامات حتى يطير، فلا تفاروا بنه حتى قروا كيف هو عند الأمر والنهي، وحليظ الحدود والشرع. تبوفي سنة (٢٦١هـ). رُوي أنَّ موسى، عليه السلام، لمّا كلّمه ربّه رأى رحلاً قائماً عند ساق العرش، فتعجّب من علوّ مكانه، فقال: «يا ربّ، بم بلغ هذا العبد هذا المحلّ، فقال: «إنّه كان لا يحسد عبداً من عبادي على ما آتيته، وكان باراً بوالديه». هذا برّ العبد. فأمّا تفصيل برّ الله تعالى وإحسانه إلى خلقه، فيطول شرحه؛ وفي بعض ما ذكرناه ما يبّه عليه.

التواب

هو الذي يرجع إلى تيسير أسباب التوبة لعباده مرّة بعد أخرى، بما يُظْهِر لهم من آياته، ويسوق إليهم من تنبيهاته، ويطلعهم عليه من تخويفاته وتحذيراته، حتّى إذا اطّلعوا بتعريفه على غوائل الذنوب، استشعروا الخوف بتخويفه، فرجعوا إلى التوبة، فرجع إليهم فصل الله تعالى بالقبول.

كئسة

من قَبِل معاذير المجرمين من رعاياه وأصدقائه ومعارفه مرّة بعد أخسرى، فقلد تخلّق بهذا الحلّق وأحذ منه نصيباً.

لنتقم

هو الذي يقصم ظهور العناة، ويُنكلُ بالجناة، ويشدّد العقاب على الطغاة، وذلك بعد الإعدار والإندار، وبعد التمكين والإمهال، وهو أشدّ للانتقام من المعاجلة بالعقوبة, فإنّه إذا عوجل بالعقوبة، لم يمعن في المعصية، فلم يستوجب غاية النكال في العقوبة.

ئنبيه:

المحمود من انتقام العبد أن ينتقم من أعداء الله تعالى. وأعدى الأعداء نفسُـهُ. وحقَّه أن ينتقم منهـا مهمـا قــارفت معصيـة أو أخلَّـت بعبــادة. كمــا نقــل عــن أبــي

كثيرة مختلفة، ولكنها كالمتعاونة على تحقيق غرض مدبّر واحد، فكانت مملكة واحدة. فكذلك العالم كلّه كشخص واحد، وأجزاء العالم كأعضائه، وهمي متعاونة على مقصود واحد، وهو إتمام غاية الخير الممكن وجوده، على ما اقتضاه الجود الإلهي. ولأجل انتظامها على ترتيب متسق، وارتباطها برابطة واحدة، كانت مملكة واحدة. والله تعالى مالكها فقط.

ومملكة كلّ عبد بدنه خاصّة. فإذا نفذت مشيئته في صفات قلبه وجوارحه، فهو مالك مملكة نفسه بقدر ما أعطى من القدرة عليها.

ذو الجلال والإكرام

هو الذي لا حلال ولا كمال إلا وهو له، ولا كرامة ولا مكرمة إلا وهي صادرة منه. فالجلال له في ذاته، والكرامة فائضة منه على خلقه. وفنون إكرامه خلقه لا تكاد تنحصر وتتناهى، وعليه دلّ قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كُرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ [سورة الإسراء / الآية: ٧٠].

الوالي

هو الذي دبر أمور الخلق ووَلِيَها، أي تولاَها وكان مليّاً بولايتها. وكأنّ الولاية تُشعِر بالتدبير والقدرة والفعل، وما لم يجتمع جميع ذلك فيه لم ينطلق اسم الوالي عليه. ولا والي للأمور إلاّ الله، سبحانه وتعالى، فإنّه المتفرّد بتدبيرها أوّلاً، والمنفذ للتدبير بالتحقيق ثانياً، والقائم عليها بالإدامة والإبقاء ثالثاً.

لمتعالى

بمعنى العليّ، مع نوع من المبالغة. وقد سبق معناه.

المقسيط

هو الذي ينتصف للمظلوم من الظالم. وكماله في أن يضيف إلى إرضاء المظلوم إرضاءَ الظالم، وذلك غاية العدل والإنصاف، ولا يقدر عليه إلاّ الله، سبحانه وتعالى.

ومثاله ما رُوي عن الني ﷺ أنّه بينما هو حالس، إذ ضحك حتّى بدت ثناياه، فقال عمر، رضى الله عنه، بأبي أنت وأمي يا رسول الله، ما السذي أضحكك؟ قال: «رحلان من أمّي حثيا بين يدي ربّ العزّة، فقال أحلهما: يا ربّ خُدْ لي مظلميّ من هذا. فقال الله، عزّ وحلّ: رُدَّ على أخيك مظلمته. فقال: يا رب لم يبق لي من حسناته شيء؟ فقال: يا ربّ، فليحمل عنّى من أوزاري». ثمّ فاضت عينا رسول من حسناته شيء؟ فقال: يا ربّ، فليحمل عنّى من أوزاري». ثمّ فاضت عينا رسول الله ﷺ بالبكاء، وقال: «إنّ ذلك ليوم عظيم، يوم يُحتاج النساس إلى أن يُحمل عنهم من أوزارهم». قال: «فيقول الله، عزّ وجلّ، للمتظلم: ارفع بصرك فانظر في الجنسان. من أو زارهم». قال: «أي مدائن من فضة، وقصوراً من ذهب مكللة باللؤلؤ، لأيّ نبيّ هذا أو لأيّ صدّيق أو لأيّ شهيد؟، قال الله، عزّ وجلّ: هذا لمن أعطى النسن. قال: يا ربّ، ومن يملك ذلك؟ قال: أنت تملكه. قال: بماذا يا ربّ؟ قال: بعفوك عن أخيك. ربّ، ومن يملك ذلك؟ قال: أنت تملكه. قال: بماذا يا ربّ؟ قال: بعفوك عن أخيك. قال: ياربّ، قد عفوت عنه. قال الله، عزّ وجلّ: خذ بيد أخيك، فأذ عله الجنة». ثمّ قال يا لله، واصلحوا ذات بينكم، فإنّ الله، تبارك وتعالى، يصلح بين المؤمنين يوم القيامة» (أ).

فهذا سبيل الانتصاف والإنصاف ،ولا يقدر على مثله إلا ربّ الأرباب. وأوفر العباد حظاً من هذا الاسم مَنْ ينتصف أوّلاً من نفسه ثمّ لغيره من غيره، ولا ينتصف لنفسه من غيره.

الجامع

هو المؤلِّف بين المتماثلات والمتباينات والمتضادَّات.

أمّا جمعُ الله المتماثلات، فكجمعه الخلق الكثير من الإنس على ظهر الأرض، وكحشره إيّاهم في صعيد القيامة.

⁽۱) لم أحده

وأمّا المتباينات، فكجمعه بين السموات والكواكب والهواء والأرض والبحار والحيوانات والنبات والمعادن المحتلفة، كلّ ذلك متباين الأشكال والألوان والطعوم والأوصاف، وقد جمعها في الأرض وجمع بين الكلّ في العالم. وكذلك جمعه بين العظم والعصب والعسرق والعضلة والمخ والبشرة والدم وسائر الأخلاط في بدن الحدان.

وأمّا المتضادّات، فكجمعه بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة في أمزحة الحيوانات، وهي متنافرات متعاديات. وذلك أبلغ وجوه الجمع.

وتفصيل جمعه لا يعرفه إلاً من يعرف تفصيل مجموعاته في الدنيا والآخرة، وكلّ ذلك مما يطول شرحه.

تنبيه:

الجامع من العباد مَنْ جمع بين الآداب الظاهرة في الجموارح وبين الحقائق الباطنة في القلوب، فمن كملت معرفته وحسنت سيرته فهو الجامع. وذلك قبل: الكامل من لا يطفئ نور معرفته نور ورعه. وكان الجمع بين الصير والبصيرة متعذّر، لذلك ترى صبوراً على الزهد والورع لا بصيرة له، وترى ذا بصيرة لا صبر له، والجامع من جمع بين الصير والبصيرة. والسلام.

الغنيّ المُغنى

الغنيِّ هو الذي لا تعلَق له بغيره ، لا في ذاته ولا في صفات ذاته، بل يكون منزهاً عن العلاقة مع الأغيار. فمن تتعلَق ذاته أو صفات ذاته بسامر حارج من ذاته يترقّف عليه وجوده أو كماله، فهو فقير محتاج إلى الكسب. ولا يتصوّر ذلك إلا لله، سبحانه وتعالى.

وا لله، عزّ وحلّ، هو المغنى أيضاً. ولكنّ الذي أغناه لا يتصوّر أن يصير بإغنائه غنيًا مطلقاً، فإنّ أقلّ أموره أنّه محتاج إلى المغني، فلا يكون غنيّاً، بـل يستغني

عن غير الله بأن يمدّه بما يحتاج إليه، لا بأن يقطع عنه أصل الحاجـة. والغنيّ الحقيقيّ مو الذي لا حاجة له إلى أحد أصلاً، والذي يحتاج ومعه ما يحتاج، فهو غنيّ بالجـاز. وهو غاية ما يدخلُ في الإمكان في حقّ غير الله، سبحانه وتعالى.

وأما فَقْدُ الحاجة، فلا. ولكن إذا لم يبقَ حاجة إلا إلى الله تعالى سُمّي غنياً. ولو لم يبق له أصل الحاجة لَمَا صح قوله تعالى: ﴿وَا للهُ الغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الفُقَرَاءُ ﴾ [سورة محمد / الآية: ٣٨]. ولولا أنّه يتصبور أن يستغني عن كلّ شيء سوى الله، عز وجلّ، لما صحّ لله تعالى وصف المغني.

المانغ

هو الذي يرد أسباب الهلاك والنقصان في الأديان والأبدان بما يخلقه من الأسباب المعدة للحفظ. وقد سبق معنى الحفيظ. وكلّ حفظ فمن ضرورته منع ودفع، فمن فهم معنى الحفيظ فهم معنى الحانع. والمنع إضافة إلى السبب المهلك. والحفيظ إضافة إلى المحوس عن الهلاك، وهو مقصود المنع وغايته، إذ المنع يراد للحفظ، والحفيظ لا يراد للمنع. فكلّ حافظ مانع، وليس كلّ مانع حافظاً، إلاّ إذا كان مانعاً مطلقاً لجميع أسباب الهلاك والنقص، حتى يحصل الحفظ من ضرورته.

لضَّارُ النَّافِعُ

هو الذي يصدر منه الخير والشرّوالنفع والضرّ. وكلّ ذلك منسوب إلى ا الله تعالى، إمّا بواسطة الملائكة والإنس والجمادات، أو بغير واسطة. فلا تظنّ نُ أنّ السمّ يقتل ويضرّ بنفسه، وأنّ الطعام يشبع وينفع بنفسه، وأنّ الملك والإنسان والشيطان، أو شيئاً من المحلوقات من فلك أو كوكب أو غيرهما، يقسدر على خير أو شرّ أو نفع أو ضرّ بنفسه. بل كلّ ذلك أسباب مسخّرة لا يصدر منها إلاّ ما سحّرت له.

وجملة ذلك بالإضافة إلى القدرة الأزلية، كالقلم بالإضافة إلى الكاتب في اعتقاد العاميّ. وكما أنّ السلطان إذا وقع بكرامة أو عقوبة لم يرّ ضرر ذلك ولا

نفعه من القلم، بل من الذي القلم مسحّر له، فكذلك سائر الوسائط والأسباب وإنحا قلنا في اعتقاد العاميّ لأن الجاهل هو الذي يرى القلم مسحّراً للكاتب، والعارف يعلم أنّه مسحّر في يده لله، سبحانه وتعالى، وهو الذي الكاتب مسحّر له. فإنّه مهما حلق الكاتب وخلق له القدرة وسلّط القدرة وسلّط عليه الداعية الجازمة التي لا تردّد فيها عصدر منه حركة الأصابع والقلم، لا محالة، شاء أم أبى، بل لا يمكنه أن لا يشاء. فإذاً، الكاتبُ بقلم الإنسانِ ويدِهِ هو الله تعالى. وإذا عرفيت هذا في الحيوان المختار، فهو في الجماد أظهر.

ا النور

هو الظاهر الذي به كل ظهور، فإن الظاهر في نفسه المظهر لغيره يسمّى نوراً. ومهما قوبل الوجود بالعدم كان الظهور، لا محالة، للوجود، ولا ظلام أظلم من العدم. فالبريء عن ظلمة العدم، بل عن إمكان العدم المخرج كلّ الأشياء من ظلمة العدم إلى ظهور الوجود، حدير بأن يسمّى نوراً. والوجود نور فاتض على الأشياء كلّها من نور ذاته، فهو نور السموات والأرض. وكما أنّه لا ذرّة من نور الشمس إلا وهي دالّة على وجود الشمس المنورة، فلا ذرّة من موجودات السموات والأرض وما بينهما إلا وهي، بجواز وجودها، دالّة على وجوب وجود مُوجدها. وما ذكرناه في معنى الظاهر يفهمك معنى النور ويغنيك عن التعسّفات المذكورة في معناه.

الهادي

هو الذي هدى خواص عباده أولاً إلى معرفة ذاته حتى استشهدوا بها على الأشياء، وهدى عوام عباده إلى مخلوقاته حتى استشهدوا بها على ذاته، وهدى كل مخلوق إلى ما لا بد له منه في قضاء حاجاته. فهدى الطفل إلى التقام الثدي عند انفصاله، والفرخ إلى التقاط الحبّ وقت خروجه، والنحل إلى بناء بيته على شكل التسديس ،لكونه أوفق الأشكال لبدنه، وأحواها وأبعدها عن أن يتخللها فُرجً

ضائعة. وشرح ذلك يطول، وعنه عبّر قوله تعالى: [الَّذِي أَعْطَى كُلُّ شَيء خَلَقَـهُ ثُـمُّ هَدَى ﴿ وَالَّذِي أَعْطَى كُلُّ شَيء خَلَقَـهُ ثُـمُ هَدَى ﴾ [سورة الأعلى الآية: ٣]. وقال تعالى: ﴿ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ﴾ [سورة الأعلى / الآية: ٣].

والهداة من العباد الأنبياء والعلماء، الذين أرشدوا الخلق إلى السعادة الأخروية، وهدوهم إلى صراط الله المستقيم. بل الله الهادي لهم على ألسنتهم، وهم مسخرون تحت قدرته وتدبيره.

لبديع

هو الذي لا عهد بمثله. فإن لم يكن بمثله عهد، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعانه ولا في أفعانه ولا في كلّ أمر راجع إليه، فهو البديع المطلق. وإن كان شيء من ذلك معهوداً، فليس ببديع مطلق. ولا يليق هذا الاسم مطلقاً إلاّ با الله، سبحانه وتعالى، فإنّه ليس له قبل فيكون مثله معهوداً قبله. وكلّ موجود بعده فحاصل بإيجساده، وهو غير مناسب لموجده. فهو بديع أزلاً وأبداً.

وكلّ عبد اختصّ بخاصيّة في النبوّة أو الولاية أو العلم، لم يعهد مثلها، إمّا في سائر الأوقات وإمّا في عصره، فهو بديع بالإضافة إلى ما هـو منفرد به، وفي الوقت الذي هو منفرد فيه.

الباقي

هو الموجود، الواجب وجوده بذاته، ولكنّه إذا أضيف في الذهن إلى الاستقبال سُمّي باقياً، وإذا أضيف إلى الماضي سمّي قديماً. والباقي المطلق هو الذي لا ينتهي تقدير وجوده في الاستقبال إلى آخر، ويعبّر عنه بأنه أبديّ. والقديم المطلق هو الذي لا ينتهي تمادي وجوده في الماضي إلى أوّل، ويعبّر عنه بأنه أزليّ. وقولك: وإجب الوجود بذاته، متضمّن لجميع ذلك. وإنّما هذه الأسامي بحسب إضافة هذا الوجود في المذهن إلى الماضي والمستقبل.

وإنّما يدخل في الماضي والمستقبل المتغيرات، الأنهما عبارتان عن الزمان. ولا يدخل في الزمان إلا التغيّر والحركة، إذ الحركة إنّما تنفسم إلى ماض ومستقبل، والمتغيّر يدخل في الزمان بواسطة التغيّر، فما حلّ عن التغيّر والحركة فليس في زمان، فليس فيه ماض ومستقبل، فلا ينفصل فيه القدم عن البقاء. بل الماضي والمستقبل إنّما يكون لنا إذ مضى علينا وفينا أمور، وستتحدّد أمور. ولا بدّ من أمور تحدث ،شيئاً بعد شيء، حتّى تنقسم إلى ماض قد انعدم وانقطع، وإلى راهن حاضر، وإلى ما يتوقّع تجدده من بعد. فحيث لا تجدد ولا انقضاء فلا زمان.

وكيف لا والحقّ، سبحانه وتعالى قبل الزمان، وحيث خلىق الزمان لم يتغيّر من ذاته شيء. وقبل حلق الزمان لم يكن للزمان عليه حريان، وبقي بعد خلق الزمان على ما عليه كان. ولقد أبعد من قال: البقاء صفة زائدة على ذات الباقي. وأبعدُ منه من قال: القدم وصف زائد على ذات القديم. وناهيك برهاناً على فساده ما لزمه من الخبط في بقاء البقاء، وبقاء الصفات، وقدم القدم، وقدم الصفات.

لوارث

هو الذي يرجع إليه الأملاك بعد فناء السمُلاك. وذلك هو الله، سبحانه وتعالى، إذ هو الباتي بعد فناء الخلق، وإليه مرجع كلّ شيء ومصيره. وهو القائل إذ ذلك: ﴿ لِلْمِنَ اللَّلْكُ اليومَ ﴾ [سورة غافر / الآية: ٢٦]. وهو الجيب: ﴿ اللّه الواحدِ اللّه الله الله الله الله الله عند عافر / الآية: ٢١]. وهذا بحسب ظنّ الأكثرين، إذ يظنّون لأنفسهم ملكاً ومُلكاً، فينكشف لهم ذلك اليوم حقيقة الحال. وهذا النداء عبارة عن حقيقة ما ينكشف لهم في ذلك الوقت. فأما أرباب البصائر فإنهم أبداً مشاهدون لمعنى هذا النداء، سامعون له من غير صوت ولا حرف، موقنون بأنّ الملك نله، الواحد القهار، في كلّ يوم وفي كلّ ساعة وفي كلّ لحظة، وكذلك كان أزلاً وأبداً. وهذا إنما يدركه من أدرك حقيقة التوحيد في الفعل، وعلم أنّ المنفرد بالفعل في الملك والمكوت

واحد. وقد أشرنا إلى ذلك في أوّل كتاب التوكّل من كتاب (إحياء علوم الدين)، فليطلب منه، فإنّ هذا الكتاب لا يحتمله.

الرشيد

نو الذي تنساق تدبيراته إلى غاياتها على سنن السداد من غير إشارة مشير وتسديد مسدّد وإرشاد مرشد. وهو الله، سبحانه وتعالى.

ورُشْدُ كلّ عبد بقدر هدايته في تدابيره إلى ما يشاكل الصواب من مقاصده ودينه ودنياه.

الصبور

هو الذي لا تحمله العجلة على المسارعة إلى الفعل قبل أوانه، بل ينزل الأمور بقدر معلوم ويجريها على سَنَن محمدود، لا يؤخّرها عن آجالها المقدورة لها تأخير متكاسل، ولا يقدّمها على أوقاتها تقديم مستعجل، لا يودع كمل شيء في أوانه، على الوجه الذي يجب أن يكون، وكما ينبغي، وكلّ ذلك من غير مقاساة داع على مضادّة الإرادة.

وأمّا صبر العبد، فلا يخلو عن مقاساة لأنّ معنى صبره هو ثبات داعي الدين أو العقل في مقابلة داعي الشهوة أو الغضب. فإذا تجاذبه داعيان متضادّان، فدفع الداعي إلى الإقدام والمبادرة، ومال إلى باعث التأخير سُمّى صبوراً، إذ جعل باعث العجلة مقهوراً. وباعث العجلة في حقّ الله، سبحانه، معدوم. فهو أبعدُ عن العجلة ثمن باعثه موجود، ولكنّه مقهور، فهو أحقُّ بهذا الاسم، بعد أن أخرجت عن الاعتبار تناقض البواعث، ومصابرتها بطريق المجاهدة.

خاتمة لهذا الفصل واعتذار

اعلم أنه إنّما جملني على ذكر هذه التنبيهات ردُّفَ هذه الأسامي والصفات قول رسول الله ﷺ: «تخلَّقوا بأخلاق الله تعالى» (1) وقوله عليه الصلاة والسلام: «إنّ لله كذا وكذا خلقاً من تخلّق بواحد منها دخل الجنّة» (٢) وما تداولته ألسنة الصوفية من كلمات تشير إلى ما ذكرناه، لكن على وجه يوهم عند غير المحصل شيئاً من معنى الحلول والاتحاد. وذلك غير مظنون بعاقل، فضلاً عن المتميزين بخصائص المكاشفات. ولقد سمعت الشيخ أبا على الفارمّذي يحكي عن شيخه أبى القاسم الكرّكاني ، قلس الله روحهما، أنه قال: «إنّ الأسماء التسعة والتسعين تصير أوصافاً للعبد السالك، وهو بعد في السلوك غير واصل». وهذا الذي ذكره، إن أراد به شيئاً يناسب ما أوردناه، فهو صحيح، ولا يظن به إلاّ ذلك. ويكون في اللفظ نوع من التوسّع والاستعارة. فإنّ معاني الأسماء هي صفات الله تعالى، وصفاته لا تصير صفة لغيره. ولكن معناه أنه يحصل له ما يناسب تلك الأوصاف، كما يقال: فلان حصل علم أستاذه. وعلم الأستاذ لا يحصل للتلميذ بل يحصل له مثل علمه.

وإن ظنَّ ظانَّ أنَّ المراد به ليس ما ذكرناه، فهو باطل قطعاً. فإنَّي أقول: قول القائل إنَّ معاني أسماء الله، سبحانه وتعالى، صارت أوصافاً له، لا يخلو إمّا أن يعني به عين تلك الصفات، أو مثلها. فإن عنى به مثلها، فلا يخلو إمّا عنى به مثلها مطلقاً من كلّ وجه، وإمّا أنه عنى به مثلها من حيث الاسم والمشاركة في عموم الصفات

دون خواص المعاني. فهذان قسمان. وإن عنى به عينها، فلا يخلو إمّا أن يكون بطريق انتقال الصفات من الربّ إلى العبد، أو لا انتقال. فإن لم يكن بالانتقال، فلا يخلو إمّا أن يكون باتحاد ذات العبد بذات الربّ، حتّى يكون هو هو فتكون صفاته صفاته، وإمّا أن يكون بطريق الحلول. وهده أقسام ثلاثة: وهو الانتقال والاتحاد والحلول. وقسمان مقدمان.

نهذه خمسة أقسام، الصحيح منها قسم واحد، وهو أن يثبت للعبد من هــذه الصفات أمور تناسبها على الجملة وتشاركها في الاسم، ولكن لا تماثلها مماثلة تامة، كما ذكرناه في التنبيهات.

وأمّا القسم الثاني: وهو أن يثبت له أمثالها على التحقيق، فمحال. فإنّ من جملته ان بكون له علم محيط بجميع المعلومات، حتّى لا يعزب عنه مثقال ذرّة في الأرض ولا في السموات، وأن يكون له قدرة واحدة تشمل جميع المحلوقات، حتّى يكون هو بها حالتي الأرض والسموات وما بينهما. وكيف يتصور هذا لغير الله تعالى؟ وكيف يكون العبد خالق السموات والأرض وما بينهما، وهو من جملة ما بينهما، فكيف يكون خالق نفسه؟ ثمّ إن ثبتت هذه الصفات لعبدين يكون كلّ واحد بينهما خالق صاحبه، فيكون كلّ واحد حليقاً من خلقه. وكلّ ذلك ترهات وعالات.

وأمّا القسم الثالث: وهو انتقال عين صفات الربوبيّة، فهو أيضاً محال، لأنّ الصفات يستحيل مفارقتها للموصوفات، وهذا لا يختصّ بالذات القديمة، بل لا يتصوّر أن ينتقل عين علم زيد إلى عمرو، بل لا قيام للصفات إلاّ بخصوص الموصوفات؛ ولأنّ الانتقال يوجب فراغ المنتقل عنه، فيوجب أن تعرى الذات التي عنها انتقال الصفات الربوبيّة، فتعرى عن الربوبيّة وصفاتها، وذلك أيضاً ظاهر الاستحالة.

وامّا القسم الرابع، وهو الاتحاد، فذلك أيضاً أظهر بطلاناً، لأنّ قول القائل: إنّ العبد صار هو الربّ كلام متناقض في نفسه، بل ينبغي أن ينزّه الربّ، سبحانه وتعالى، عن أن يجري اللسان في حقه بأمثال هذه المحالات. ونقول قولاً مطلقاً: إنّ

⁽١) ثم أنحده.

 ⁽٣) قال العراقي في تخريجه (الإحياء) رواه الطبراني في (الأوسط).

قول القائل: إنّ شيئاً صار شيئاً آخر، محال على الإطلاق. لأنّا نقول: إذا عُقِل زيد وحده وعمرو وحده، ثم قيل: إنّ زيداً صار عمرواً واتّحد به، فلا يخلو عند الاتّحاد إمّا أن يكون كلاهما موجوديس، أو كلاهما معدومين، أو زيد موجوداً وعمرو معدوماً، أو بالعكس. ولا يمكن قسمٌ وراء هذه الأربعة.

فإن كانا موجودين، فلم يصر عين أحدهما عين الآخر، بل عين كل واحد منهما موجود. وإنّما الغاية أن يتّحد مكانهما، وذلك لا يوجب الاتحاد. فإنّ العلم والإرادة والقدرة قد تجتمع في ذات واحدة ولا تتباين محالّها، ولا تكون القدرة هي الملم ولا الإرادة، ولا يكون قد اتّحد البعض بالبعض.

وإن كان معدومين، فما اتّحدا، بل عدما، ولعلّ الحادث شيء ثالث.

وإن كان أحدهما معدوماً والآخر موجوداً، فلا اتّحاد، إذ لا يتّحد موجود يمعدوم.

فالاتحاد بين شيئين مطلقاً محال، وهذا حار في الذوات المتماثلة، فضلاً عن المعتلفة. فإنّه يستحيل أن يصير هذا السواد ذلك السّواد، كما يستحيل أن يصير هذا السواد ذلك البياض أو ذلك العلم. والتباين بين العبد والربّ أعظم من التباين بين السواد والبياض، والجهل والعلم.

فأصل الاتّحاد إذاً باطل، وحيث يطلق الاتّحاد ويقال: هو هو، لا يكون إلاّ بطريق التوسّع والتحوّز اللاتق بعادة الصوفية والشعراء. فإنّهم، لأحل تحسين موقع الكام من الإفهام، يسلكون سبيل الاستعارة، كما يقول الشاعر:

أنا من أهبوي ومنن أهبوي أنبا نحسن روحسان حللنسا بدنسسا

وذلك مؤوّل عند الشاعر، فإنّه لا يعني به أنه هو تحقيقاً، بل كأنه هـو. فإنـه مستغرق الهمّ به كما يكون هو مستغرق الهمّ بنفسه، فيعبّر عن هذه الحالـة بالاتحاد على سبيل التحوّز.

وعليه ينبغي أن يحمل قول أبي يزيد، رحمه الله، حيث قال: «انسلخت من نفسي كما تنسلخ الحية من جلدها، فنظرت فإذا أنا هو». ويكون معناه أنّ من ينسلخ من شهوات نفسه وهواها وهمها فلا يبقى فيه متسع لغير الله، ولا يكون له همة سوى الله، سبحانه وتعالى. وإذا لم يحلّ في القلب إلاّ حلال الله وجماله، حتّى صار مستغرقاً به، يصير كأنّه هو، لا أنّه هو تحقيقاً. وفرق بين قولنا: كأنه هو، وبين قولنا هو هو عين قولنا: كأنه هو، كما أن الشاعر تارة يقول: كأني من أهوى، وتارة يقول: أنا من أهوى. وهذه مزلّة قدم. فإنّ من ليس له قدم راسخ في المعقولات، ربّما لم يتميّز له أحدهما عن الآخر، فينظر إلى كمال ذاته وقد تريّن بما تلألأ فيه من حلية الحق، فيظن أنّه هو، فيقول: أنا الحق.

وهو غالطً غلَط النصار، حيث رأوا ذلك في ذات المسيح، عيسه، عليه السلام، فقالوا: هو الإله، بل هو غلط من ينظر إلى مرآة قد انطبع فيهما صورة متلوّنة بتلوّنه، فيظنّ أنّ تلك الصورة هي صورة المرآة، وأنّ ذلك اللون لون المرآة. وهيهمات! بل المرآة في ذاتها لا لون لها، وشأنها قبول صور الألوان على وحه يتحايل إلى الناظرين إلى ظاهر الأمور أنّ ذلك صورة المرآة، حتّى إنّ الصبي إذا رأى إنساناً في المرآة ظنّ أنّ الإنسان في المرآة. فكذلك القلب خال عن الصور في نفسه وعن الهيئات، وإنّما هيآت قبول معاني الهيئات والصور والحقائق. فما يحلّه يكون كالمتّحد به، لا أنّه متّحد به تحقيقاً. ومن لا يعرف الزحاج والخمر، إذا رأى زحاحة فيها خمر لا يدرك تباينهما، فتارة يقول: لا خمر، وتارة يقول: لا زحاحة. كما عبّر عنه الشاعر، حيث قال:

رق الزحاج وراقت الخمسر فتشسابها، فتشساكل الأمسر فكأنّما خمسر ولا قمسر وكأنّما قسدح ولا خمسر وقول من قال منهم: «أنا الحق»، فإمّا أن يكون معناه معنى قول الشاعر:

وقول من قال منهم: ﴿إِنَا الْحَقِيٰۥ فَإِمَا اِنْ يُكُونُ مُعَنَاهُ مُعْنَى فَوْ أَنَا مِنْ أَهُوى وَمِنْ أَهُوى أَنَا

وإمّا أن يكون قد غلط في ذلك كما غلط النصاري في ظنّهم اتّحاد اللاهوت بالناسوت.

وقول أبي يزيد، رحمه الله، إن صحّ عنه: «سبحاني ما أعظم شأني!» إمّا أن يكون ذلك جاريًا على لسانه، في معرض الحكاية عن الله، عزّ وحلّ، كما لو سمع وهو يقول: «لا إله إلا أن فاعبدني» لكان يحمل على الحكاية، وإمّا أن يكون قد شاهد كمال حظّه من صفة القدس، على ما ذكرنا في الترقّي بالمعرفة عن الموهومات والمحسوسات، وبالهمّة عن الحظوظ والشهوات، فأحبر عن قدس نفسه، وقال: «سبحاني!» ورأى عظم شأنه بالإضافة إلى شأن عموم الخلق، فقال: «ما أعظم شأني!» وهو مع ذلك يعلم أنّ قدسه وعظم شأنه بالإضافة إلى الخلق، ولا نسبة له إلى قدس الربّ، تعالى وتقدّس، وعظم شأنه. ويكون قد جرى هذا اللفظ في سكره وغلبات حاله. فإنّ الرجوع إلى الصحو واعتدال الحال يوجب حفظ اللسان عن الألفاظ الموهمة، وحال السكر ربما لا يحتمل ذلك. فإن جاوزت هذين التأويلين إلى الاتحاد، فذلك عال قطعاً. فلا ينظر إلى مناصب الرحال حتّى يصدّق بالمحال، بل

وامّا القسم الحامس، وهو الحلول، فذلك يتصوّر أن يقال: إنّ الربّ، تبارك وتعالى، حلّ في العبد، أو العبد حلّ في الربّ. تعالى ربّ الأرباب عن قول الظالمين. وهذا، لو صحّ، لما أوجب الاتحاد، ولا أن يتصف العبد بصفات الربّ، فإنّ صفات الحال لا تصير صفة المحلّ، بل تبقى صفة للحال كما كان. ووجه استحالة الحلول لا يفهم إلا بعد فهم معنى الحلول، فإن للعاني المفردة، إذا لم تدرك بطريق التصوّر لم يمكن أن يفهم نفيها أو إثباتها. فمن لا يدري معنى الحلول فمن أين يدري أن الحلول موجود أو محال؟

فنقول: المفهوم من الحلول أمران:

أحلهما: النسبة التي بين الجسم وبين مكانه الذي يكون فيه، وذلك لا يكون إلا بين حسمين. فالبريء عن معنى الجسميّة يستحيل في حقّه ذلك.

والثاني: النسبة التي بين العرض والجوهر. فإنّ العرض يكون قوامه بالجوهر، فقد يعبّر عنه بأنه حال فيه، وذلك محال على كلّ ما قوامه بنفسه. فدع عنك ذكر الربّ، تعالى وتقدّس، في هذا المعرض، فإنّ كلّ ما قوامه بنفسه يستحيل أن يحلّ فيما قوامه بنفسه، إلاّ بطريق المحاورة الواقعة بين الأحسام. فلا يتصوّر الحلول بين عبدين، فكيف يتصوّر بين العبد والربّ؟

وإذا بطل الحلول والانتقال والاتّحاد والاتّصاف بامثال صفات الله، سبحانه وتعالى، على سبيل الحقيقة، لم يبق لقوضم معنى إلاّ منا أشرنا إليه في التشبيهات. وذلك يمنع من إطلاق القول بأن معاني أسماء الله تعالى تصير أوصافاً للعبد، إلاّ على نوع من التقييد خال عن الإبهام، وإلا فمطلق هذا اللفظ موهم.

فإن قلت: فما معنى قول إنّ العبد، مع الاتصاف بجميع ذلك، سالك لا واصل، فما معنى السلوك، وما معنى الوصول على رأي هذا القائل؟ فاعلم أنّ السلوك هو تهذيب الأخلاق والأعمال والمعارف، وذلك اشتغال بعمارة الظاهر والباطن. والعبد في جميع ذلك مشغول بنفسه عن ربّه، سبحانه وتعالى، إلاّ أنه مشتغل بتصفية باطنه، ليستعدّ للوصول. وإنّما الوصول، هو أن ينكشف له حلية الحقّ ويصير مستغرقاً به، فإن نظر إلى معرفته فلا يعرف إلاّ الله، وإن نظر إلى همته فلا همة له سواه. فيكون كلّه مشغولاً بكلّه، مشاهدة وهمّاً، لا يلتفت في ذلك إلى نفسه، إلا ليعمر ظاهره بالعبادة، أو باطنه بتهذيب الأخلاق. وكلّ ذلك طهارة، وهي البداية. وإنّما النهاية أن ينسلخ من نفسه بالكليّة، ويتحرّد له، فيكون كأنّه هو، وذلك هو الوصول عنده.

فإن قلت: كلمات الصوفية بناء على مشاهدات انفتحت لهم في طور الولاية، والعقل يقصر عن درك ذلك، وما ذكرتموه تصرّف ببضاعة العقل، فاعلم أنّه لا يجوز أن يظهر في طور الولاية ما يقضي العقل باستحالته. نَعَمَّ، يجوز أن يظهر ما يقصر العقل عنه، يمعنى أنّه لا يدركه ذلك ببضاعة العقل، بل يقصر

الفصل الثاني من المقاصد والغايات في بيان وجه رجوع هذه الأسامي الكثيرة إلى ذات وسبع صفات، على مذاهب أهل السنة

لعلّك تقول: هذه اسماء كثيرة، وقد مَنعْت النزداف فيها وأوحبْت أن يتضمّن كلّ واحد معنى آخر، فكيف يرجع جميعها إلى سبع صفات؟ فاعلم أنّ الصفات إن كانت سبعاً فالأفعال كثيرة والإضافات كثيرة والسلوب كثيرة، ويكاد يخرج جميع ذلك عن الحصر. ثمّ يمكن التركيب من مجموع صفتين، أو صفة وإضافة، أو صفة وسلب، أو سلب وإضافة، ويوضع بإزائه اسم، فتكثر الأسامي بذلك. وكان مجموعها يرجع إلى ما يدل منها على الذات، أو على الذات مع سلب، أو على الذات مع اضافة، أو على واحد من الصفات اللنات مع إضافة، أو على صفة فعل، أو على صفة فعلى أو على

الأول: ما يدلّ على الذات، كقولك: الله. ويقرب منه اسم الحسقّ إذا أريك به الذات من حيث هي واجبة الوجود.

الثاني: ما يدل على الذات مع سلب، مثل القدّوس والسلام والغني والأحد، ونظائره. فإن القدّوس هو المسلوب عنه كل ما يخطر بالبال ويدخل في الوهم، والسلام هو المسلوب عنه العيوب، والغنيّ همو المسلوب عنه الحاحة، والأحد هو المسلوب عنه النظير والقسمة.

الثالث: ما يرجع إلى الذات مع إضافة، كالعليّ والعظيم والأوّل والآخر والظاهر والباطن، ونظائره. فإنّ العليّ هو المذات التي هي فوق سائر المذوات في المرتبة، فهي إضافة. والعظيم يدلّ على الذات من حيث تجاوز حدود الإدراكات.

العقل عنه، ولا يجوز أن يكاشف بأنّ الله، سبحانه وتعالى، غداً سيخلق مشل نفسه، فإنّ ذلك يحيله العقل، لا أنه يقصر عنه. وأبعد من ذلك أن يقول: إن الله عزّ وحلّ الله، تبارك وتعالى، سيحعلني مثل نفسه. وأبعد منه أن يقول: إن الله عزّ وحلّ سيميرّني نفسه، أي أصير أنا هو، لأنّ معناه أنّي حادث والله، وتعالى وتقدّس، يجعلني قديماً، ولست خالق السموات والأرضين، والله يجعلني خالق السموات والأرضين. وهذا معنى قوله: «نظرت فإذا أنا هو»، إذا لم يؤول. ومن صدّق عثل هذا، فقد انخلع عن غريزة العقل، ولم يتميّز عنده ما يعلم عمّا لا يعلم، فليصدّق بأنّه يجوز أن يكاشف وليّ بأنّ الشريعة باطلة، وأنّها إن كانت حقّاً، فقد قلبها الله ياطلاً، وأنه حعل أقاويل الأنبياء كذباً. وإنّ من قال: يستحيل أن ينقلب الصدق كذباً، فإنّما يقوله ببضاعة العقل. فإنّ انقلاب الصدق كذباً ليس بأبعد من انقلاب الحادث قديماً، والعبد ربّاً. ومن لم يفرّق بين ما أحاله العقل وبين ما لا يناله العقل، فهو أحسّ من أن يخاطب، فليترك وحهله.

العاشر: ما يرجم إلى الدلالة على الفعل مع زيادة، كالجيد والكريم واللطيف. فإنّ المجيد يدلّ على سعة الإكرام مع شرف الـذات. والكريم كذلك. واللطيف يدلّ على الرفق في الفعل.

فلا تخرج هذه الأسامي وغيرها عن مجموع هذه الأقسام العشرة. فَقِسْ بحا أوردناه ما لم نورده، فإنَّ ذلك يدلَّ على وجه خروج الأسامي عن المترادف، مع رجوعها إلى هذه الصفات المحصورة المشهورة.

والأوّل هو السابق على الموحودات، والآخر هو الـذي إليه مصير الموحودات. والظاهر هو الذات بالإضافة إلى دلالة العقل، والباطن هـو الـذات مضافة إلى إدراك الحسّ والوهم. وقس على هذا غيره.

الرابع: ما يرجع إلى الذات مع سلب وإضافة، كالملك والعزيــز. فــإنّ الملـك يدلّ على ذات لا تحتاج إلى شيء ويحتاج إليه كلّ شيء. والعزيز هو الــذي لا نظـير له، وهو مما يصعب نيله والوصول إليه.

الخامس: ما يرجع إلى صفة، كالعليم والقادر والحيّ والسميع والبصير.

السادس: ما يرجع إلى العلم مع إضافة، كالخبير والشهيد والحكيم والمحصي. فإنَّ الخبير يدلّ على العلم مضافاً إلى الأمور الباطنة. والشهيد يدلّ على العلم مضافاً إلى أشرف المعلومات. والمحصي يدلّ على العلم من حيث يحيط بمعلومات محصورة، معدودة التفصيل.

السابع: ما يرجع إلى القدرة مع زيادة إضافة، كالقهّار والقويّ والمقتدر والمتين. فإنّ القوّة هي تمام القدرة، والمتانة شدّتها، والمقهر تأثيرها في المقدور بالغلبة.

الشامن: ما يرجع إلى الإرادة مع إضافة أو مع فعل، كالرحمن والرحيسم والرؤوف والودود. فإنّ الرحمة ترجع إلى الإرادة مضافة إلى قضاء حاجة المحتاج الضعيف. والرأفة شدة الرحمة، وهي مبالغة في الرحمة، والودّ يرجع إلى الإرادة مضافاً إلى الإحسان والإنعام. وفعل الرحيم يستدعي محتاجاً، وفعل الودود لا يستدعي ذلك، بل الإنعام على سبيل الابتداء يرجع إلى الإرادة مضافاً إلى الإحسان وقضاء حاجة الضعيف. وقد عرفت وجه ذلك فيما تقدم.

التاسع: ما يرجع إلى صفات الفعل، كالخالق والبارئ والمصوّر والوهّاب والرزّاق والفتّاح والقابض والباسط والخافض والرافع والمُعِزّ والمذلّ والعدل والمغيث والمجيب والواسع والباعث والمبدئ والمعيد والمحيي والمميت والمقسدّم والمؤخّر والوالي والميرّ والتوّاب والمنتقم والمقسط والجامع والمانع والمغني والهادي، ونظائره.

الفصل الثالث في بيان كيفية رجوع ذلك كلّه إلى ذات واحدة، على مذهب المعتزلة والفلاسفة

وهذا الفصل، وإن كان لا يليق بهذا الكتاب، ولكن أودعته هذه الكلمات على الإيجاز بحكم الالتماس. فمن شاء أن لا يثبته في الكتاب فليفعل، فإنّه غير مهم في هذا الكتاب.

فأقول: هؤلاء، وإن أنكروا الصفات ولم يثبتوا إلاّ ذاتاً واحدة، فلم ينكروا الأفعال ولا كثرة السلوب ولا كثرة الإضافات. فما ردّدناه من الأسامي إلى هذه الأقسام فهم عليها مساعدون.

أمّا الصفات السبع التي هي: الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام، فيرجع جميع ذلك عندهم إلى العلم، ثمّ العلم يرجع إلى الـذات. وبيانه أنّ السمع عندهم عبارة عن علمه التام المتعلق بالأصوات. والبصر عبارة عن علمه التام المتعلق بالألوان وسائر المبصرات. والكلام عندهم يرجع إلى فعله، وهو ما يخلقه من الكلام في حسم من الجمادات، عند المعتزلة. ويرجع عند الفلاسفة إلى سماع يخلقه في ذات النبي الله حتى يسمع هو كلاماً منظوماً من غير أن يكون له وجود من خارج، كما يسمعه النائم. ويضاف ذلك إلى الله تعالى على معنى أنه لم يحصل ذلك فيه بفعل الآدميين وأصواتهم. وأمّا الحياة، فعبارة عندهم عن علمه بذاته، لأنّ كلّ ما يشعر بذاته فيقال: إنّه حيّ، وما لا يشعر بذاته لا يسمّى حيّاً.

و لم يبق إلا الإرادة والقدرة. ومعنى إرادته عندهم أنّه، تعالى وتقلس، يعلم وحمه الخير ونظامه فيوجده كما يعلم. ويكون علمه بالشيء سبباً لوجود ذلك الشيء. وإذا علم وجه الخير في شيء فيحصل، ولم يكن فيه كراهة، كان راضياً،

والراضي قد يسمّى مريداً، فكانت الإرادة ترجع إلى العلم مع عدم الكراهة. وأمّا القدرة، فمعناها لأنه يفعل إذا شاء ولا يفعل إذا شاء. وفعله معلوم، ومشيئته ترجع إلى علمه بوجه الخير. ومعناه أنّ ما علم أن الحير في وجوده فيوجد منه، وما علم أنّ الخير في أن لا يوجد فلا يوجد منه. ولا يحتاج وجود نظام الخير إلاّ إلى علمه بوجه الخير، ولا يحتاج ما لا يوجد في أن لا يوجد إلاّ عدم العلم بكون الخير فيه. فالنظام المعقول هو سبب النظام الموجود، والنظام الموجود تبع النظام المعقول.

وزعموا أنّ علمنا إنّما يحتساج في تحقيق المعلّموم إلى القدرة، لأنّ فعلنما إنّما يكون بجارحة، فلابدٌ أن تكون الجارحة سليمة وموصوفة بالقوّة. وأمّا هو، فلا يفعل بجارحة، فيكفى علمه بوجود المعلوم، فترجع القدرة أيضاً إلى العلم.

ثمَّ زعموا أنَّ العلم أيضاً يرجع إلى ذاته، لأنَّه يعلم ذاته بذاته، فيكون العلم والعالِم والمعلوم واحداً. وإنَّما يعلم غيره من ذاته، لأنَّه يعلم ذاتَه مبدأ كلِّ موجود، فيعلم سائر الموجودات من ذاته على سبيل التبعية، فلا يوجب ذلك كثرة في ذاته.

وزعموا أن نسبة علم الواحد، وهو ذاته، إلى كثرة المعلومات، كنسبة علم الحاسب مثلاً، حيث يقال له: ما ضعف الاثنين وضعف ضعفه وضعف ضعف ضعفه، وهكذا مثلاً عشر مرات؟ فإنّه قبل أن يفصّل تلك الأضعاف في ذاته. فله يقين حاصل بأنّه عالم به. وذلك اليقين هو مبدأ التفصيل إذا اشتغل بتفصيله، وذلك اليقين حطّة واحدة لها نسبة إلى سائر أضعاف الاثنين، بل إلى تضعيفاته التي لا نهاية لها، من غير تفصيل. وكما أن تضعيف الاثنين يستمر إلى كثرة على التدريج، فكذلك الموجودات أيضاً عندهم فيها ترتيب، ولا كثرة في أوّلها، شمّ يتداعى إلى الكثرة على التدريج.

وشرح ذلك وإبطاله تمّا يطول، وليستظهر في ذلك بما ذكرناه في كتـاب (التهافت)(١) فإنّه كالخارج عن مقصود هذا الكتاب، والله أعلم.

⁽١) طبع بإشرافي.

الفصل الأوّل

في بيان أنَّ أسماء اله تعالى من حيث التوقيف غير مقصورة على تسعة وتسعين

بل ورد التوقيف بأسام سواها، إذ في رواية أخرى عن أبي هريرة، رضي الله عنه، إبدال لبعض هذه الأسامي بما يقرب منها، وإبدال بما لا يقرب. فأمّا المذي يقرب، فالأحد بدل الواحد، والقاهر بدل القهّار، والشاكر بدل الشكور، والذي لا يقرب كالهادي والكافي والدائم والبصير والنور والمبين والجميل والصادق والحيط والقريب والقديم والوتر والفاطر والعلام والملك والأكرم والمدبّر والرفيع وذي الطول وذي المفضل والخلاق.

الطول ودي المعارج وسي كالمولى وقد ورد أيضاً في القرآن ما ليس متفقاً عليه في الروايتين جميعاً، كالمولى والنصير والغالب والقريب والربّ والناصر، ومن المضافات، كقوله تعالى: شديد العقاب، وقابل التوب، وغافر الذنب، ومولج الليل في النهار، ومولج النهار في الليل، وغيرج الميت من الحيّ.

وقد ورد في الخبر أيضاً السيد، إذ قبال رجل لرسول الله ﷺ: «يا سيّد» فقال: «السيّد هو الله عزّ وحلّ». وكأنه قصد المنع من المدح في الوجه، وإلا فقد قال ﷺ: «أنا سيّد وللد آدم ولا فخر» (١). والديّان أيضاً قد ورد، وكذا الحنّان والمنّان وغير ذلك مما لو تُتبّع في الأحاديث لوجد.

و عبر المسامي المستقاق الأسامي من الأفعال فستكثر هذه الأسامي المشتقة لكثرة ولو جُوِّز اشتقاق الأسامي من الأفعال المستوبة إلى الله تعالى في القرآن، كقوله تعالى: ﴿ يَكُشِفُ السُّوءَ ﴾ [سورة النمل/

(١) رواه أبر داود، رقم الحديث: ٤٨٠٦ و أحمد في (المسند) (١٥٣/٣) وإسناده صحيح أي أن حقيقة السودد فله، وأن الملل كلهم عبيد له.

الفنّ الثالث في اللواحق والتكميلات وفيه فصول ثلاثة

- الفصل الأول: في بيان أن أسماء الله تعالى من حيث التوقيف غير مقصورة على
 تسعة وتسعين.
 - الفصل الثاني: في بيان فائدة الإحصاء والتخصيص بتسعة وتسعين.
- الفصل الثالث: في بيان أن الصفات والأسامي المطلقة على الله تعالى هل تقف
 على التوقيف أم تجوز بطريق العقل؟

⁽۲) تقدم تخریجه.

(استأثرت به في علم الغيب عندك) يدّل على أنّ السماء غير محصورة فيما وردت به الروايات المشهورة.

وعند هذا ربّما يخطر ببالك طلب الفائدة في الحصر في تسعة وتسعين، ولا بدّ من ذكرها. الآية: ٢٦]، ﴿وَيَقَذِفُ الحَقَ ﴾ [سورة سبأ / الآية: ٣٨]، ﴿وَيَفْصِلُ بَيْنَهُ مُ ﴾ [سورة الحج / الآية: ٢٥)، و﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلِ ﴾ الحج / الآية: ٢٥)، و﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلِ ﴾ [سورة الإسراء / الآية: ٤]. فيشتق له من ذلك: الكاشف والقاذف بالحق والفاصل والقاضي. ويخرج ذلك عن الحصر، وفيه نظر سيأتي.

والغرض أن نبين أن الأسامي ليست هي التسعة والتسعين التي عددناها وشرحناها، ولكنّا حرينا على العادة في شرح تلك الأسامي، فإنّها هي الرواية المشهورة. وليست هذه التعديدات والتفصيلات المرويّة عن أبي هريرة في الصحيحين، إنّما الذي تشتمل عليه الصّحاح قوله ﷺ: (إنّ الله، سبحانه وتعالى، تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنّة»(1). أمّا بيان ذلك وتفصيله، فلا.

وممّا وقع عليه الاتفاق بين الفقهاء والعلماء من الأسامي: المريد والمتكلّم والموجود والشيء والذات والأزليّ والأبديّ. وإنّ ذلك ثمّا يجوز إطلاقه في حقّ الله سبحانه وتعالى. وورد في الحديث: (رلا تقولوا: حاء رمضان، فإنّ رمضان اسم من أسماء الله تعالى، لكن قولوا: حاء شهر رمضان» (أ). وكذلك ورد عن رسول الله أنّه قال: (رما أصاب أحداً هم ولا حزنٌ فقال: اللهمّ إنّي عبدك وابن عبدك وابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماض في حكمك، عدل في قضاؤك، أسألك بكلّ اسم هو لك سمّيّت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علّمته أحداً من علقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أو تجعل القرآن ربيع قلبي ونور صدري وجلاء حزني وذهاب هميّ، إلاّ أذهب الله عز وجلً همّه وحزنه، وأبدل مكانه فرحاً» (أ). وقوله:

⁽١) تقلم تخريجه.

⁽٢) لم أحدد.

⁽٣) رواه الإمام أحمد في (مسبنده) (٣٧١٦ و٤٣١٨) وصححه ابـن حبــان رقــم (٣٣٧٢) مــوارد، في الأذكــار (٣١١٧عو١٦٨) والحاكم في المستدك (٥٠٩/١) وذكر الهيثمي في ربحمع الزوائد) (١٣٦/١٠) وزاد نسبته لأمي يعلى والبزار.

الفصل الثاني

في بيان فائدة الإحصاء والتخصيص بتسعة وتسعين وفي هذا الفصل أنظار في أمور، فلنوردها في معرض الأسئلة

فإن قال قائل: أسماء الله، سبحانه وتعالى، هل تزيد على تسعة وتسعين أم لا؟ فإن زادت، فما معنى هذا التحصيص؟ ومن بملك ألف درهم لا يجوز أن يقول القائل: إنّ له تسعة وتسعين درهماً، لأنّ الألف وإن اشتمل على ذلك، ولكن تخصيص العدد بالذكر يُفهم نفى ما وراء المعدود. وإن كانت الأسامي غير زائدة على هذا العدد، فما معنى قوله على: «أسألك بكل اسم هو لك، سمّيت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علّمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك»؟ فإنّ هذا صريح في أنّه استأثر ببعض الأسامي. وكذلك قال في رمضان إنه من أسماء فإنّ هذا صريح عن أنّه السلف يقولون: فلان أوتي الاسم الأعظم، وكان ينسب ذلك إلى بعض الأنبياء والأولياء. وذلك يدلّ على أنه خارج عن التسعة والتسعين.

فنقول: إنّ الأشبه أنّ الأسامي زائدة على تسعة وتسعين هذه الأحبار. وأسا الحديث الوارد في الحصر، فإنّه يشتمل على قضيّة واحدة لا على قضيّتين. وهو كالملك الذي له ألف عبد، مثلاً. فيقول القائل: إنّ للملك تسعة وتسعين عبداً من استظهر بهم لم يقاومه الأعداء. فيكون التخصيص لأحل حصول الاستظهار بهم، إمّا لمزيد قوّتهم، وإمّا لكفاية ذلك العدد في دفع الأعداء، من غير حاجة إلى زيادة، لا لاختصاص الوجود بهم.

ويُحتمل أن تكون الأسامي غير زائدة على هذا العدد. ويكون لفظ الخبر مشتملاً على قضيتين:

إحداهما: أنَّ الله تعالى تسعة وتسعين اسماً.

والثاني: أنّ من أحصاها دخل الجنّة، حتّى لو اقتصر على ذكر القضيّة الأولى كان الكلام تاماً، وعلى المذهب الأوّل لا يمكن الاقتصار على ذكر القضيّة الأولى.

وهذا هو الأسبق إلى الفهم من ظاهر هذا الحصر، ولكنّه بعيد من وحهين: أحدهما: أنّ هذا يمنع أن يكون من الأسامي ما استأثر الله به في علم الغيب عنده، وفي الحديث إثبات ذلك.

والثاني: أنّه يمودّي إلى أن يختص بالإحصاء نبيّ أو وليّ ممّن أوتـي الاسم الأعظم حتّى يتمَّ العدد به، وإلاّ فيكون ما أحصى وراء ذلـك ناقصاً عن العدد، أو كان الاسم خارجاً عن العدد، فيبطل به الحصر.

والأظهر أنَّ رسول الله ﷺ ذكر هذا في معرض الترغيب للحماهير في الإحصاء، والاسم الأعظم لا يعرفه الجماهير.

فإن قيل: فإذا كان الأظهر أنّ الأسامي زائدة على تسعة وتسعين، فلو قدّرنا، مثلاً، أنّ الأسامي ألف، وأنّ الجنّة تُستحقّ بإحصاء تسعة وتسسعين منها، فهي تسعة وتسعون بأعيانها، أو تسعو وتسعون آيها كان، حتى إنّ من بلغ ذلك . المبلغ في الإحصاء استحقّ دخول الجنّة، وحتّى إنّ من أحصى ما رواه أبو هريرة مرهّ دخل الجنّة، ولو أحصى أيضاً ما اشتملت الرواية الثانية عليه أيضاً دخل الجنة، إذا قدّرنا أنّ جميع ما في الروايتين من أسماء الله تعالى.

فنقول: الأظهر أنّ المراد به تسعة وتسعون بأعيانها، فإنّها إذا لم تتعيّن لم تظهر فائدة الحصر والتخصيص. فإنّ قول القائل: إنّ للملك مئة عبد من اسستظهر بهم لم يقاومه عدوّ، إنّما يحسن مع كثرة عبيد الملك إذا اختص مئة من بينهم بمزيد قوّة وشوكة. فأمّا إذا حصل ذلك بأي مئة كان من جملة العبيد، لم يحسن نظم الكلام.

 فإن قيل: فما سبب تخصيص هذا العدد من بين سائر الأعداد، ولِمَ لَـمْ يلغ مئة وقد قارب ذلك؟

قلنا: فيه احتمالان.

أحدهما، أن يقال: لأنّ المعاني الشريفة بلغت هذا المبلخ، لا لأن العدد مقصود، ولكن وافقت المعاني هذا العدد، كما أن الصفات عند أهل السنة سبع، وهي: الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام، لا لأنّها سبع، ولكن صفات الربوبيّة لا تتمّ إلا بها.

والثاني، وهو الأظهر، أن السبب فيه بيسان ما ذكره رسول الله الله حيث قال: «مئة إلا واحدة، والله وتسر يحبّ الوتس» (1). وإلا أنّ هذا يدلّ على أن هذه الأسامي هي بالتسمية الإراديّة الاختيارية، لا من حيث انحصار صفات الشرف فيها، لأن ذلك يكون لذاته لا بالإرادة. ولا يقول أحد: إنّ صفات الله، سبحانه وتعالى، سبع لأنه وتر ويجبّ الوتر، بل ذلك لذاته وإلهيّته، والعدد فيه غير مقصود. بل ليس وجود ذلك بقصد قاصد وإرادة مريد حتى يقصد الوتر دون غيره، وهذا يكاد يؤيّد الاحتمال الذي ذكرناه، وهو أنّ الأسامي التي سمّى الله، سبحانه وتعالى، بها نفسه هي تسعة وتسعون لا غير، وأنّه إنّما لم يجعلها مئة، لأنّه يحبّ الوتر. وسنشير إلى ما يويد هذا الاحتمال.

فإن قيل: فهذه الأسماء التسعة والتسعون هل عدّها رسول الله ﷺ وأحصاها قصداً إلى جمعها، أو تَرَكَ جمعها إلى من يلتقطها من الكتاب والسنّة والأخبار الدالّـة عله؟

فنقول: الأظهر، وهو الأشهر، أن ذلك مما أحصاه رسول الله ﴿ وجمعها قصداً إلى جمعها وتعليمها، على ما نقله أبو هريرة، رضى الله عنه، إذ ظاهر الكلام

فنقول: الأسامي يجوز أن تتفاوت فضيلتها لتفاوت معانيها في الجلالة والشرف، فيكون تسعة وتسعون منها تجمع أنواعاً من المعاني المنبئة عن الجلال لا يجمع ذلك غيرها، فتختص بزيادة شرف.

فإن قيل: فاسم الله الأعظم داخل فيها أم لا؟ فإن لم يدخل فكيف يختص مزيد الشرف بما هو خارج عنها؟ وإن كان داخلاً فيها فكيف ذلك. وهي مشهورة، والاسم الأعظم يختص بمعرفته نبي أو وليّ؟ وقد قيل: إن آصف إنما حاء بعرش بلقيس لأنه كان قد أوتي الاسم الأعظم، وهو سبب كرامات عظيمة لمن عرفه.

فنقول: يحتمل أن يقال إن اسم الله الأعظم خارج عن هذا العدد الذي رواه أبو هريرة، رضي الله عنه، ويكون شرف هذه الأسامي المعدودة بالإضافة إلى جميع الأسماء المشهورة عند الجماهير، لا بالإضافة إلى الأسماء التي يعرفها الأولياء والأنبياء. ويحتمل أن يقال: إنها تشتمل على اسم الله الأعظم، ولكنّه مبهم فيها، لا يعرفه يعينه إلا ولي، إذ ورد في الخير عن النبي ي الله قال: اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ لا إِلهَ إِلا هُو الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ العَورة البقرة / الآية: ١٦٠١، وفاتحة آل عمران: ﴿الله إِلهُ إِلا هُو الحيُّ العَيْومِ إِسورة آل عمران أو الآية: ١١٠، ووي أنّ رسول الله الله الله الأحد الصمد الذي لم يلد ولم أسائك بأني أشهد أنك أنت الله لا إله إلا أنت، الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن كفواً أحد. فقال: «والذي نفسى بيده، لقد سأل الله تعالى باسمه الأعظم الذي إذا دُعي به أحاب، وإذا سُتل به أعطى»(١).

⁽١) رواه أبو داود رقم (١٤٩٦) وابن ماحمه (٥٥٥٠) وأحمد في (المسند) (٢٦١/٦) والترمذي (٣٤٧٢) والدارمي (٣٣٧٧).

⁽۲) رواه أبو داود (۴۹۵) والسنزملي (۳۵۳۸) والنستاي (۴/۵۰) وايس ماجه (۳۸۵۸) و آخه في (المستد) (۲/۳) و وصححه اين حبان رقم (۲۳۸۲) (موارد) والحاكم ((7/1) -2 -3) و والقه الذهبي وهو كما قالا.

هو الترغيب في الإحصاء. وذلك مما يعسر علمى الجماهير إذا لم يذكره رسول الله على سبيل الجمع. وهذا يدلّ على صحّة رواية أبي هريرة رضي الله عنه. وقد قبل الجماهير روايته المشهورة التي أجرينا شرحنا على منوالها.

وقد تكلّم أحمد البيهقي على رواية أبي هريرة، وذكر أنها من رواية مَنْ فيه ضعف. وأشار أبو عيسى الترمذي في مسنده إلى شيء من ذلك. ويدلّ على ضعف هذه الرواية، سوى ما ذكره المحدّثون، ثلاثة أمور:

أحدها: اضطراب الرواية عن أبي هريرة، إذ عنه روايتان، وبينهما تباين ظاهر في الإبدال والتغيير.

والثاني: أنَّ روايته ليست تشتمل على ذكر الحنَّان والنَّان ورمضان وجملة من الأسامي التي وردت الأحبار بها.

والناك : أن الذي أورد في الصحيح هذا القدر، وهنو قوله ، (إن الله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنّة).

وأمّا ذكر الأسامي، فلم تورك في الصحيح، بل وردت به رواية غريبة، وفي استادها ضعف. وهذا القدر الظاهر يدلّ على أن الأسامي لا تزيد على هذا العدد. وإنما حملنا على الميل عن الظاهر خروج بعض هذه الأسامي عن رواية أبي هريرة. فإنْ ضعّفنا الرواية التي فيها عدد الأسامي اندفع عنها جملة من الإشكالات.

فإنا نقول: الأسامي هي تسعة وتسعون فقط، سَمّى الله، سبحانه وتعالى، بها نفسه، ولم يكمّلها مئة، لأنه وتر يحبّ الوتـر. ويدخل في جملتها الحنّان والمنّان وغيرهما. ولا يمكن معرفة جميعها إلا بالبحث في الكتاب والسنّة، إذ يصحّ جملةً منها في كتاب الله، سبحانه وتعالى، وجملة في الأخبار. ولم أعرف أحداً من العلماء اعتنى بطلب ذلك وجمعه سوى رجل من حُفّاظ المغرب يقال له: على بن حزم(٢)، فإنّه

قال رحمه الله: «صحّ عندي قريب من فمانين اسماً يشتمل عليها الكتاب والصحاح من الأخبار، والباقي ينبغي أن يطلب من الأخبار بطريق الاجتهاد». وأظن أنه لم يبلغه الحديث الذي فيه عدد الأسامي، وإن كان بلغه، فكأنه استضعف إسناده، إذ عدل عنه إلى الأخبار الواردة في الصحاح، وإلى التقاط ذلك منها. وعلى هذا، فمن أحصاها، أي جمعها وحفظها، نال تعباً شديداً في احتهاده، فبالحري أن يدخل الجنّة، وإلا فإحصاء ما وردت الرواية به مرة واحدة سهل على اللسان. نَعَم، قد ورد في بعض الألفاظ الصحاح: «من حفظها دخل الجنّة». والحفظ يحوج إلى مزيد تعب.

فهذا ما يظهر ألي من الاحتمالات في هذا الحديث. وأكثر تمّا لم يتعرّض له، وهي أمور اجتهاديّة لا تعلم إلاّ بتخمين، فإنّها خارجة عن محـــاري العقــول وا لله أعلم.

⁽١) تقدم تخريجه.

 ⁽٧) علي بن حزم: هو أبو عمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطي، ولمنذ بقرطبة مسئة ٩٨٤هـ وتدفي ٥ عدد. من مولفاته (الهلكي) و(الفصل في الملل والمنحل).

⁽١) تقدم تخريجه.

الفصل الثالث في أن الأسامي والصفات المطلقة على الله، عزّ وجلّ، هل تقف على التوقيف أم تجوز بطريق العقل

والذي مال إليه القاضي أبو بكر (١) أن ذلك جائز إلا ما منع منه الشرع أو أشعر بما يستحيل معناه على الله سبحانه وتعالى. فأمّا ما لا مانع فيه، فإنّه حائز. والذي ذهب إليه الأشعري أن ذلك موقوف على الترقيف، فلا يجوز أن يطلق في حقّ الله تعالى ما هو موصوف بمعناه إلا إذا أذن فيه. والمختار عندنا أن نفصّل ونقول: كلّ ما يرجع إلى الاسم فذلك موقوف على الإذن، وما يرجع إلى الوصف فذلك لا يقف على الإذن، بل الصادق منه مباحّ دون الكاذب. ولا يفهم هذا إلا بعد فهم الفرق بين الاسم والوصف.

بعد عهم عرف يون مدسم و اللفظ الموضوع للدلالة على المسمّى. فزيد، مشلاً، اسمه ونيد، وهو في نفسه أبيض وطويل. فلو قال له قائل: يا طويل يا أبيض، فقد دعاه بما هو موصوف به وصدق، ولكنّه عدل عن اسمه، إذ اسمه زيد، دون الطويل والأبيض. وكونه طويلاً أبيض لا يدلّ على أن الطويل اسمه، بل تسميتنا الولد قاسماً وحامعاً لا يدلّ على أنه موصوف بمعاني هذه الأسماء، بل دلالة هذه الأسماء، وإن كانت يدلّ على أنه موصوف بمعاني هذه الأسماء، بل دلالة هذه الأسماء، وإن كانت معنوية، عليه، كدلالة قولنا: زيد وعيسى وما لا معنى له. بل إذا سمّيناه عبد الملك فلسنا نعني به أنه عبد الملك، ولذلك نقول: عبد الملك اسم مفرد، كعيسى وزيد، وإذا ذُكر في معرض الوصف كان مركباً؛ وكذلك عبد الله، لذلك يُحمع فيقال: عبادلة، ولا يقال: عباد الله.

وعلى الحملة فهذه مسألة فقهية، إذ هو نظر في إباحة لفظ وتحريمه.

فنقول: أمّا الدليل على المنع من وضع اسم الله، سبحانه وتعالى، هو المنع من وضع اسم لرسول الله ﷺ لم يسمَّ به نفسه ولا سمّاه به ربَّه تعالى ولا أبواه. وإذا منع في حقّ الله أولى. وهذا نوع منع في حقّ الله أولى. وهذا نوع قياسي فقهيّ تُبنى على مثله الأحكام الشرعية.

وأمّا دليل إباحة الوصف، فهو أنه خبر عن أمر. والخبر ينقسم إلى صدق وكذب. والشرع قد دلَّ على تحريم الكذب في الأصل، فالكذب حرام إلا بعارض، ودلَّ على إباحة الصدق، فالصدق حلال إلا بعارض. وكما أنّه يجوز لنا أن نقول في زيد: إنه موجود، فكذلك في حق الله تعالى، ورد به الشرع أو لم يرد. ونقول: إنه قديم، وإنَّ قدّرنا أنّ الشرع لم يرد به. وكما أنّا لا نقول لزيد: إنّه طويل أشقر، لأن ذلك ربّما يبلغ زيداً فيكرهه، لأن فيه إيهام نقص، فكذلك لا نقول في حقّ الله،

 ⁽١) هو الإمام القاضي أبو يكر الباقلاني محمد بن الطيب البصري الباقلاني متكلم على مذهب الأشعري وكان أوحد
 زمانه موصوفاً بمحودة الاستنباط وسرعة الجواب، ولد بالبصرة سنة ٣٣٨هـ وتوفي ببغداد ٤٠٣هـ.

⁽١) رواء البخاري (٤٠٤/٦) ومسلم رقم (٣٥٤٤) والموطأ (١٠٠٤/٢) والمؤمذي رقم (٣٨٤٢).

فإن قيل: فَلِمَ لا يجوز أن يقال لـه: العارف والعاقل والفَطِن والذكـي ومـا يجرى بحراه؟

قلنا: إنّما المانع من هذا وأمثاله ما فيه من إيهامات. وما فيه إيهام لا يجوز إلا الإذن، كالصبور والحليم والرحيم، فإنّ فيه إيهاماً، ولكنّ الإذن قلد ورد به، وأمّا هذا، فلم يرد به الإذن. والإيهام فيه أنّ العاقل هو الذي له معرفة تعقله، أي تمنعه، إذ يقال: عَقلَهُ عَقلُهُ. والفطنة والذكاء يشعران بسرعة الإدراك لما غاب عن المدرك. والمعرفة قد تُشعر بسبق نكرة، فلا يمنع عن إطلاق شيء منه إلا شيء تما ذكرناه. فإن حُقّق لفظ لا يوهم أصلاً بين المتفاهمين، ولم يرد الشرع بالمنع منه، فإنّا نجوز إطلاقه قطعاً. والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

سبحانه وتعالى، ما يوهم نقصاً البتّه. فأمّا منا لا يوهم نقصاً، أو يندل على مندح، فذلك مطلق ومباح، بالدليل الذي أباح الصدق مع السلامة عن العوارض المحرّمة.

ولذلك قد يُمنع من إطلاق لفظ، فإذا قُرِن قرينة حوّزناه. فلا يجوز أن يقال لله، سبحانه وتعالى: يا زارع، يا حارث! ويجوز أن يقال: من وَطِئ فامنى، فليس هو الحارث، وإنما الله، تعالى وتقدّس، هو الحارث. ومن بثّ البذر فليس هو الزارع، إنما الله هو الزارع. ومن رمى فليس هو الرامي، وإنما الله هو الرامي، كما قال تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللهُ رَمّى ﴾ [سورة الأنفال / الآية: ١٧]. ولا نقول لله، سبحانه وتعالى: يا مُذلًا ونقول: يا مُعِزّ، يا مُذلًا فإنه إذا جمع بينهما كان وصف مدح، إذ يدل على أن طرفي الأمور بيديه.

وكذلك في الدعاء، ندعو الله، سبحانه وتعالى، بأسمائه الحسنى كما أمرنا به، وإذا حاوزتا الأسامي دعوناه بصفات المدح والجلال. فلا نقول: يما موجود، يما عرق، يا مسكّن! بل نقول: يا مقيل العثرات، يما منزل البركات، يما ميسّر كلّ عسير! وما يجري بحراه. كما أنا إذا نادينا إنساناً، فإما أن نناديه باسمه أو بصفة من صفات المدح كما نقول يا شريف يا فقيه، ولا نقول: يما طويل، يما أبيض! إلا إذا قصدنا الاسحتقار. وأمّا إذا استحبرنا عن صفاته، أحبرنا بأنه أبيض اللون، أسود الشعر. ولا يُذكر ما يكرهه، إذا بلغه، وإن كان صدقاً، لِعارض الكراهة، وإنما يكره ما يقدر فيه نقصاً.

فكذلك، إذا استخبرنا عن محرّك الأشياء ومسكنها ومسوّدها ومبيّضها، قلنا: هو الله سبحانه وتعالى. ولا نتوقّف في نسبة الأفعال والأوصاف إليه إلى إذن وارد فيه على الخصوص، بل الإذن قد ورد شرعاً في الصدق، إلاّ ما يستثنى عنه بعارض. والله تعالى هو الموجود والمُوجد والمُظهر والمُخفي والمُسعد والمُشقى والمُبقى والمُفني، وكلّ ذلك يجوز إطلاقه، وإن مَ يرد فيه توقيف.

170-11

فهرس أبحاث الكتاب

| الموضوع | الصفحة |
|--|------------------|
| | Y-1 |
| - | |
| مقدمة المؤلف | 7-3 |
| صدر الكتاب | 7-0 |
| الفن الأول | ٧ |
| (في السوابق والمقدمات) | |
| الفصل الأول | 77-1 |
| في بيان معنى الاسم والمسمى والتسمية | |
| الفصل الثاني | 37-77 |
| في بيان الأسامي المتقاربة في المعنى، وأنها هل يجــوز أن | |
| تكون منزادفة لا تدل إلا على معنى واحد أو لابـد أن تختلـف | |
| مفهوماتها | |
| الفقيل الثالث | 7 X - Y Y |
| في الاسم الواحد الذي لـه معـان مختلفـة وهــو مشـــــــرك | |
| بالإضافة إليها | |
| الفصل الرابع | P Y - Y 3 |
| في بيان أن كمال العبــد وســعادته في التخلـق بـأخلاق | |
| ا لله تعـالى والتحلـي بمعـاني صفاتـه وأسمائـه بقــدر مــا يتصـــور | |
| يي حقه | |
| | 4 400 |

24 الفن الثاني

في المقاصد والغايات

الفصل الأول

في شرح معاني أسما الله التسعة والتسعين

177-177 خاتمة هذا الفصل واعتذار

180-188 الفصل الثاني من المقاصد والغايات

في بيان وجه رحموع هـ ذه الأســامي الكثــيرة إلى ذات

وسبع صفات على مذاهب أهل السنة

177-177 الفصل الثالث

في بيان كيفية رجوع ذلك كله إلى ذات واحدة على

مذهب المعتزلة والفلاسفة

144 الفن الثالث

في اللواحق والتكميلات

181-189 الفصل الأول

في بيان أن أسماء الله تعالى من حيث التوقيف غير

مقصورة على تسعة وتسعين

184-184 الفصل الثاني

في بيان فائدة الإحصاء والتخصيص بتسعة وتسعين

وفي هذا الفصل أنظار في أمور

101-151 الفصل الثالث

في أن الأسامي والصفات المطلقة علمي الله عمز وجمل هل تقف على التوقيف أم تجوز بطرق العقل

104

101

cương k như chiết chiết chi là chiết chi là chiết k là chiết c là

coul Tèş diği ! อ๊ก Tò ʔÀÛÇƏLTA' òĀṣĀō ॲĀṇṇāĞṇṣ lik chốđiờĀ YĀBānAĒ ÆĢchóðāðāk j ƏÆÄÐā GƏÖĀĀĒŞ ! ƏÖÞ ø liyĀş ÆðaĀĀ LikāÑDṣṣṇĀŌĀṣ dhák anķĀzž ÞĀĪGāLkĀYÈş liyĀbĀĒTÜ Ž litājAkgĀŠ cou à AÛāgdags Z HOŪāgģe ÆĒgas ! Əbt ø öðarā TüŅAĞ . ÆÄLĒ ĀŅLTÆM koģet HĒB JĀĀĒŞ Uhreða BĀĀĀĀ y ĀĀĀĀĀ Š añs Abh Lā sañs Akh ! Ə

「古読んが育さいは「「これは「「これは「これが」」」」「「おおり」」」「「おおり」」」「「おおります」」」「「おおり」」」」「「おおり」」」」「「おおり」」」」「「おおり」」」「「おおり」」」「「おおり」」」「「おおり」」」「「おおり」」」」「「おおり」」」「「おおり」」」「「おおり」」」「「おおり」」」「「おおり」」」「「おおり」」」「「おおります」」」「「おおり」」「「おおり」」「「おおり」」「「おおり」」「「おおり」」「「おおり」」「おおり」」「「おりまする。「「おりままままする。「「おりままする。「「おりまする。「「なり、「「おりままままする。「「おり、「「おりままままする。「「おりままままままままままままままままままままままままま

ÿyfÊōā; dobāy Ōpjķēādobēy€T obji Lakkābā; 3agtäs Alin,